تقديـــــــم

يسعدنا أن نقدم لكم العدد 22 من المراقب الاقتصادي والاجتماعي الذي يرصد ابرز التحولات والمتغيرات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2010. ويغطي هذا العدد الحسابات القومية الربعية إلى جانب اوضاع سوق العمل والموازنة الحكومية خلال الربع. كذلك يسجل التطورات في القطاع المصرفي وسوق الاوراق المالية. ويرصد العدد أيضاً النشاط الاقتصادي عبر متابعة مؤشرات تسجيل الشركات الجديدة، واصدار رخص الأبنية واستيراد الأسمنت. كما يقوم بتسجيل تطورات الأسعار والقوة الشرائية. كما يتطرق العدد إلى البيئة القانونية وإلى الإجراءات والتعديات الإسرائيلية، كما يحتوي على مراجعة لمسح أوضاع الشباب ومسح الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية.

ومن الجدير بالتنويه ثانية هنا أن اختلاف الوضع السياسي بين الضفة والقطاع قد عكس نفسه في تباين كبير في النشاط الاقتصادي بين جزأي الوطن. وهذا أمر مدعاة للكثير من القلق. من ناحية أخرى، سيلاحظ القارئ أن بعض الاحصاءات تقتصر على الضفة الغربية فحسب ولا تتضمن قطاع غزة. وهذه أيضاً ظاهرة تحز في نفوسنا ونأمل أن تختفي بسرعة بحيث لا تظهر فجوات احصائية كبيرة تحول دون التخطيط السليم وتكون عقبة كأداء في وجه التعامل مع جناحي الوطن ككيان واحد.

يحتوي هذا العدد من المراقب على 6 صناديق مستقلة عن النص تغطي بعض القضايا الاقتصادية البارزة. يعالج الصندوق الأول اكتشافات الغاز الطبيعي في اسرائيل وسعي اسرائيل إلى زيادة حصتها من أرباح الاستخراج وهو ما يمكن أن يؤثر على قسمة الأرباح بين الشركات المنتجة والسلطة الوطنية عند البدء باستخراج الغاز من مياه غزة. ويتطرق الصندوق الثاني إلى الزيادة الملحوظة في أعداد المركبات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية. يسلط الصندوق الثالث الضوء على مساهمة الدول العربية في تمويل عجز الموازنة. ويعالج الصندوق الرابع الاستثمارات الأجنبية في فلسطين. يلخص الصندوق الرابع نتائج دراسة إسرائيلية بحثت في أهمية الصادرات الإسرائيلية للسوق الفلسطينية. اما الصندوق الاخير فيدرس مدى التقدم في تحقيق أهداف الألفية في الأراضي الفلسطينية وما إذا كان الإنجاز حتى الان يبشّر بإمكانية النجاح مع حلول 2015.

أخيراً يحتوي العدد على الحلقة الأخيرة من سلسلة "قضايا اقتصادية" التي باشرنا بنشرها منذ العدد 16. وتدرس هذه الحلقة السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الاقتصادية بعد أن تم تناول ظاهرة التقلبات الاقتصادية بالتفصيل في العدد 21 من المراقب.

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

علا عوض
القائم بأعمال رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1. النشاط الاقتصادي **1**

صندوق 1: الغاز الطبيعي في إسرائيل 3

2- سوق العمل **4**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 5

2-2 البطالة 7

2-3 الأجر وساعات العمل 10

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة 11

صندوق 2: زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة 15

3- تطورات المالية العامة **17**

3-1 خلاصة الموازنة العامة 17

3-2 تحليل بنود الإيرادات العامة والمنح 19

3-3 تحليل بنود النفقات العامة 22

3-4 الفائض (العجز) المالي 24

3-5 الدين العام 25

3-6 التطورات المؤسسية 26

صندوق 3: الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية 27

4- القطاع المصرفي **28**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 29

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 37

4-3 نشاط غرف المقاصة 37

5- سوق فلسطين للأوراق المالية **38**

6- مؤشرات الاستثمار **43**

6-1 تسجيل الشركات 43

6-2 رخص الأبنية 46

6-3 استيراد الإسمنت 46

6-4 النشاط الفندقي 47

صندوق 4: الاستثمارات الأجنبية في فلسطين 49

7- الأسعار والقوة الشرائية **50**

7-1 أسعار المستهلك 50

7-2 أسعار المنتج والجملة 52

7-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 53
7-4 أسعار العملات وعلاقتها بالقدرة الشرائية 54
صندوق 5: صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع 56

8- البيئة القانونية والتشريعية 57

9- الاجراءات الفلسطينية 59
9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون 59
9-2 عوائق الحركة والتنقل 60
9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة 60
9-4 الاعتداءات على الممتلكات والمنازل والاجهزة الأمنية الفلسطينية 61
9-5 اعتداءات المستوطنين 61
9-6 الاعتداءات في القدس 61

10- أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية 62
10-1 الواقع الديمغرافي 62
10-2 مؤشرات التعليم 62
10-3 مؤشرات سوق العمل 63
10-4 الشباب والانتفاضة 63

11- الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية 63
11-1 المواليد الأحياء والمواليد الأموات 63
11-2 الوفيات بين السكان 64
11-3 حوادث السير 65
11-4 التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة 65
صندوق 6: التقدم نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في الاراضي الفلسطينية 67

12- قضايا اقتصادية التقلبات الإقتصادية (3) السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الإقتصادية 68

قائمة الجداول

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس) 1

جدول 2: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009– الثاني 2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%) 2

جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009– الربع الثاني 2010 5

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع 2008 و2009 و2010 6

جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع 2008 و2009 و2010 6

جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل: أرباع 2008 و2009 و2010 7

جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع 2008 و2009 و2010 8

جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الاعوام 2008 و2009 و2010 8

جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2008 و2009 و2010 9

جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و2009 و2010 10

جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق 11

جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق 13

جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب المسمى الوظيفي المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010 13

جدول 14: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010 14

جدول 15: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010 18

جدول 16: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول والثاني من 2010 20

جدول 17: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010 21

جدول 18: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010 23

جدول 19: مؤشرات العجز المالي والتمويل خلال عامي 2009 و2010 25

جدول 20: الدين العام خلال عامي 2009 و2010 27

جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثاني 2008–الربع الثاني 2010 32

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008– الربع الثاني 2010 36

جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2007–الربع الثاني 2010 37

جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008–الربع الأول 2010 38
جدول 25: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول من العام 2010، والأرباع الثلاثة السابقة 41
جدول 26: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008–2010 43
جدول 27: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010 44
جدول 28: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من عام 2010 45
جدول 29: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الأرباع: الأول 2009– الربع الثاني 2010 46
جدول 30 : كمية الاسمنت المستوردة الى الضفة الغربية للربعين الاول والثاني من العامين 2009 و2010 47
جدول 31: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة مع الربع الأول 2010، والربع الثاني 2009 48
جدول 32: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100) 51
جدول 33: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة بالربع السابق 51
جدول 34: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100) 53
جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100) 54
جدول 36: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغبير في القوة الشرائية 55
جدول 37: الانتهاكات الإسرائيلية في الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 60
جدول 38: الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 60
جدول 39: اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينيةوالأجهزة الأمنية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 61
جدول 40: توزيع المواليد الأحياء والمواليد الأموات حسب المحافظة والجنسخلال النصف الأول من العام 2010 64
جدول 41: الوفيات بين السكان حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010 64
جدول 42: توزيع إصابات حوادث السير حسب المنطقة ونوع الإصابة خلال النصف الأول من العام 2010 65
جدول 43: توزيع التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010 66

قائمة الأشكال البيانية

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول عام 2010 12
شكل 2: هيكل الإيرادات المحلية 20
شكل 3: هيكل النفقات الجارية 24
شكل 4: نسبة النمو في موجودات المصارف 29
شكل 5: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثاني 2010 29
شكل 6: التسهيلات الائتمانية والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للفترة من الربع الأول 2008–الربع الثاني 2010 30
شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثاني 2010 30
شكل 8: التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية للفترة من الربع الأول 2008– الربع الأول 2010 31
شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع نهاية الربع الثاني 2010 31
شكل 10: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة نهاية الربع الثاني 2010 32
شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008–الربع الثاني 2010 33
شكل 12: قيمة التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثاني 2010 34
شكل 13: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2010 34
شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الثاني–2010 35
شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور للفترة من الربع الأول 2008–الربع الأول 2010 35
شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني 2010 36
شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010 39
شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010 40
شكل 19: متوسط سعر السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الأول والثاني 2010 والربعين السابقين من العام 2009 40
شكل 20: مؤشر القدس للربع الأول من العام 2010 والثلاثة أرباع السابقة من 2009 41
شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني للعام 2010 42
شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني 2010 42
شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2010 (%) 44
شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%) 45
شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2007–2010 47
شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني، 2007–2010 48
شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 – الثاني 2010 (سنة الأساس 2007=100) 52
شكل 29: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 – الثاني 2010 (سنة الأساس 2007= 100) 53
شكل 30: التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية 56

قائمة الصناديق

صندوق 1:	الغاز الطبيعي في إسرائيل	3
صندوق 2:	زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة	15
صندوق 3:	الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية	27
صندوق 4:	الاستثمارات الأجنبية في فلسطين	49
صندوق 5:	صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع	56
صندوق 6:	التقدم نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في الأراضي الفلسطينية	67

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 1994– 2009

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)																
الأراضي الفلسطينية	–	–	–	2,871.6	2,962.2	–	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25
الضفة الغربية	–	–	–	1,838.8	1,891.2	–	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4
قطاع غزة	–	–	–	1,032.8	1,071.1	–	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8
الحسابات القومية (مليون دولار)																
ن.م.ج **	3,012.3	3,193.2	3,286.0	3,701.6	4,147.9	4,511.7	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,820.9	5,147.2
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,406.2	1,388.2	1,347.8	1,437.7	1,558.4	1,640.3	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,340.4	1,389.9
الإنفاق الأسري**	3,061.5	3,093.3	3,106.1	3,493.3	3,806.8	4,180.2	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,803.2	–
الإنفاق الحكومي	568.4	609.0	735.7	814.7	924.4	1,010.6	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	963.4	
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,051.5	1,065.0	1,160.7	1,310.6	1,531.2	2,081.2	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,315.1	–
صافي الميزان التجاري السلعي **	(1,609)	(1,522)	(1,652)	(1,786)	(1,951)	(2,636)	(2,432)	(2,055)	(2,082)	(2,382)	(2,210)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,169.8)	–
الواردات السلعية **	2,021.6	1,980.4	2,163.5	2,326	2,601.4	3,271.4	2,978.5	2,418.6	2,423.8	2,776.8	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,763.6	–
الصادرات السلعية **	412.5	458.1	511.7	539.9	650.7	635.4	546.6	363.2	341.8	394.4	412.3	457.5	535.2	537.8	593.8	–
الأسعار والتضخم																
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	3.010	3.010	3.239	3.554	3.802	4.162	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	4.304	4.304	4.548	5.007	5.351	5.839	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54
معدل التضخم (%) ***	–	–	–	7.6	5.6	5.5	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75
سوق العمل																
عدد العاملين (ألف شخص)	–	417	429	481	549	588	600	505	477	564	578	633	622	666	648	717
نسبة المشاركة (%)	–	39	40	40.5	41.4	41.6	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.7	41.3	41.9	41.3	41.6
معدل البطالة (%)	–	18.2	23.8	20.3	14.4	11.8	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.6	21.5	26.0	24.5

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الأوضاع الاجتماعية																
نسبة الفقر (%) ****	–	–	23.6	22.5	20.3	–	–	27.9	–	–	25.6	29.5	30.8	34.5	–	–
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	–	14.3	14.2	12.5	–	–	19.5	–	–	16.4	18.1	18.5	23.8	–	–
المالية العامة (مليون دولار)																
صافي الإيرادات المحلية*****	–	–	–	807	868	942	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4
النفقات الجارية وصافي الإقراض	–	–	–	862	838	937	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6
النفقات التطويرية المدعومة خارجيا	–	–	–	500	520	474	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	46.8
فائض (عجز) الموازنة الجاري قبل الدعم	–	–	–	(55)	30	5	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,412.7)
إجمالي المنح والمساعدات	–	–	–	520	530	497	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	غ.م	1,401.9
فائض (عجز) الموازنة الكلي	–	–	–	(35)	40	28	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)
الدين العام	–	–	–	212	309	309	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	99.8
القطاع المصرفي (مليون دولار)																
موجودات/ مطلوبات المصارف	–	–	–	2,908	3,337	3,857	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893
حقوق الملكية	–	–	–	216	222	246	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910
ودائع الجمهور لدى المصارف	–	–	–	2,090	2,415	2,875	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111
التسهيلات الائتمانية	-	-	-	578	777	967	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109
عدد المصارف	7	13	15	19	21	21	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية.

* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 1994– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2009 هي سنة 2004، و بيانات العام 2009 أولية وعرضة للتنقيح والتعديل وهي مبنية على تقديرات ربعية.

*** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 1994–2006 كانت 1996 (100=1996)، سنة الأساس للأعوام 2007 و2008 و2009 هي 2004 (100=2004).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر بالعلاقة مع ميزانية الأسرة. الفقر المدقع: أية أسرة قياسية (6 أفراد: 2 بالغين، 4 أطفال) تحوز ميزانية تقل عن 1,886 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن. الفقر النسبي: أية أسرة قياسية تحوز ميزانية تقل عن 2,362 شيكل شهرياً (2007) لتغطية تكاليف المأكل والملبس والمسكن، والصحة والتعليم والمواصلات ونفقات المنزل الأخرى.

***** يشكل إجمالي صافي الإيرادات مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الرديات الضريبية منها.

– الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

الملخص التنفيذي

النشاط الاقتصادي: سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الاول 2010. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5%. وأدى ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 4.7%. أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات أعلى ارتفاعاً وصل إلى 29.3% مقارنة بالربع الأول 2010.

سوق العمل: سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، من 743.7 ألف في الربع الأول من العام 2010 إلى 755.9 ألف في الربع الثاني 2010. توزع العاملون حسب مكان العمل على 64.6% يعملون في الضفة الغربية، و25.3% في قطاع غزة و10.1% في إسرائيل والمستوطنات. بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة، وبخاصة بين الإناث (47%). أما فيما يخص معدل الأجر اليومي، تشير البيانات أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2010 يساوي نحو 69% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.4% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. كما بلغ عدد اعلانات الوظائف الشاغرة 1,323 اعلان في الربع الثاني من العام 2010. ويمثل هذا ارتفاعاً 4.8% مقارنة مع الربع الأول.

المالية العامة: ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني بمقدار ضئيل عن مستواها في الربع الاول، إلى 455 مليون دولار بزيادة أقل من 2%. كما ازدادت النفقات العامة الجارية في الربع الثاني على معدل 6.6%، ووصلت إلى 755 مليون. وجاءت هذه نتيجة زيادة الرواتب والاجور (5.3%)، ونفقات غير الأجور (12.6%). هذا يعني أن عجز الموازنة قبل التمويل الأجنبي بلغ 300 مليون (17.6% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الربع الثاني مقارنة مع عجز 261 مليون في الربع الأول.

القطاع المصرفي: شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تراجعا نهاية الربع الثاني من العام 2010 بنسبة 3%، بالمقارنة مع نهاية الربع الأول من العام نفسه. وقد بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني 2010 نحو 2,588 مليون دولار، بزيادة 5% مقارنة مع الربع السابق. كما ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 8%، وارتفعت قيمتها بنسبة 5.8% بين الربعين. قامت سلطة النقد بإطلاق نظام جديد خاص بالشيكات المعادة، دخل حيز العمل اعتباراً من بداية العام 2010. ويتلخص النظام بوقف حسابات الشخص الذي يكرر كتابة شيكات دون رصيد.

سوق فلسطين للاوراق المالية: ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الثاني بنسبة 38% ليصل إلى 85.5 مليون سهم. هذا الارتفاع في أعداد الأسهم المتداولة كان مصحوباً بانخفاض قيمتها خلال شهري نيسان وأيار، مقارنة بقيمها خلال أشهر الربع الأول. إلا أن القيمة عاودت الارتفاع في شهر حزيران لتسجل في الربع الثاني ارتفاعاً نسبته نحو 10% عن الربع الأول. أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثاني عند مستوى 515.48 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 2.52% مقارنة بالربع السابق.

تسجيل الشركات: شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعا بحوالي 28% مقارنة بالربع السابق. وقد شهد رأس المال ارتفاعاً أيضاً نتيجة الزيادة في أعداد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية، حيث بلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة حوالي 73.3 مليون دينار أردني بزيادة قدرها 68% عن الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد أشارت بيانات الربع الثاني 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة –كما في الأرباع الماضية– كانت في محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، وبنسبة 39%، 13.6% و10.3% على التوالي.

رخص الأبنية واستيراد الأسمنت: تتشابه العوامل التي توثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. ارتفع عدد رخص البناء خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 33% في الضفة الغربية. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 420 وحدة في الربع المناظر من العام 2009. كذلك ارتفعت كمية الأسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 9.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2009 لتبلغ نحو 301,385 طن. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء واستيراد الأسمنت في غزة.

النشاط الفندقي: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010 ما مجموعه 140,009 نزيلاً، منهم 9.6% من الفلسطينيين، و41.7% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعا في عدد النزلاء بنسبة 13.7%، وبالمقارنة مع الربع الثاني 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 42.3%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً بنسبة 0.06% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وعلى مستوى أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات أعلى نسبة ارتفاع خلال الربع الثاني وصلت إلى 4.37%. بينما سجل الارز والسكر اعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق وصلت إلى 6.42% و4.88% على التوالي. كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج ارتفاعاً بنسبة 0.73% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع الأول. كذلك شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 1.83% مقارنة مع الربع الاول. أما بالنسبة للقوة الشرائية، فقد شهد الربع الثاني من 2010 تحسناً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 2.5%، كما طرأ تحسن نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني، التي ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2010 بحوالي 2.7%، وهذا يعني أنه أصبح بإمكان المواطن الذي يتعامل في السوق الفلسطيني بالدولار الأمريكي و/أو الدينار الأردني الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات خلال الربع الثاني بنفس الدخل الذي كان متاحاً له في الربع السابق.

البيئة القانونية والتشريعية: أصدر رئيس السلطة 7 قرارات لها قوة القانون في الفترة من آذار–حزيران 2010. أهمها القرار بقانون بشأن حظر منتجات المستوطنات الذي يهدف إلى مكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، ودعم وترويج المنتجات الوطنية بدلاً منها. كما استحدث القانون "صندوق الكرامة الوطنية لتمويل التمكين الذاتي ومكافحة وحظر منتجات المستوطنات".

الإجراءات الإسرائيلية: بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال أشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 أربعة وعشرين شهيداً. وقد بلغ عدد الجرحى في هذه الفترة 142 جريحاً، 82 منهم في الضفة الغربية، و60 في قطاع غزة. أما المعتقلون، فقد بلغ عددهم 706 منهم 702 في الضفة الغربية، و4 في قطاع غزة. كما قامت قوات الاحتلال بوضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب 557، 613، 484 حاجزاً على التوالي. كما واصل المستوطنون اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين، ووصل عدد الاعتداءات في الأشهر الثلاثة 176 اعتداء كلها في الضفة الغربية.

أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية: بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15–29 سنة) في منتصف العام 2010 نحو 29%، كما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين الشباب 104.4 ذكور لكل 100 أنثى. تشير البيانات المتوفرة لعام 2009 أن حوالي 45.4% من الشباب (15–29 سنة) ملتحقون بالتعليم. أما بالنسبة لمؤشرات سوق العمل، فقد احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى لدى الشباب من حيث استيعابه لطاقات العمل، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي ثلث الشباب (15–29 سنة) يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة أي ما نسبته (33.8%)، يليه

قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي شغل ما نسبته 21.7%.

الوضع الصحي: بلغ عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال النصف الأول من هذا العام 21,296 مولودا، منهم 10,956 ذكور(51.4%)، و10,340 إناث (48.6%). كما بلغ العدد الكلي للوفيات المبلغ عنها 3,426 حالة وفاة، منها 1,817 ذكور و1,609 إناث لنفس الفترة. أما بالنسبة لحوادث السير، فقد بلغ عدد الإصابات الناتجة عن حوادث السير والتي سجلت في وزارة الصحة 3,474 إصابة، منها 2,628 إصابات ذكور، و846 الإناث. توزعت هذه الإصابات ما بين 25 حالة وفاة، و73 إصابة شديدة و51 إعاقة مختلفة.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: تم في هذا العدد من المراقب مناقشة ستة مواضيع مختلفة كل في صندوق مستقل هي:

- **الغاز الطبيعي في إسرائيل:** تم حتى الآن اكتشاف ثلاثة حقول تحتوي على كميات تجارية من الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط قبالة الشواطئ الإسرائيلية هي؛ حقل ماري ب، وحقل تامار، وحقل ليفياثان. ويقول الخبراء أن الإنتاج من حقل تامار وحده سيكون كافياً لتغطية حاجات إسرائيل (الأهلية والصناعية) من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة على الأقل. ويجري التفاوض الآن مع الكونسورتيوم صاحب الامتياز على حصة الدولة من أرباح الغاز. من المعلوم أن السلطة الفلسطينية منحت امتيازاً للتنقيب عن النفط والغاز في قاطع المياه أمام شاطئ غزة الذي يقع تحت سيطرة السلطة حسب اتفاقات أوسلو. ومن الجدير بالإشارة أن بنداً في الامتياز الذي منحته السلطة الفلسطينية للشركة المستثمرة والمستخرجة للغاز يقول بأن الخزينة الفلسطينية يجب أن تحصل على ذات النسبة من الأرباح التي تحصل عليها إسرائيل من إنتاج الغاز في مياهها الإقليمية.
- **زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة:** ازداد عدد السيارات المسجّلة في الضفة الغربية من 124 ألف سيارة إلى 139 ألف سيارة خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2010. وتكمن مجموعة من الأسباب وراء هذه الزيادات العالية؛ منها: تخفيض ضريبة الشراء على السيارات، الترتيبات الجديدة لدفع الجمارك، وتحسّن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف. يناقش الصندوق هذه الأسباب بالتفصيل، كذلك الآثار المترتبة على زيادة أسطول السيارات في الضفة الغربية، ومنها؛ الازدحامات المرورية، والأعباء المالية، والتأثيرات البيئية.
- **الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية:** التزمت الدول العربية بدفع ما لا يقل عن 55 مليون دولار شهرياً إلى السلطة الوطنية خلال العام 2010. يشكل هذا المبلغ 53% من مجموع الالتزامات الشهرية لدعم الموازنة، وهذه النسبة هي الأعلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إلا أن مجموع الدفعات التي تلقتها الموازنة فعليا من هذه الدول خلال الأشهر الستة الأولى من العام لم تتعد حاجز 60 مليون دولار (من مبلغ مستحق يعادل 330 مليون دولار). أدى تأخر تسديد الدول المانحة لالتزاماتها إلى زيادة اقتراض السلطة الوطنية من البنوك التجارية، وبالتالي إلى زيادة الدين العام المحلي. فقد اقترضت السلطة الوطنية من المصارف مبلغ 121 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2010، بحيث وصل المبلغ الإجمالي للدين من المصارف المحلية إلى 665 مليون دولار.
- **الاستثمارات الأجنبية في فلسطين:** قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بإجراء مسح للاستثمارات الأجنبية هو الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية. وغطى المسح جميع الشركات الهادفة للربح في الأراضي الفلسطينية (باستثناء المؤسسات غير المالية في قطاع غزة) الفترة 2008–2009. توصل المسح إلى أن إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بلغ 1,586 مليون دولار في نهاية العام 2009. وهذا رقم يزيد بمقدار 18% عن الاستثمارات الأجنبية في العام الذي سبقه 2008. من ناحية أخرى، شهد سوق الاستثمارات الأجنبية في الضفة الغربية حراكاً مهماً في أواسط العام 2010. إذ أعلنت شركة""أبراج كابيتال"، كبرى شركات الاستثمار في الشرق الأوسط، عن افتتاح

مكتب لإدارة صندوق لها في رام الله في شهر آب. من ناحية ثانية تخطط شركة "سراج" إلى إطلاق صندوق خاص بها للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

- **صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع:** نشرت مجلة "تطورات اقتصادية حديثة" التي يصدرها "بنك إسرائيل"، وهو البنك المركزي في إسرائيل، دراسة تحلل أرقام صادرات إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. بلغت قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) نحو 3.2 مليار دولار (12 مليار شيكل) في العام 2008. ولكن الدراسة تدعي أن هذا الرقم لا يعكس الأهمية الحقيقية للسوق الفلسطينية بالنسبة لاقتصاد اسرائيل. إذ أن القيمة المضافة لهذه الصادرات الإسرائيلية ودورها في تشغيل اليد العاملة في اسرائيل محدود للغاية. يحاجج الصندوق أن الأرقام التي توصلت إليها الدراسة ليست دقيقة، لا بل إن هامش الخطأ فيها قد يكون كبيراً.

- **التقدم نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في الاراضي الفلسطينية:** شكّل إعلان الألفية في العام 2000 تحولاً مهماً في آلية عمل الأمم المتحدة، وفي قدرتها على ترجمة أهدافها ورسالتها إلى حقائق فعلية على الأرض. وصدر مؤخراً (أيلول، 2010) التقرير الفلسطيني الثالث، بعد تقريري العامين 2002 و2005، والذي يقيّم سير العمل ودرجة تحقيق الاهداف الانمائية. دلّت نتائج التقرير على حدوث تحسن ملموس في سير العمل في الضفة والقطاع نحو تحقيق 6 من الأهداف الثمانية في اعلان الألفية. إذ تزايدت معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسي، وتحسن واقع المرأة الفلسطينية في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتراجع معدل الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة. في المقابل، حصل تراجع في المؤشرات المتعلقة بهدفي القضاء على الفقر، والوضع البيئي.

1. النشاط الاقتصادي

سجلت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسناً في الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الاول 2010. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.5%. وأدى ذلك إلى نمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمقدار 4.7%. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الربعين بشكل طفيف. وادى هذا الارتفاع إلى ارتفاع معدل البطالة (بمقدار نقطة مئوية واحدة، إلى 23%) على الرغم من زيادة عدد العاملين بمقدار 12 ألف شخص بين الربعين.

يجدر الانتباه إلى أن هذه الأرقام الكلية للأراضي الفلسطينية (باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967) تخفي ورائها تفاوتاً كبيراً في الأداء بين الضفة الغربية وقطاع غزة. ويعود الجزء الأعظم من تفاوت الأداء وتباين المؤشرات إلى الحصار غير الشرعي وغير الإنساني الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على قطاع غزة. وسيتم التأكيد على تفاوت الأداء بين الضفة والقطاع في الأقسام المختلفة من هذا المراقب.

ازداد الإنفاق العام الجاري بمقدار 6.7% بين الربعين الأول والثاني من العام 2010 ليصل إلى 755 مليون دولار. وعند مقارنة هذا مع إجمالي الإيرادات المحلية (455 مليون) يتضح أن عجز الميزانية الجارية قبل التمويل الأجنبي بلغ 300 مليون دولار خلال الربع الثاني. وعند إضافة الإنفاق التطويري خلال الربع (52 مليون) يصبح العجز الكلي في الموازنة 352 مليون. بلغت المساعدات الأجنبية خلال هذا الربع 340 مليون (318 للموازنة الجارية و22 مليون للتطويرية). هذا يعني أن عجز الموازنة الكلي بعد التمويل الأجنبي بلغ 13 مليون خلال هذا الربع. وعند إضافة هذا العجز إلى عجز الربع الأول يتضح أن العجز خلال النصف الأول من العام 2010 بلغ 114 مليون. وأدى ذلك إلى زيادة الدين العام إلى 1,845 مليون دولار منها 677 مليون ديون للمصارف المحلية.

جدول 1: المؤشرات الاقتصادية الربعية الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (باستثناء القدس)

مليون دولار

المؤشر	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010
الناتج المحلي الإجمالي	1,213.9	1,298.8	1,307.1	1,327.4	1,344.3	1,417.8
ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)	331.4	352.1	351.8	354.6	356.6	373.4
المشاركة في القوى العاملة (%)	41.4	41.4	41.7	41.6	40.7	41.5
عدد العاملين (ألف)	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9
نسبة البطالة (%)	25.4	22.2	25.8	24.8	22.0	22.9
معدل التضخم (%)	(1.00)	0.86	1.90	1.30	0.46	0.06
إجمالي الإيرادات المحلية	342.1	355.3	453.8	397.3	447.1	455.5
إجمالي الإنفاق العام الجاري	726	644.4	952.2	597	708.1	755.5
عجز الموازنة الجارية قبل التمويل	(383.9)	(289.1)	(498.4)	(199.7)	(261)	(300.1)
تمويل خارجي للموازنة الجارية	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6
عجز الموازنة الجارية بعد التمويل	(124.9)	(140.8)	165	84.5	(53.4)	17.5
النفقات التطويرية*	8.7	61.8	56.8	58.6	50.4	52.5
تمويل خارجي للنفقات التطويرية	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
عجز الموازنة الكلي قبل التمويل	(392.6)	(350.9)	(552.2)	(258.3)	(311.4)	(352.6)
عجز الموازنة الكلي بعد التمويل	(114.5)	(189.9)	(113.3)	35.8	(101.6)	(12.9)
ودائع الجمهور لدى المصارف	5,772.5	5,988.7	6,385.9	6,295.3	6495.5	6379.7

المؤشر	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010
التسهيلات الائتمانية	1,842.9	2,099.7	2,261.2	2,233.9	2,586.5	2587.7
إجمالي الدين العام				1,732	1,813	1,845
- للمصاريف المحلية				561	630	677

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية، الأسعار القياسية)، وسلطة النقد الفلسطينية (مؤشرات المالية العامة والمؤشرات المصرفية).

أرقام الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد منه بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004) وهي للاراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967. أرقام أرباع 2009 هي منقحة أكثر من مرة وما تزال عرضة لمزيد من التنقيح. الربع الأول 2010 هو التنقيح الاول، وأرقام الربع الثاني هي الإصدار الاول وكلها عرضة للتنقيح. تم احتساب معدل التضخم للأرباع بمقارنة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع مع الربع السابق.

* في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009، جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة.

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً في نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات بمقدار 29.3%. يأتي هذا الارتفاع بعد انخفاض النشاط الاقتصادي في قطاع الانشاءات في الربع الاول 2010 بشكل عام، إذ تتقلص حركة التعمير والبناء في أشهر الشتاء، وتبدأ بالانتعاش مع نهاية الشتاء. وبشكل عام، فقد شهد الربع الثاني 2010 استقراراً نسبياً في نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية المختلفة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (انظر جدول 2).

جدول 2: نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية*
للأرباع: الثاني 2009- الثاني 2010 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004 (%)

النشاط الاقتصادي	2009			2010		مجموع العام**
	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع**	الربع الأول***	الربع الثاني****	
الزراعة وصيد الأسماك	**5.1**	**4.1**	**5.2**	**5.0**	**5.5**	**4.8**
التعدين، والصناعة التحويلية، والمياه، والكهرباء	**14.5**	**14.4**	**14.4**	**14.5**	**12.4**	**14.6**
التعدين واستغلال المحاجر	0.4	0.4	0.5	*****	*****	0.4
الصناعة التحويلية	10.9	10.8	10.8	*****	*****	11
إمدادات المياه والكهرباء	3.2	3.2	3.1	*****	*****	3.2
الإنشاءات	**8.2**	**7.6**	**6.9**	**7.5**	**9.7**	**7.4**
تجارة الجملة والتجزئة	**10.2**	**10.6**	**10.9**	**10.7**	**10.7**	**10.7**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**8.4**	**8.5**	**8.7**	**8.5**	**8.6**	**8.7**
الوساطة المالية	**5.3**	**5.7**	**5.8**	**5.8**	**5.5**	**5.5**
الخدمات	**24.3**	**23.4**	**22.8**	**22.8**	**22.3**	**23.7**
الأنشطة العقارية والايجارية والتجارية	9.6	8.7	7.8	8.0	8	8.9
أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	1.9	1.9	1.7	1.9	1.9	1.8
المطاعم والفنادق	1.2	1.5	1.5	1.5	1.7	1.3
التـــعليـــم	8.7	8.5	8.9	8.7	8	8.8
الصحة والعمل الاجتماعي	2.9	2.8	2.9	2.7	2.7	2.9
الإدارة العامة والدفاع	**14.0**	**14.3**	**14.7**	**14.7**	**14.2**	**14.5**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: خدمات الوساطة المالية، المقاصة غير المباشرة	-5.2	-5.4	-5.4	-5.1	-4.8	-5.3

النشاط الاقتصادي	2009			مجموع العام**	2010	
	الربع الثاني**	الربع الثالث**	الربع الرابع**		الربع الأول***	الربع الثاني****
زائد: الرسوم الجمركية	6.0	6.2	5.8	5.8	5.5	6
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	9.1	10.5	10.1	9.5	10.0	9.8
الناتج المحلي الإجمالي (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الناتج المحلي الإجمالي	**1,298.8**	**1,307.1**	**1,327.4**	**5,147.2**	**1,344.3**	**1,417.8**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله–فلسطين.

تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على أنشطة تجارة الجملة، والتجزئة، والأنشطة العقارية، والايجارية، والتجارية، والتعليم، والمطاعم، والفنادق.

* باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة للضفة الغربية بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

** تقديرات أولية وهي عرضة للتنقيح والتعديل.

*** التنقيح الاول وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

**** الإصدار الأول وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

***** تم دمج أنشطة الصناعة الثلاث.

صندوق 1: الغاز الطبيعي في إسرائيل

نشرت مجلة الايكونومست اللندنية مقالة عن اكتشافات النفط في إسرائيل[1]. ويستفاد من المقالة المعلومات التالية:
تم حتى الآن اكتشاف ثلاثة حقول تحتوي على كميات تجارية من الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط قبالة الشواطئ الإسرائيلية.

- حقل ماري ب (Mari – B). تم اكتشاف هذا الحقل في العام 1999 على مسافة 40 كم من ميناء أسدود. وبدأ الإنتاج منه في العام 2004 بمعدل 2.8 مليار م3 سنوياً. وتقدر كمية احتياطي الغاز فيه بـــ 22 مليار م3.
- حقل تامار (Tamar). تم اكتشاف هذا الحقل في العام الماضي على مسافة 90كم من الشاطئ شمالاً. ويتوقع أن يبدأ الإنتاج منه في العام 2014. ويقدر احتياطي الغاز في هذا الحقل بـــ 238 مليار م3.

حقل ليفياثان (Leviathan). وهو حقل ضخم جداً تم اكتشافه على مسافة 135 كم تجاه الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وتشير التوقعات الأولية إلى أنه يحتوي على 453 مليار م^3 من الغاز. ولقد بدأت أعمال الحفر الاستكشافية فيه، ويتوقع أن يبدأ الاستخراج منه في 2016.

تبلغ إجمالي فاتورة الطاقة في إسرائيل نحو 10 مليار دولار سنوياً (5% من الناتج المحلي الإجمالي). ويقول الخبراء أن الإنتاج من حقل تامار وحده سيكون كافياً لتغطية حاجات إسرائيل (الأهلية والصناعية) من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة على الأقل. أما إنتاج حقل ليفياثان من الغاز سوف يذهب للتصدير. وهناك تكهنات باحتمال تصدير غاز هذا الحقل إلى اليونان. ولكن الحقل يقع في جزء منه داخل مناطق الامتياز الاقتصادي الحصري لقبرص ولبنان أيضاً (هذه المناطق تمتد على مسافة 200 ميل –أو 322 كم– من شواطئ الدول). وبالتالي فإن بدء الإنتاج من هذا الحقل يتطلب اتفاقاً بين الدول الثلاث.

تقدر قيمة الإنتاج من تامار وليفياثان بـــ 4 مليار دولار سنوياً. ويعود امتياز الإنتاج من الحقول الثلاثة إلى كونسورتيوم يتكون من شركات أمريكية وإسرائيلية. ولقد أوصت لجنة خاصة أنشأها وزير المالية الإسرائيلي بزيادة الضرائب على شركة الإنتاج بحيث يتم استقطاع 66% من أرباحها لصالح الحكومة. ولكن الشركة احتجت بشدة على هذا الأمر، ويبدو أن هناك بعض التدخلات من الحكومة الأمريكية لصالح الكونسورتيوم.

[1] The Economist, November 11, 2010

المصدر: مجلة الإيكونومست، تشرين ثاني 2010

من المعلوم أن السلطة الفلسطينية منحت امتيازاً للتنقيب عن النفط والغاز في قاطع المياه أمام شاطئ غزة الذي يقع تحت سيطرة السلطة حسب اتفاقات أوسلو (انظر العدد 12 من هذا المراقب). ولقد منح هذا الامتياز إلى كونسورتيوم على رأسه شركة الغاز البريطانية (BG)، وإلى جانب شركة اتحاد المقاولين الدولية (CCC)، وصندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF) في العام 1999. ولقد تم في العام التالي اكتشاف حقلين للغاز، أحدهما داخل مياه القاطع (Gaza Marine)، والثاني (Or) على حدود القاطع – بالمشاركة مع إسرائيل. ويقدر الإحتياطي في حقل غزة بما يتراوح بين 1–1.3 ترليون (ألف مليار) قدم مكعب، بقيمة تبلغ 4 مليار دولار. على أن تطوير هذا الحقل توقف بسبب المعارضة والقيود الإسرائيلية. ومن الجدير بالإشارة أن هناك بنداً في الامتياز الذي منحته السلطة الفلسطينية للشركة المستثمرة والمستخرجة للغاز يقول بأن الخزينة الفلسطينية يجب أن تحصل على ذات النسبة من الأرباح التي تحصل عليها إسرائيل من إنتاج الغاز في مياهها الإقليمية[2].

2- سوق العمل

هناك 3 مؤشرات رئيسية تؤثر على عدد العاملين في الاقتصاد: عدد السكان في سن العمل، ونسبة المشاركة في سوق العمل، ونسبة البطالة عن العمل. أما دور العمل في النشاط الاقتصادي فتحدده مؤشرات تخص رأس المال البشري الذي يملكه العمال، وكمية رأس المال المادي المتاح للعمال، وطبيعة المؤسسات التي لها تأثير مباشر وتأثير غير مباشر على العملية الإنتاجية. وتعكس أوضاع سوق العمل الحالة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام؛ فعلى الصعيد الكمي، نلاحظ ارتفاع في معدلات زيادة السكان في سن العمل وانخفاض في نسبة المشاركة وارتفاع نسبة البطالة. ويعاني سوق العمل من عدم توازن يتمثل في عجز الطلب عن الوصول إلى مستوى العرض. وعند التدقيق في أسباب عجز الطلب على العمال من الارتفاع إلى مستوى العرض، نجد أن السبب الرئيسي يعود إلى التراجع

[2] انظر المراقب الاقتصادي والاجتماعي، العدد 12، نيسان 2008.

في حجم الطلب العام على السلع والخدمات (الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير)، وخصوصاً ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على توليد التراكم الرأسمالي المناسب لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السنوية في الأيدي العاملة.

تفاقمت مشكلة عدم التوازن في سنوات الانتفاضة وما بعدها بسبب التقليص الكبير الذي حصل في النشاط الاقتصادي نتيجة التدير الواسع على يد الجيش الإسرائيلي والحصار والإغلاق، وبناء جدار الضم والتوسع، وتقييد حركة الأشخاص والبضائع بين الضفة والقطاع، وبين بلداتها وقراها. وخلال سنوات الانتفاضة وما بعدها، كان التزايد في القوة البشرية (السكان في سن العمل، 3.6%سنوياً) أعلى من التزايد في قوة العمل (العاملين والعاطلين، 3.5% سنوياً). أي أن نسبة المشاركة كانت في تناقص.

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

سجلت البيانات الربعية ارتفاعاً في أعداد العاملين، من 743.7 ألف في الربع الأول من العام 2010 إلى 755.9 ألف في الربع الثاني 2010. يلاحظ استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل). إذ بلغت نسبة المشاركة في الضفة 43.9% في الربع الثاني 2010، في حين أنها لم تتعدَ 37% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص على انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة، 11% مقارنة مع 17.6%. ومن الملفت للنظر انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع من 13.5% في الربع الأول 2009 إلى 11% في الربع الثاني 2010 (انظر جدول 3).

جدول 3: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس للأرباع: الأول 2009- الربع الثاني 2010

(نسبة مئوية)

المنطقة والجنس	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/2010	Q2/2010
كلا الجنسين						
الضفة الغربية	42.8	**44.4**	**43.7**	**44.1**	**43.2**	**43.9**
قطاع غزة	38.9	**36.9**	**37.7**	**36.9**	**36.3**	**37.0**
الأراضي الفلسطينية	**41.4**	**41.7**	**41.6**	**41.5**	**40.7**	**41.5**
ذكور						
الضفة الغربية	68.5	69.6	69.5	70.5	70.0	69.6
قطاع غزة	63.8	61.4	63.1	61.6	60.9	62.5
الأراضي الفلسطينية	**66.9**	**66.7**	**67.2**	**67.3**	**66.7**	**67.1**
إناث						
الضفة الغربية	16.5	18.7	17.3	17.1	15.8	17.6
قطاع غزة	13.5	11.8	11.9	11.6	11.2	11.0
الأراضي الفلسطينية	**15.4**	**16.2**	**15.4**	**15.1**	**14.1**	**15.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات الربعية إلى ارتفاع نسبة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة، مع ارتفاع في نسبة أصحاب الأعمال، وانخفاض ملحوظ في نسبة العاملين بأجر، من 73.6% إلى 66.8% (انظر جدول 4).

جدول 4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

المنطقة والحالة العملية	Q1/08	Q2/ 08	Q3/08	Q4/08	Q1/09	Q2/09	Q3/09	Q4/09	Q1/10	Q2/10
الضفة الغربية										
صاحب عمل	4.2	4.3	4.5	5.0	6.0	7.0	7.5	7.3	7.1	7.3
يعمل لحسابه	22.9	24.1	22.8	16.4	20.8	19.8	20.2	22.0	21.4	20.6
مستخدم بأجر	64.2	60.4	62.2	67.9	64.6	62.5	63.1	62.0	63.3	62.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.7	11.2	10.5	10.7	8.6	10.7	9.2	8.7	8.2	9.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة										
صاحب عمل	2.9	3.3	4.6	3.5	5.3	3.9	3.6	4.8	4.3	4.7
يعمل لحسابه	27.3	16.9	15.7	12.0	14.9	13.2	15.4	16.3	17.1	13.6
مستخدم بأجر	58.5	71.3	73.3	79.0	73.7	79.5	78.2	74.2	75.0	80.0
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	11.3	8.5	6.4	5.5	6.1	3.4	2.8	4.7	3.6	1.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية										
صاحب عمل	3.8	4.0	4.5	4.6	5.8	6.2	6.5	6.6	4.8	6.6
يعمل لحسابه	24.3	22.4	21.0	15.3	19.1	18.0	19.0	20.5	18.2	18.8
مستخدم بأجر	62.5	63.0	65.1	70.7	67.2	66.9	66.9	65.1	73.6	66.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.4	10.6	9.4	9.4	7.9	8.9	7.6	7.8	3.4	7.8
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير في نسب توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية، إذ شهد الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً في نسبة العاملين في قطاع البناء والتشييد (في غزة وليس في الضفة) والزراعة (انظر جدول 5). كما يلاحظ من الجدول 8 ارتفاع نسبة العاملين في قطاع الخدمات وانخفاض في قطاع التعدين والمحاجر والصناعة في كل من القطاع والضفة.

جدول 5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10
الأراضي الفلسطينية										
الزراعة والصيد والحراجة	12.9	14.9	12.7	13.0	11.7	12.3	10.7	12.4	11.8	12.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	13.0	12.1	12.4	11.1	12.6	11.4	11.8	12.6	12.6	10.9
البناء والتشييد	9.4	10.8	12.7	10.8	11.1	12.3	12.2	11.4	12.7	13.4
الخدمات والفروع الأخرى	38.5	38.2	37.2	39.4	40.5	40.4	39.4	37.9	37.7	38.4
الضفة الغربية										
الزراعة والصيد والحراجة	13.0	15.7	13.5	15.0	13.1	14.9	12.6	14.2	12.5	14.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	16.2	14.5	15.0	13.9	15.4	13.9	13.8	15.0	15.1	13.2
البناء والتشييد	12.7	14.1	16.8	14.2	15.1	16.5	16.0	15.1	17.0	17.1

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10
الخدمات والفروع الأخرى	32.8	30.9	29.1	29.8	31.6	30.9	31.5	30.0	29.9	30.1
قطاع غزة										
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	12.3	10.6	7.1	8.4	4.8	4.9	7.3	9.9	7.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	5.5	4.6	4.8	2.7	5.6	4.2	6.0	5.7	6.0	3.8
البناء والتشييد	1.6	0.4	0.7	0.8	1.0	0.7	0.9	1.0	1.3	2.5
الخدمات والفروع الأخرى	52.0	61.4	60.7	67.9	16.9	67.0	63.2	60.1	58.2	63.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

توزع العاملون في الربع الثاني 2010 حسب مكان العمل على 64.6% يعملون في الضفة الغربية، و25.3% في قطاع غزة و10.1% في إسرائيل والمستوطنات. ويلاحظ أن حصة الضفة من عدد العاملين ارتفعت بمقدار 3 نقاط مئوية بين الربع الأول والثاني، في حين انخفضت حصة القطاع بمقدار نقطتين واسرائيل والمستوطنات بمقدار نقطة واحدة (انظر جدول 6).

جدول 6: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية
حسب مكان العمل: أرباع 2008 و2009 و2010

مكان العمل	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10
القوة البشرية (ألف)	2,169.1	2,190.3	2,211.7	2,233.4	2,255.1	2,276.8	2,298.6	2,320.7	2,342.4	2,365,0
القوى العاملة	–	–	–	896.1	934.0	949.8	955.4	963.5	953.9	980.4
عدد العاملين (ألف)	675.8	666.7	665.4	664.2	697.1	738.7	709.2	724.2	743.7	755.9
الضفة الغربية (%)	59.0	65.3	62.4	62.9	61.6	63.7	63.9	64.2	61.7	64.6
قطاع غزة (%)	29.8	23.9	25.5	25.0	28.4	26.1	25.4	25.8	27.2	25.3
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.2	10.8	12.1	12.1	10.0	10.2	10.7	10.0	11.1	10.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-2 البطالة

مشكلة البطالة ليست حديثة في الاقتصاد الفلسطيني، وعلى الرغم من أن نسبها قبل انتفاضة الأقصى كانت أقل من مستوياتها في سنوات الانتفاضة، إلا أنها كانت معدلات مرتفعة نسبياً. وفي العام 2008، استفحلت مشكلة البطالة في قطاع غزة تحديداً نتيجة للحصار الإسرائيلي، لتصل إلى 39.3% في الربع الثاني 2010، وهي ربما أعلى نسبة بطالة في العالم. ويظهر الجدول 7 إلى ثبات معدل البطالة بين الربع الأول 2008 والربع الثاني 2010. ويعود هذا بشكل أساسي على ارتفاع معدل البطالة بين هذين التاريخين من 30% إلى 39% في غزة. هذا الارتفاع غطى تماماً على التحسن الذي شهدته الضفة، إذ انخفض معدل البطالة فيها من 19 إلى 15% خلال نفس الفترة. الصورة ذاتها تكررت بين الربعين الأول والثاني من 2010.

جدول 7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس: أرباع 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

المنطقة والجنس	Q1/ 08	Q2/ 08	Q3/ 08	Q4/ 08	Q1/ 09	Q2/ 09	Q3/ 09	Q4/ 09	Q1/ 10	Q2/ 10
الأراضي الفلسطينية										
ذكور	22.7	26.5	27.3	29.1	25.7	21.6	24.9	24.3	21.1	22.4
إناث	21.7	22.7	28.2	22.5	23.8	24.7	29.8	27.3	26.8	25.0
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**
الضفة الغربية										
ذكور	19.9	16.6	20.5	21.0	20.1	15.1	17.2	17.9	15.9	14.9
إناث	15.0	15.2	21.6	14.9	16.8	18.8	20.3	19.1	19.1	16.4
المجموع	**19.0**	**16.3**	**20.7**	**19.8**	**19.5**	**15.9**	**17.8**	**18.1**	**16.5**	**15.2**
قطاع غزة										
ذكور	28.2	45.8	41.2	45.1	36.6	34.9	40.0	37.5	31.7	37.5
إناث	39.3	43.3	45.7	42.9	39.0	41.6	54.7	48.9	46.0	49.7
المجموع	**29.8**	**45.5**	**41.9**	**44.8**	**37.0**	**36.0**	**42.3**	**39.3**	**33.9**	**39.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

ومن أهم صفات البطالة في الأراضي الفلسطينية في الوقت الحاضر ما يلي:

- ✧ بلغت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة، وبخاصة بين الإناث (47%). هذا يعني أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 8).
- ✧ بالنسبة لسنوات التعليم، هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل. إذ يتضح من الجدول 9 أنه كلما قلّت سنوات التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 35%. في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات أبداً على 1.5%. ولم يطرأ سوى تحسن طفيف جداً على هذه الظاهرة بين الربعين الأخيرين. أيضاً لاحظ أن معدل البطالة كان أعلى بين الإناث مما هو بين الذكور بشكل ملحوظ خلال الأرباع الأخيرة على عكس الربع الأول 2008.

جدول 8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع الاعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

الفئات العمرية والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010
كلا الجنسين										
15-24	37.0	39.7	42.1	41.7	39.1	35.7	40.9	39.7	35.3	37.4
25-34	21.9	25.6	27.8	26.7	25.1	23.2	26.9	24.6	22.4	23.8
35-44	16.6	20.5	18.7	22.0	19.5	14.7	16.8	16.7	15.5	14.2
45-54	15.7	18.2	19.7	19.7	17.0	15.1	17.3	18.0	14.7	14.8
+55	11.1	11.9	15.3	19.4	15.6	10.9	10.3	13.7	12.3	15.6
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**

الفئات العمرية والجنس	Q1/2008	Q2/2008	Q3/2008	Q4/2008	Q1/2009	Q2/2009	Q3/2009	Q4/2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010
ذكور										
15-24	35.0	38.6	39.4	41.7	38.0	33.1	38.7	38.8	33.7	35.6
25-34	21.4	25.4	26.5	27.1	24.0	21.0	23.9	22.1	19.0	21.6
35-44	17.6	22.6	20.7	23.9	21.4	15.6	17.8	17.6	15.4	14.6
45-54	18.2	20.4	22.1	22.5	19.4	17.5	19.7	19.6	16.9	17.2
+55	13.4	14.6	18.2	23.3	17.9	13.1	11.4	15.3	14.5	18.8
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**	**22.4**
إناث										
15-24	47.3	44.6	55.0	41.9	44.6	47.4	51.1	44.4	44.3	46.9
25-34	24.1	26.1	33.1	25.2	29.4	31.0	38.8	34.6	36.1	32.7
35-44	11.2	11.7	9.1	11.8	10.6	10.8	12.4	12.5	16.2	12.1
45-54	3.9	7.8	7.4	5.5	5.2	3.1	5.0	9.4	3.1	3.4
+55	2.9	1.7	2.3	3.0	6.0	0.9	4.6	5.0	1.5	1.7
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**	**25.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

جدول 9: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع الأعوام 2008 و2009 و2010

نسبة مئوية

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/ 2008	Q2/ 2008	Q3/ 2008	Q4/ 2008	Q1/ 2009	Q2/ 2009	Q3/ 2009	Q4/ 2009	Q1/ 2010	Q2/ 2010
كلا الجنسين										
0	7.8	11.9	16.9	11.9	14.5	13.1	14.8	16.9	10.5	14.4
1-6	23.7	28.9	30.1	33.9	29.2	23.8	27.8	26.6	24.5	24.9
7-9	22.4	27.5	29.1	29.8	27.2	22.0	26.8	25.9	23.2	23.9
10-12	23.8	25.2	25.4	29.5	26.3	22.6	25.1	24.1	20.8	22.9
+13	21.9	24.5	27.9	22.9	22.1	21.8	25.5	24.6	22.1	21.8
المجموع	**22.6**	**25.8**	**27.5**	**27.9**	**25.4**	**22.2**	**25.8**	**24.8**	**22.0**	**22.9**
ذكور										
0	16.0	25.3	27.5	21.6	25.8	23.9	22.7	32.0	20.7	27.2
1-6	26.3	32.9	34.4	38.1	32.8	27.2	31.2	29.3	27.2	28.4
7-9	23.8	29.0	31.1	31.7	28.3	23.4	28.4	27.2	24.1	25.3
10-12	25.4	26.5	26.6	30.6	27.1	23.3	26.0	25.1	21.5	23.9
+13	15.7	19.8	20.2	18.6	17.0	14.7	16.9	17.3	13.7	14.1
المجموع	**22.7**	**26.5**	**27.3**	**29.1**	**25.7**	**21.6**	**24.9**	**24.3**	**21.1**	**22.4**
إناث										
0	1.2	2.3	4.8	3.1	4.5	0.7	5.3	2.7	-	1.5
1-6	8.5	7.5	6.3	7.2	4.9	4.0	6.0	6.4	5.1	3.5
7-9	5.5	11.0	4.4	6.8	11.8	5.5	6.1	10.0	10.6	7.7
10-12	7.3	14.2	12.1	18.1	19.1	15.3	13.1	12.8	13.4	10.7
+13	33.8	33.1	41.8	30.5	31.0	33.7	40.2	37.5	37.2	35.3
المجموع	**21.7**	**22.7**	**28.2**	**22.5**	**23.8**	**24.7**	**29.8**	**27.3**	**26.8**	**25.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-3 الأجر وساعات العمل

يبين جدول 10 أن معدل الأجر اليومي في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2010 يساوي نحو 69% من معدل الأجر في الضفة الغربية، و37.4% فقط من معدل أجر الذين يعملون في إسرائيل. ويمثل هذا بعض التحسن في غزة عن الربع السابق حيث كان معدل الأجر هناك 66% فقط من معدل الاجر في الضفة. ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه معظم العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بينه وبين الضفة، إذ انه لم يتجاوز 65% من الأجر اليومي الوسيط في الضفة. إن هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة تعكس ظروف الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض، هذا مع العلم أن الفجوة بين معدل الأجر في الضفة والقطاع ليست ظاهرة جديدة، فقد كانت موجودة قبل اندلاع الانتفاضة.

جدول 10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل أرباع 2008 و2009 و2010

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الرابع 2008				
الضفة الغربية	43.1	22.7	87.4	76.9
قطاع غزة	39.9	25.0	61.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	44.7	21.6	138.0	134.6
المجموع	**42.7**	**23.0**	**90.6**	**76.9**
العام 2008				
الضفة الغربية	42.5	22.4	85.5	76.9
قطاع غزة	40.8	24.7	60.9	57.7
إسرائيل والمستوطنات	43.6	20.9	139.7	146.2
المجموع	**42.4**	**22.6**	**91.0**	**76.9**
الربع الأول 2009				
الضفة الغربية	42.0	22.1	83.8	76.9
قطاع غزة	38.8	21.3	62.2	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.8	57.7	142.1	150.0
المجموع	**41.5**	**62.2**	**89.5**	**76.9**
الربع الثاني 2009				
الضفة الغربية	42.7	22.6	86.6	76.9
قطاع غزة	39.5	24.9	64.0	57.7
إسرائيل والمستوطنات	42.5	20.1	145.9	150.0
المجموع	**41.9**	**22.7**	**76.9**	**90.7**
الربع الثالث 2009				
الضفة الغربية	43.3	22.7	87.5	76.9
قطاع غزة	41.2	23.9	62.1	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.4	20.2	147.7	150.0
المجموع	**42.5**	**22.5**	**93.2**	**76.9**
الربع الرابع 2009				
الضفة الغربية	42.3	22.3	85.6	76.9
قطاع غزة	38.1	23.7	62.3	54.7

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
إسرائيل والمستوطنات	40.2	20.2	156.4	150.0
المجموع	**41.0**	**22.3**	**91.8**	**76.9**
العام 2009				
الضفة الغربية	**42.5**	**22.4**	**85.9**	**76.9**
قطاع غزة	39.4	23.6	62.7	57.7
إسرائيل والمستوطنات	41.7	20.3	148.1	150.0
المجموع	41.7	22.3	91.3	76.9
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	**41.3**	**21.9**	**92.5**	**76.9**
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	**41.8**	**22.3**	**89.8**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2010، مسح القوى العاملة، 2008-2010.

2-4 إعلانات الوظائف الشاغرة

يقوم المراقب برصد أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف اليومية، وذلك لإعطاء صورة عن الطلب المحلي على العمالة الفلسطينية. وبالرغم من أن الوظائف المعلن عنها في الصحف اليومية لا ترصد بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، إلا أنها تقدّم صورة عن التخصصات والدرجات العلمية المطلوبة، بالإضافة إلى التوزيعات الجغرافية. وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب الإعلان عن الوظائف الحكومية الشاغرة وذلك بنص القانون، إذ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية بها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

جدول 11: إعلانات الوظائف الشاغرة في الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق

	الربع الأول 2010				الربع الثاني 2010			
	كانون ثاني	شباط	آذار	المجموع	نيسان	آيار	حزيران	المجموع
حسب القطاع								
القطاع الخاص	188	166	195	**549**	163	202	**196**	**561**
القطاع العام	66	43	78	**187**	46	36	**96**	**178**
المنظمات غير الحكومية	144	222	160	**526**	169	267	**148**	**584**
حسب المنطقة الجغرافية								
شمال الضفة	96	49	79	**224**	31	76	**71**	**178**
وسط الضفة	223	266	273	**762**	273	285	**307**	**865**
جنوب الضفة	50	85	55	**190**	46	53	**41**	**140**

	الربع الأول 2010				الربع الثاني 2010			
	كانون ثاني	شباط	آذار	المجموع	نيسان	آيار	حزيران	المجموع
قطاع غزة	29	31	26	**86**	**28**	**91**	**21**	**140**
حسب الدرجة العلمية								
دكتوراه	**12**	**2**	**9**	**23**	**17**	**11**	**8**	**36**
ماجستير	21	34	21	**76**	34	26	**25**	**85**
بكالوريوس	236	292	280	**808**	247	364	**318**	**929**
دبلوم	82	73	92	**247**	53	53	**42**	**148**
أقل من ذلك	47	30	31	**108**	27	51	**47**	**125**
المجموع								
	398	**431**	**433**	**1,262**	**378**	**505**	**440**	**1,323**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكترونيwww.jobs.ps

بلغ عدد اعلانات الوظائف الشاغرة 1,323 اعلان في الربع الثاني من العام 2010. ويمثل هذا ارتفاعاً 4.8 % مقارنة مع الربع الأول 2010 (انظر جدول 11). وبلغ عدد الإعلانات التي لم تحدد عدد الشواغر 159 إعلاناً، أي أن عدد الوظائف الشاغرة هو على الأرجح أعلى من عدد الإعلانات. ارتفعت حصة كل من قطاع المنظمات الأهلية والقطاع الخاص بنسبة 11% و2% على التوالي، بينما انخفض نصيب القطاع العام بنسبة 4.8% مقارنة بالربع السابق. وعلى الرغم من غياب قانون يفرض على القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية الإعلان عن الوظائف الشاغرة، إلا أن إعلانات قطاع المنظمات الأهلية استحوذ على 44% من إجمالي عدد الإعلانات، واستقطع القطاع الخاص نسبة مشابهة.

شكل 1: التوزيع النسبي للوظائف الشاغرة المعلن عنها في الصحف حسب المنطقة الجغرافية خلال الربع الأول عام 2010

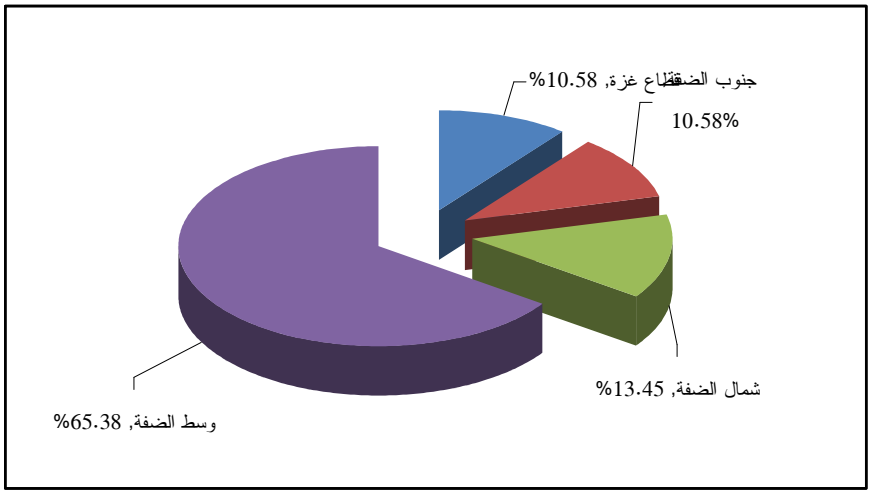

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكترونيwww.jobs.ps

وعلى الرغم من ارتفاع أعداد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني 2010، إلا أن ذلك الارتفاع لم يشمل كافة مناطق الضفة الغربية. إذ أن عدد تلك الإعلانات انخفض في كل من مناطق شمال وجنوب الضفة بنسب 20.5% و26.3% على التوالي، بينما ارتفع في منطقة الوسط بنسبة 13.5%. وكان الارتفاع الأكبر من نصيب قطاع غزة بنسبة 62.8%، وهي زيادة ملفتة للنظر وتعتبر الأعلى منذ عامين. جاءت هذه الزيادة كنتيجة لمشاريع خلق فرص عمل تدريب وتشغيل من قبل عدة منظمات أهلية دولية في شهر حزيران من العام الجاري. ويوضّح الشكل 1

التوزيع النسبي للإعلانات الشاغرة على المستوى الجغرافي في الربع الأول من العام 2010.

فيما يخص إعلانات الوظائف الشاغرة موزعة حسب المؤهل العلمي في الربع الثاني من العام 2010، فقد نالت درجة البكالوريوس النسبة الأكبر من إعلانات الشواغر بنسبة 70%، بينما بلغت نسبة الطلب على حاملي الشهادات العليا(ماجستير ودكتوراه) نحو 9%. أما قطاعياً، فقد بلغت أعلى نسبة طلب على الدرجات العلمية في القطاع الخاص على درجة البكالوريوس وبنسبة 64.9%. تلاها الطلب على موظفين من حملة شهادة الثانوية العامة فأقل بنسبة وصلت إلى 17.8% (انظر جدول 12).

جدول 12: عدد الوظائف الشاغرة المعلنة في الصحف اليومية موزعة حسب المؤهل العلمي والقطاعات خلال الربع الثاني 2010، والربع السابق

الربع	الربع الأول 2010			الربع الثاني 2010		
الدرجة العلمية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية	القطاع العام	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية
دراسات عليا	11	27	59	5	5	111
بكالوريوس	139	306	363	141	364	424
دبلوم	30	145	66	22	92	34
أقل من ذلك	21	7	36	10	100	15
المجموع	**187**	**543**	**524**	**178**	**561**	**584**

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكترونيwww.jobs.ps

وقد شهد الربع الثاني 2010 انخفاضاً كبيرا في أعداد إعلانات الوظائف الشاغرة للعمل خارج الأراضي الفلسطينية. وقد كانت غالبية هذا الإعلانات، كما هو الحال دوماً، بخصوص العمل في منطقة الخليج العربي وبشكل خاص المملكة العربية السعودية. وقد شهدت إعلانات الوظائف في الربع الثاني 2010 تركيزاً كبيرا في الطلب على تخصصات الطب والهندسة.

جدول 13: عدد الوظائف الشاغرة موزعة حسب المسمى الوظيفي المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010

الوظيفة	الضفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
إدارة	35	114	144	1	1	36	331
محاسبة	19	78	48	0	0	6	151
تسويق ومبيعات	1	78	4	0	0	3	86
خدمة اجتماعية	10	2	56	0	1	21	90
هندسة	27	57	16	1	0	21	122
التعليم والتدريب	3	38	62	0	1	5	109
طب، تمريض، صيدلة	11	16	33	0	0	10	70
أخرى(كبيوتر واتصالات، صحافة واعلام، قانون...الخ)	70	172	89	0	3	30	364
المجموع	176	555	452	2	6	132	1323

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكترونيwww.jobs.ps

وعند النظر إلى المسميات الوظيفية التي تم الإعلان عنها في الصحف الفلسطينية خلال الربع الأول 2010، يتضح أن نسبة الإعلانات الشاغرة التي تطلب المسميات الوظيفية الإدارية (بشكل خاص التسويق، والمبيعات) قد كانت الأعلى، إذ بلغت 25% و6.5%، على التوالي. تلتها تخصصات المحاسبة والهندسة بنسبة 11.4% و9.2%، على التوالي. وتشكل إعلانات هذه الوظائف ما يقرب من 52% من مجموع الإعلانات الكلي، فيما تتوزع باقي الإعلانات بالترتيب على تخصصات: التعليم والتدريب، الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العلوم الطبية (طب، تمريض، صيدلة)، ، كمبيوتر واتصالات، العلاقات العامة، القانون، لغات وترجمة، الصحافة والإعلام (انظر جدول 13).

احتل الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية الصدارة في الربع الأول 2010، حيث بلغ إجمالي الطلب على هذه التخصصات في الربع الثاني عام 2010 (441)، ما نسبته 33% من إجمالي إعلانات الوظائف الشاغرة في ذلك الربع. يلي ذلك الطلب على تخصصات العلوم التطبيقية بنسبة 22% من إجمالي إعلانات الوظائف. ويلاحظ أن القطاع الخاص هو أكثر القطاعات طلباً على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية، بنسبة 45.4% من إجمالي الطلب على هذه التخصصات. كما توضّح النتائج أن قطاع المؤسسات الأهلية هو الأكثر اهتماماً بتخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وبنسبة 71.6% من إجمالي الطلب على هذا التخصص (انظر جدول 14).

جدول 14: عدد الوظائف الشاغرة موزعة
حسب التخصص المطلوب والقطاعات خلال الربع الثاني 2010

التخصص	الصفة الغربية			قطاع غزة			المجموع
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	
علوم طبية وصحية (طب، تمريض، صيدلة...الخ)	13	20	51	0	0	14	98
علوم انسانية واجتماعية(علم اجتماع، علم نفس، اعلام، آداب....الخ)	32	37	140	0	0	34	243
علو تطبيقية(هندسة، تكنولوجيا المعلومات،فيزياء، كيمياء...الخ)	62	127	63	2	2	33	289
علوم ادارية واقتصادية(إدارة، تسويق، محاسبة...الخ)	43	199	161	0	1	40	441
أخرى(حرفيين، فنيي صيانة، اعمال سكرتارية...الخ)	26	172	37	0	3	11	249
المجموع	176	555	452	2	6	132	1323

المصدر: قام معهد "ماس" بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الالكترونيwww.jobs.ps

ويمكن الاستنتاج من الجدولين 13 و14 وجود انسجام بين الوظائف المعلن عنها والتخصصات المطلوبة فيما يخص الوظائف التي تحتاج إلى تخصصية عالية كالتخصصات الطبية والصحية. إلا أن العكس يمكن ملاحظته فيما يخص التخصصات الإدارية والاقتصادية، إذ عادة ما تكون عدد الوظائف المعلن عنها في المجالات الإدارية أعلى من عدد التخصصات الإدارية المطلوبة، ما يشير بطريقة أو بأخرى إلى أن هذه الشواغر لا تقتصر على أصحاب الشهادات الإدارية، بل تتعداها إلى التخصصات الأخرى كتخصصات العلوم الإنسانية مثلا، وغيرها.

صندوق 2: زيادة عدد المركبات في الضفة الغربية: الأسباب والآثار المترتبة

شهد إجمالي أعداد السيارات المسجّلة في الضفة الغربية ازدياداً ملحوظاً منذ بداية العام 2010. وبحسب بيانات وزارة النقل والمواصلات، ازداد عدد السيارات المسجّلة في الضفة الغربية من 123.6 ألف سيارة إلى 139 ألف سيارة خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2010. وهنالك اتجاهٌ تصاعدي في أعداد السيارات المسجّلة لأول مرة خلال أشهر العام 2010 بلغ أقصاه بتسجيل ألفين سيارة جديدة خلال شهر تموز (أنظر شكل). وتعكس الزيادة في أعداد المركبات (السيارات الخاصة، وسيارات الأجرة، والباصات، والجرارات، والشاحنات، والمقطورات، والدراجات النارية، والمركبات الأخرى)، خاصة المركبات الشخصية، تحسناً في قدرة المواطنين على الشراء. وتكمن مجموعة من الأسباب وراء هذه الزيادات العالية؛ منها: تخفيض ضريبة الشراء على السيارات، الترتيبات الجديدة لدفع الجمارك، وتحسّن التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف.

شكل : أعداد المركبات المستوردة* خلال أشهر العامين 2009 و2010 في الضفة الغربية

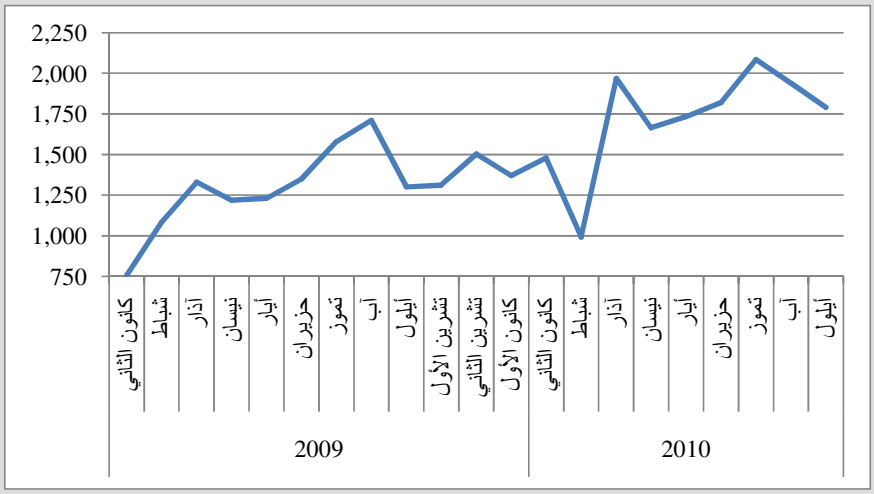

المصدر: وزارة النقل والمواصلات (تشرين الأول 2010). رام الله- فلسطين. بيانات غير منشورة.

*بحسب وزارة النقل والمواصلات، فإن 99% من هذه المركبات قد تم بيعها بالفعل.

✧ ***تخفيض ضريبة الشراء على المركبات***

قام مجلس الوزراء في منتصف شهر شباط من العام الحالي بتخفيض ضريبة الشراء على المركبات في الأراضي الفلسطينية من 75% إلى 50% للمركبات العاملة على الوقود البترولي (البنزين والسولار)، وتخفيضها إلى 30% للمركبات الهجينة، و10% للمركبات الكهربائية الصرفة. وتشير كل من وزارة النقل والمواصلات والإدارة العامة للجمارك والمكوس إلى أن هذا القرار أدى إلى تخفيض مباشر في أسعار المركبات بحوالي 13%[3]، وهو بالتالي ما عمل على زيادة الطلب على المركبات. ويتضح تأثير إصدار هذا القرار على زيادة الطلب على اقتناء السيارات من خلال بيانات وزارة النقل والمواصلات التي تشير إلى أن أعداد السيارات التي تم تسجيلها لأول مرة خلال الأشهر السبعة اللاحقة لإصدار القرار، تعادل حوالي 83% من أعداد المركبات التي تم تسجيلها خلال كامل سنة 2009.

✧ ***الترتيبات الجديدة لدفع الجمارك***

وهي الترتيبات التي أبرمتها السلطة الوطنية الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي منذ بداية العام 2010، والتي تم بموجبها تغيير نظام دفع الجمارك على السيارات المستعملة الواردة عبر إسرائيل. إذ بحسب النظام السابق، كان يجري تقييم

[3] مقابلات شخصية التي تم إجراؤهما مع كل من د. أكرم عواودة (وكيل مساعد في وزارة النقل والمواصلات)، والسيد فؤاد الشوبكي (مدير عام الجمارك والمكوس) في 2010/9/20 و2010/10/6، على التوالي.

أسعار السيارات المستعملة الداخلة إلى الأراضي الفلسطينية من قبل الطرف الإسرائيلي، ويتبع ذلك قيام المستوردين الفلسطينيين بدفع الجمارك للسلطات الإسرائيلية بناءً على هذا التقييم. ثم تقوم إسرائيل بتحويل قيمة الجمارك إلى السلطة الفلسطينية بعد استقطاع 3% من الجمارك كعمولة لها. وبديلاً عن هذا الترتيب، أصبح بإمكان وزارة المالية الفلسطينية منذ بداية العام تقييم أسعار السيارات المستعملة بنفسها واستلام مبالغ الجمارك من المواطنين مباشرة خلال فترة زمنية معينة. ولقد أتاحت الوزارة للتجار فترة 45 يمكن خلالها دفع الجمارك المستحقة. أما بالنسبة للسيارات الجديدة، فقد تم الاتفاق مع الطرف الإسرائيلي منذ بداية العام على السماح بدخول المركبات الجديدة المستوردة دون جمارك على اعتبار أنها مركبات للعرض، توضع في المعارض إلى حين بيعها. وقد أتاحت السلطة الوطنية لمستوردي هذه السيارات مرور مدة 6 أشهر قبل تسديد الجمارك. وفي حالات عدم بيعها خلال هذه المدة، أو عدم دفع جمركها من قِبل التاجر، فإنها تعود إلى المخازن.

وفّر هذان الترتيبان مزيداً من السيولة في أيدي مستوردي السيارات الفلسطينيين، ما أتاح لهم الفرصة لاستيراد المزيد من السيارات، وبالتالي زيادة المعروض منها في الأسواق. إن العرض الزائد لأنواع مختلفة من السيارات الجديدة والمستعملة حذا بالتجّار إلى المنافسة فيما بينهم والتسابق إلى تقديم عروض شراء سيارات بالتقسيط أو حتى بدون دفعة أولى. ساعد هذا الأمر أيضاً إلى جانب العوامل الأخرى في زيادة الطلب على السيارات.

- ***تحسّن التسهيلات الائتمانية التي توفّرها المصارف***

قامت سلطة النقد الفلسطينية خلال الأشهر الماضية بإصدار تعليمات تفرض على المصارف بموجبها تخفيض نسبة التوظيفات الخارجية إلى إجمالي الودائع، وهو الأمر الذي انعكس في زيادة التسهيلات الائتمانية التي تقدّمها المصارف محلياً. وفي الآونة الأخيرة، تنوّعت التسهيلات التي تقدمها المصارف، وتعددت كذلك أنواع القروض الشخصية من قروض شراء المنزل، أو تحسينه، وشراء المركبات وغيرها. إن التحسّن في قنوات الائتمان المصرفي كان له بطبيعة الحال تأثير على قدرة المواطنين على امتلاك السلع المختلفة من ضمنها المركبات.

التوقعات المستقبلية

يغلب على معظم المركبات في الأراضي الفلسطينية أنها مركبات قديمة؛ وهي مركبات تعتمد بشكل رئيسي على الوقود البترولي (من نوع بنزين 96). ولقد توقفت إسرائيل عن تصنيع هذا الوقود منذ بداية شهر تشرين الأول 2010، وبالتالي توقف دخوله إلى الأراضي الفلسطينية. إن عدم توفر بنزين 96 يتوقّع أن يسرّع ذلك في تخلّص الأفراد من المركبات القديمة والاتجاه نحو المركبات الأحدث، خاصة وأن أسعار هذه المركبات قد شهدت انخفاضاً.

إن زيادة أسطول السيارات في الضفة الغربية يتوقع له أن يؤدي إلى الآثار التالية:

- ***الازدحامات المرورية:*** إن زيادة أعداد المركبات العاملة على الطرق في الأراضي الفلسطينية في ظل محدودية هذه الطرق (الداخلية منها أو تلك التي تربط المدن والقرى ببعضها)، وانخفاض مستوى بنيتها التحتية سوف يخلق مزيداً من الازدحام والاختناقات المرورية وبالتالي زيادة احتمالية وقوع حوادث وفوضى الطرق.
- ***الأعباء المالية:*** إن التزايد المستمر في الاقتراض لتمويل شراء المركبات يمكن أن يؤدي إلى مشكلة مركبة تطال كل من المقترضين والمصارف على حد سواء. فمن جهة، سيزيد ذلك من الأعباء المالية على كاهل المقترضين بسبب تعدد الالتزامات وتزايد حصة أقساط القروض من إجمالي الدخل. ومن جهة ثانية، سيؤدي ذلك في النهاية إلى عزوف المصارف عن تقديم القروض الاستهلاكية في ظل انخفاض قدرة طالبي القروض على توفير الضمان لسدادها. وقد يدفع ذلك بالمصارف باتجاه زيادة عرض القروض الاستثمارية، وهو توجّه إيجابي في نشاط المصارف في حصوله، إلا أن الطلب على القروض الاستثمارية يبقى رهناً بتحسّن البيئة الاستثمارية والوضع الاقتصادي العام.
- الانحسار في أعداد الراغبين في الاقتراض (الأثر الأول) إلى تقلص قاعدة المستفيدين المحتملين للتسهيلات الائتمانية التي تعرضها المصارف، مما يضع هذه المصارف في أزمة جدية لتوظيف أموالها.
- ***التأثيرات البيئية:*** والمتمثلة بالتلوث البيئي نتيجة انبعاث الغازات من عوادم المركبات، والتلوث الصوتي (الضوضاء) في ظل عدم وجود قانون خاص بالبيئة ينظم كل من هاتين المسألتين.

3- تطورات المالية العامة

شهد الربع الثاني من عام 2010 مزيداً من الخطوات والجهود في مجال بناء القدرات والإصلاح، انعكست في بعض التحسن في التحصيل الضريبي. إلا أنه، لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود للحد من الإنفاق لمواجهة الضغوط الإنفاق لمواجهة شح الموارد المالية الذاتية. ونعرض فيما يلي ملخصاً لأهم تطورات الموازنة الحكومية خلال الربع الثاني من عام 2010 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام.

- ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني بمقدار ضئيل عن مستواها في الربع الاول، إلى 455 مليون دولار بزيادة أقل من 2%. وجاءت هذه الزيادة أساساً من ارتفاع ايرادات المقاصة وزيادة الإرجاعات الضريبية، وهي تدل على تحسن في التحصيل. إلا أن الإيرادات الضريبية ذاتها شهدت بعض الانخفاض.
- ازدادت النفقات الجارية في الربع الثاني بمعدل 6.6%، ووصلت إلى 755 مليون. وجاءت هذه نتيجة زيادة الرواتب والاجور (5.3%)، ونفقات غير الأجور (12.6%).
- هذا يعني أن عجز الموازنة قبل التمويل الأجنبي بلغ 300 مليون (17.6% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الربع الثاني مقارنة مع عجز 261 مليون دولار في الربع الأول.
- تم تمويل هذا العجز في الموازنة الجارية بتحويل 317 مليون دولار من المساعدات الخارجية. هذا يعني أن الموازنة الجارية شهدت فائضاً بعد التمويل الخارجي يعادل 17 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام.
- بلغ الإنفاق التطويري خلال الربع الثاني 52 مليون دولار، وقامت الدول المانحة بتمويل 22 مليون دولار منه. أي أن العجز في الموازنة التطويرية بلغ 30 مليون دولار. وعند إضافة هذا العجز إلى الفائض في الموازنة الجارية يصبح إجمالي العجز في الموازنة التطويرية والجارية 13 مليون دولار خلال الربع الثاني.
- عند إضافة هذا العجز إلى العجز المناظر في الربع الأول يصبح إجمالي العجز الكلي خلال النصف الأول من العام 114 مليون. تم تمويل الجزء الأعظم من هذا العجز عبر الاقتراض من المصادر المحلية والأجنبية، وأدى هذا إلى ارتفاع الدين العام إلى 1,845 مليون دولار (30% من الناتج المحلي الإجمالي).

3-1 خلاصة الموازنة العامة

تشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية، إلى أن حصيلة الإيرادات المحلية الصافية خلال الربع الثاني من عام 2010 قد بلغت نحو 455.5 مليون دولار وفق الأساس النقدي. الأمر الذي يشير إلى تزايد إمكانات التحصيل خلال فترة الدراسة بحوالي 1.9% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، وبنحو 28.2% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009. وإذا ما أخذت المنح والمساعدات الخارجية بعين الاعتبار[4]، فإن إجمالي الإيرادات العامة والمنح المتحصلة خلال الربع الثاني من عام 2010 تكون قد تزايدت بنحو 21.1% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 54% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009، لتصل إلى 795.3 مليون دولار.

وفي المقابل، شهدت النفقات العامة خلال نفس الفترة تزايداً، ولكن بنسب أكبر من تزايد الإيرادات المحلية، حيث ارتفعت النفقات العامة وصافي الإقراض بنحو 6.5% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنسبة 14.4% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009، لتصل إلى حوالي 808.1 مليون دولار. الأمر الذي أدى إلى تفاقم عجز الموازنة وحال دون استدامة الوضع المالي للسلطة الوطنية أو استقراره، حيث ارتفع العجز الجاري خلال الربع الثاني من عام 2010 إلى حوالي 300.1 مليون دولار، وبنسبة 15% قياساً على مستواه في الربع الأول من نفس العام، وبنحو 3.8% عن مستواه في الربع الثاني من

[4] تشير البيانات أن المنح والمساعدات الخارجية قد بلغت خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 339.8 مليون دولار، مرتفعة بنحو 62% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه، وبنحو 111.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2009.

عام 2009. وانخفض العجز الكلي بعد المنح والمساعدات إلى حوالي 12.9 مليون دولار، مقارنة مع 101.6 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 189.9 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2009. وفيما يلي تحليل لبنود الإيرادات والنفقات خلال الربع الثاني من عام 2010.

جدول 15: خلاصة الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الربع الأول والثاني من 2010

مليون دولار

البيـــان	2009				2010	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**	**795.3**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**	**455.5**
الإيرادات المحلية	352.6	359.4	554.7	408.4	448.2	463.7
الإيرادات الضريبية	71.2	60.8	84.1	85.4	116.6	101.9
الإيرادات غير الضريبية [1]	40.2	39.6	158.6	45.2	43.7	59.9
إيرادات مقاصة	241.2	259.0	312.0	277.8	287.9	301.9
ارجاعات ضريبية [2]	10.5	4.1	100.9	11.1	1.1	8.2
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**278.1**	**161.0**	**668.5**	**294.1**	**209.8**	**339.8**
لدعم الموازنة	259.0	148.3	663.4	284.2	207.6	317.6
لدعم المشاريع التطويرية	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
إجمالي النفقات العامة	**734.7**	**706.2**	**1009.0**	**655.6**	**758.5**	**808.1**
النفقات الجارية، ومنها:	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597.0**	**708.1**	**755.5**
الأجور والرواتب[3]	321.3	341.1	509.0	251.8	373.1	393.8
نفقات غير الأجور[4]	328.2	221.6	327.9	264.0	261.1	294.1
صافي الإقراض	76.5	81.7	115.3	81.2	73.9	67.7
النفقات التطويرية[5]	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**	**52.5**
ممولة من قبل الخزينة	10.4-	49.1	51.7	48.7	48.2	30.3
ممولة من قبل الدول المانحة	19.1	12.7	5.1	9.9	2.2	22.2
العجز (الفائض) الجاري	**383.9-**	**289.1-**	**498.4-**	**199.7-**	**261.0-**	**300.1-**
العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**392.6-**	**350.9-**	**552.2-**	**258.3-**	**311.4-**	**352.6-**
العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات	**114.5-**	**189.9-**	**113.3-**	**35.8**	**101.6-**	**12.9-**
التمويل	**114.5**	**189.9**	**113.3-**	**35.8-**	**101.6**	**12.9**
صافي التمويل من المصارف المحلية	90.6	225.3	175.6-	35.5	97.7	23.3
الرصيد المتبقي	23.9	35.4-	62.3	71.3-	3.9	10.4-
الفجوة المالية	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي)، وزارة المالية.

(1) يتضمن الربع الثالث مبلغ 100 مليون دولار كرخص مزاولة المهنة، تم استلامها في شهر تموز 2009، من شركة جوال (60 مليون دولار) ومن شركة زين للاتصالات (40 مليون دولار)، وذلك بمناسبة الدمج بينهما.

(2) تضمنت الارجاعات الضريبية للربع الثالث مبلغ 90 مليون دولار من الارجاعات التراكمية، تم تحويلها إلى هيئة البترول في شهر تموز 2009.

(3) تضمنت نفقات الأجور لشهر أيلول 2009، دفعتين من المصروفات: مبلغ 131.4 مليون دولار لشهر أيلول 2009، ومبلغ 148.5 مليون دولار لشهر تشرين الأول، تم دفعها مقدماً. كما تضمنت نفقات الأجور لشهر تشرين الثاني دفعتين: مبلغ 132 مليون دولار في شهر تشرين الثاني، ومبلغ 118.9 مليون دولار في شهر كانون الأول.

(4) تمت مراجعة سلسلة نفقات غير الأجور الشهرية للأشهر من كانون ثاني-أيلول لمعالجة تكرار العد المزدوج بين الالتزام والنفقات النقدية. كما ازدادت ميزانية نفقات غير الأجور بمقدار 300 مليون دولار، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على ملحق قانون الموازنة في 2009/9/29.

(5) في الأشهر من كانون ثاني إلى آذار 2009، جزء من النفقات التطويرية مدرج ضمن النفقات الرأسمالية الصغيرة.

3-2 تحليل بنود الإيرادات العامة والمنح

بلغت حصيلة صافي **الإيرادات المحلية** التي تمكنت الخزينة من تجميعها خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 455.5 مليون دولار (بمتوسط شهري يعادل 151.8 مليون دولار)، مسجلة ارتفاعاً طفيفاً بنحو 1.9% عن مستواها المتحقق في الربع الأول من نفس العام (447.1 مليون دولار، وبمتوسط شهري يعادل 149 مليون دولار)، وبنحو 28.2% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009. وإذا ما قيست هذه الإيرادات على مستوى النصف الأول من عام 2010، تكون قد سجلت ارتفعاً بنحو 29.4% عما كانت عليه في النصف الأول من 2009، مستفيدة من جهود الإصلاح الإداري في الدوائر الضريبية، خاصة ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة التي تقوم بها وزارة المالية.

توزعت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني بين إيرادات ضريبية بنسبة 22% (مقارنة مع 26% في الربع الأول من نفس العام، و16.9% في الربع الثاني من عام 2009) وإيرادات غير ضريبية بنسبة 12.9% (مقارنة مع 9.8% في الربع الأول، و11% في الربع الثاني من عام 2009). في حين استحوذت إيرادات المقاصة على 65.1% من مجمل الإيرادات المحلية (مقارنة مع 64.2% في الربع الأول، و72.1% في الربع الثاني من عام 2009). وتمكنت الإيرادات المحلية الصافية من تغطية نحو 56.4% من النفقات العامة، مقارنة مع 58.9% في الربع الأول من عام 2010، ونحو 50.3% في الربع الثاني من عام 2009.

ومن خلال تحليل بنود الإيرادات المحلية يلاحظ أن الربع الثاني من عام 2010 قد شهد تراجعاً في حصيلة **الإيرادات الضريبية** إلى حوالي 101.9 مليون دولار، وبنسبة 12.6% قياساً على ما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، مقابل ارتفاع بنحو 67.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2009. ويذكر في هذا الشأن، أن الربع الأول من كل سنة غالباً ما يمتاز بتزايد حصيلة ضريبة الدخل مستفيدة من حوافز الخصومات التي تمنح عندما يتم دفع هذا النوع من الضريبة في وقت مبكر.

أما **الإيرادات غير الضريبية** فقد شهدت خلال الربع الثاني ارتفاعاً إلى حوالي 59.9 مليون دولار، بزيادة نسبتها 37.1% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، مقابل ارتفاع بنحو 51.3% قياساً عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009. ويعزى الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة العائدات من ضريبة الخروج التي يدفعها الفلسطينيون وذلك على خلفية تزايد حركة السفر عبر جسر الملك حسين[5].

وتم استرداد ما قيمته 8.2 مليون دولار خلال الربع الثاني على شكل **ارجاعات ضريبية**، (بمعدل شهري يعادل نحو 2.7 مليون دولار)، وهو ما يمثل ارتفاعاً كبيراً قياساً على الربع الأول (1.1 مليون دولار، وبمعدل شهري لم يتجاوز 0.4 مليون دولار)، على خلفية تزايد التمويل الخارجي خلال الربع الثاني.

من ناحية أخرى، بلغت **إيرادات المقاصة** خلال الربع الثاني حوالي 301.9 مليون دولار، بزيادة نسبتها 4.9% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، وحوالي 16.6% قياساً على الربع الثاني من عام 2009. ويعزى هذا الارتفاع إلى تدفق السلع إلى قطاع غزة في أعقاب التخفيف الجزئي للحصار المفروض على القطاع من قبل الجانب الإسرائيلي والسماح بدخول بعض السلع، إضافة على تحسن الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية.

ومع الأخذ بعين الاعتبار بعض المكاسب المحتملة من الرفع الجزئي للحصار المفروض على قطاع غزة، يمكن أن تسهم هذه المكاسب في تقليص حجم عجز الموازنة خلال النصف الثاني من العام. غير أن هذا التقليص يبقى رهينة بحجم البضائع الخاضعة للضريبية التي يسمح الجانب الإسرائيلي بدخولها إلى القطاع عبر الحدود.

بشكل عام، شكلت حصيلة الإيرادات المحلية ما يقارب 26.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 27.7% في الربع الأول من عام 2010، و22.8% في الربع الثاني من عام 2009. كما شكلت هذه الإيرادات المتحصلة خلال النصف الأول من العام ما نسبته 45% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمر الأداء الاقتصادي، وإمكانات التحصيل خلال النصف الثاني من العام بنفس الوتيرة، فمن المتوقع أن تأتي الإيرادات المحلية المتحققة على مدار العام دون المبالغ المستهدفة في الموازنة بحوالي 5.4%.

[5] أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2010، وزارة المالية.

شكل 2: هيكل الإيرادات المحلية

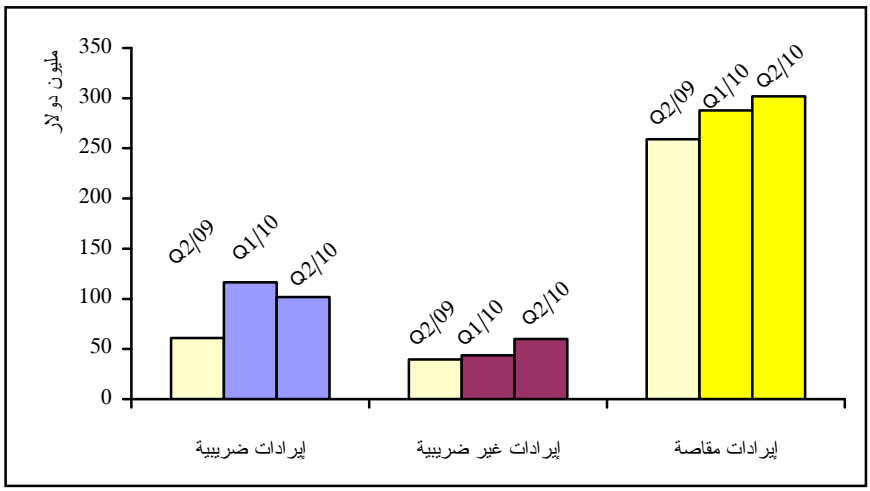

المصدر: جدول رقم 15.

من ناحية أخرى، ساهمت مصادر **التمويل الخارجية** (المنح والمساعدات) المقدمة من قبل الدول العربية والغربية بدور أساسي في تمويل العجز. فالبيانات المستقاة من وزارة المالية تشير إلى تمكن الخزينة خلال الربع الثاني من عام 2010، من الحصول على مساعدات خارجية بقيمة 339.8 مليون دولار، وهو ما يشكل زيادة بنحو 62% عن مستواها في الربع الأول من نفس العام، وزيادة بحوالي 111% عن الربع الثاني من عام 2009. وقد بلغت نسبة المنح والمساعدات إلى إجمالي الإيرادات حوالي 42.7%، مقارنة مع 31.9% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 31.2% في الربع الثاني من عام 2009. كما أسهمت هذه الإيرادات في تغطية نحو 42% من النفقات العامة، مقارنة مع 27.7% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 22.8% في الربع الثاني من عام 2009. وعلى الرغم من ذلك فإن تدفق المساعدات كان أقل من المبالغ الموعودة الأمر الذي أدى إلى زيادة الدين العام (انظر الصندوق).

جدول 16: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول والثاني من 2010

مليون دولار

البيـــان	2009				2010	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
صافي الإيرادات المحلية	**342.1**	**355.3**	**453.8**	**397.3**	**447.1**	**455.5**
النسبة إلى إجمالي الإيرادات (%)	55.2	68.8	40.4	57.5	68.1	57.1
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	47.1	55.1	47.7	66.5	63.1	60.3
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	23.5	22.8	28.9	24.9	27.7	26.8
المنح والمساعدات (إيرادات خارجية)	**278.1**	**161.0**	**668.5**	**294.1**	**209.8**	**339.8**
النسبة إلى إجمالي الإيرادات (%)	44.8	31.2	59.6	42.5	31.9	42.7
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	35.7	23.0	69.7	47.6	29.3	42.0
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	19.1	10.3	42.6	18.5	13.0	20.0
الإيرادات العامة والمنح	**620.2**	**516.3**	**1122.3**	**691.4**	**656.9**	**795.3**
النسبة إلى النفقات الجارية (%)	85.4	80.1	117.9	115.8	92.8	105.3
النسبة إلى النفقات العامة (%)	84.4	73.1	111.2	105.5	86.6	98.4
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	42.6	33.1	71.6	43.4	40.7	46.7

المصدر: جدول رقم (15).

[1] تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول علية من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (1.2=5147/6117) واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة .

وقد خصص الجزء الأكبر من هذا المبلغ (317.6 مليون دولار) لتمويل النفقات الجارية، وكان له الفضل في تمويل نحو 42% من هذه النفقات ، مقابل 29.3% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 23% في الربع الثاني من عام 2009. وتم تخصيص مبلغ 22.2 مليون دولار من المنح للمساهمة لتمويل بعض المشاريع التطويرية، مقارنة مع 2.2 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 12.7 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2009.

ساهمت الدول العربية بنحو 18.1% من قيمة المساعدات المخصصة لدعم الموازنة في الربع الثاني من عام 2010، أو ما قيمته 57.5 مليون دولار. وتوزعت هذه المساهمة بين أربعة دول على وجه التحديد، هي: الجزائر بنسبة 45.5%، والسعودية بنحو 26.4%، وقطر بنسبة 17%، ومصر بحوالي 10.8%. وفي المقابل، ساهمت الدول المانحة الغربية بنسبة 81.9% من إجمالي المبالغ المخصصة لدعم الموازنة وبقيمة 261 مليون دولار. كان البنك الدولي المصدر الأهم والأكبر لهذا الدعم بنسبة 36.6%، وبقيمة 95.4 مليون دولار، توزعت بين منح صندوق ائتمان البنك الدولي (تشترك فيه دول متعددة)، وبرنامج دعم الخدمات الطارئ. تلاه الولايات المتحدة بنسبة 28.7%، وبقيمة 74.8 مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي من خلال الآلية الفلسطينية–الأوروبية التي ساهمت بنحو 27.7%، وبقيمة 72.2 مليون دولار. علماً بأن هذه الآلية مخصصة لدعم الرواتب (مدنيين ومتقاعدين والشرطة والدفاع المدني)، والحالات الاجتماعية، والخدمات العامة، وتسديد متأخرات القطاع الخاص، إذ حظيت الرواتب بنحو 70.2% من إجمالي المساعدات المقدمة من خلال هذه الآلية، والحالات الاجتماعية بحوالي 17.3%، والخدمات العامة بنحو 12.5%. كما ساهمت فرنسا بنحو 6.1% من المساعدات المقدمة لدعم الخزينة، وبقيمة 15.9 مليون دولار.

جدول 17: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية
خلال الربع الأول والثاني من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
دعم الموازنة	**259.0**	**148.3**	**663.4**	**284.2**	**207.6**	**318.5**
منح عربية	**73.8**	**21.2**	**217.8**	**148.9**	**0.0**	**57.5**
الجزائر	26.0					26.3
مصر		2.8	15.0			6.2
عمان		2.9				
المملكة العربية السعودية	22.8	15.5	202.8			15.2
الإمارات العربية المتحدة	25.0			148.9		
قطر						9.8
منح دولية	**185.3**	**127.1**	**445.7**	**135.3**	**207.6**	**261.0**
الآلية الفلسطينية–الأوروبية	94.2	120.3	164.0	54.7	106.4	72.2
البنك الدولي	53.3	3.0	72.9	5.9	87.1	95.4
الولايات المتحدة			198.5	74.7		74.8
دول أخرى	37.8	2.7	10.3		9.9	15.9
الهند	10.1				9.9	
فرنسا	27.7					15.9
اليونان		**2.7**				
تركيا			10.3			
منح قديمة لصالح الوزارات		1.1			4.2	2.7
التمويل التطويري	**19.1**	**12.7**	**5.1**	**9.9**	**2.2**	**22.2**
إجمالي التمويل الخارجي	**278.1**	**161.0**	**668.6**	**294.1**	**209.8**	**340.7**

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (7) الدعم الخارجي.

وتميز الدعم الخارجي على مدار الشهور الستة الأولى من العام الحالي بالتذبذب وعدم الاستقرار، وكونه دون المستوى المطلوب. فقد بلغ مجموع ما تم الحصول عليه خلال النصف الأول من عام 2010 حوالي 550 مليون دولار، وفي حال استمرار هذا الدعم على نفس الوتيرة خلال النصف الثاني من العام، فإن إجمالي مبالغ الدعم ستكون دون المبالغ المستهدفة في الموازنة بنحو 40%، الأمر الذي سيؤثر على متطلبات التمويل، وقد يدفع الخزينة إلى التوجه نحو مزيد من الاقتراض من الجهاز المصرفي، أو تزايد تراكم متأخرات المدفوعات.

بشكل عام، أظهرت الشهور الستة الأولى من العام الحالي زيادة في إجمالي الإيرادات العامة (المحلية والأجنبية) على نحو فاق مستوياتها خلال النصف الأول من العام الماضي بحوالي 27.8%. ومع ذلك، لا تزال هذه الإيرادات لا تشكل سوى 37.8% من الأرقام المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمر تدفق الإيرادات خلال النصف الثاني من العام على نفس هذه الوتيرة، فمن المتوقع أن تكون حصيلة هذه الإيرادات (المحلية والخارجية) على مدار العام أقل من تلك المستهدفة في الموازنة بنحو 24.4%. الأمر الذي قد يؤثر على الخطط والمشاريع الواردة في مشروع الموازنة.

3-3 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الثاني من عام 2010 ارتفاعاً بحوالي 6.5% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 14.4% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009، لتصل إلى 808.1 مليون دولار، وبمتوسط شهري يعادل نحو 269.4 مليون دولار، مقارنة مع متوسط شهري بنحو 252.8 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 235.4 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2009. وشكلت النفقات العامة، بشقيها الاستهلاكي والاستثماري، نحو 47.5% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 47% في الربع الأول من عام 2010، ونحو 45.3% في الربع الثاني من عام 2009.

تستحوذ **النفقات الجارية** على الحصة الأكبر من إجمالي النفقات العامة، لذا فإن أية سياسة تهدف إلى ترشيد النفقات يجب أن تركز بشكل أساسي على النفقات الجارية. أشارت البيانات إلى استحواذ النفقات الجارية على ما يزيد على 93.5% من إجمالي النفقات العامة خلال الربع الأول والثاني من عام 2010 على التوالي، مقارنة مع 91.2% خلال الربع الثاني من عام 2009. كما شكل هذا النوع من الإنفاق حوالي 44.4% من الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 43.9% في الربع الأول من نفس العام، ونحو 41.3% في الربع الثاني من عام 2009. وقد ارتفعت النفقات الجارية خلال الربع الثاني من عام 2010 بنسبة 6.7% عما كانت عليه في الربع الأول من العام نفسه، وبنحو 17.3% عما كانت عليه في الربع الثاني من عام 2009، لتصل إلى 755.6 مليون دولار.

إن المتتبع لبنود الإنفاق الجاري يلحظ تبايناً واضحاً في أداء مختلف بنوده، ولعل التباين الأكثر أهمية من منظور السياسة المالية يتمثل في الإنفاق على الأجور والرواتب. وتشير البيانات المتاحة خلال الربع الثاني إلى ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنحو 5.5% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 15.5% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009، لترتفع إلى حوالي 393.8 مليون دولار. ورغم هذا الارتفاع، إلا أن نسبتها من النفقات الجارية قد تراجعت إلى حوالي 52.1%، مقارنة مع 52.7% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 52.9% في الربع الثاني من عام 2009.

ويذكر في هذا الشأن أن الخزينة تسعى جاهدة للبقاء ضمن إطار سياسة التقشف المالي الخاصة بخطة الإصلاح والتنمية، وخاصة في مجال التوظيف في مؤسسات السلطة الفلسطينية. خلال الربع الثاني من عام 2010 ارتفع عدد موظفي القطاع العام بنحو 247 موظفاً فقط، ليصل عددهم إلى 149,827 موظفاً بين مدني وأمني. ذهبت غالبية هذه الزيادة إلى القطاع المدني، ليصل عدد موظفي الخدمة المدنية إلى 86,353 موظفاً، وموظفي الأمن نحو 63,474 موظفاً. وعلى مستوى النصف الأول من العام، ارتفع عدد موظفي القطاع العام بنحو 2101 موظفاً، استوعب 1627 موظفاً منهم في مجال الخدمة المدنية[6].

[6] أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2010، وزارة المالية.

جدول 18: مؤشرات النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الأول والثاني من 2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفقات الجارية، ومنها:	**726.0**	**644.4**	**952.2**	**597.0**	**708.1**	**755.5**
النسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	98.8	91.2	94.4	91.1	93.4	93.5
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	49.8	41.3	60.7	37.5	43.9	44.4
النفقات التطويرية[3]	**8.7**	**61.8**	**56.8**	**58.6**	**50.4**	**52.5**
النسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	1.2	8.8	5.6	8.9	6.6	6.5
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	0.6	4.0	3.6	3.7	3.1	3.1
إجمالي النفقات العامة	**734.7**	**706.2**	**1009.0**	**655.6**	**758.5**	**808.1**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	50.4	45.3	64.3	41.2	47.0	47.5

المصدر: جدول رقم (15).

[1] تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام المخفض 1.2، الذي تم الحصول علية من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 البالغ 6117 مليون دولار على الناتج الحقيقي لنفس العام البالغ 5147 (1.2=5147/6117)واعتباره ثابتاً على مستوى الأرباع قيد الدراسة .

ورغم ذلك وفي حال استمرار مستويات الإنفاق على الأجور والرواتب خلال النصف الثاني من عام 2010 بنفس وتيرة النصف الأول، فمن المتوقع أن تتجاوز فاتورة الأجور والرواتب لكامل العام تلك المبالغ المستهدفة في الموازنة بحوالي 34.3%. الأمر الذي يستدعي مزيداً من الضبط لهذا البند بهدف المحافظة على المستويات المستهدفة في الموازنة.

كما سجلت **نفقات غير الأجور** (التشغيلية، والتحويلية، والرأسمالية العادية) خلال الربع الثاني من 2010 ارتفاعاً بنسبة 12.6% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 32.7% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009، لترتفع إلى 294.1 مليون دولار، مشكلة 38.9% من النفقات الجارية، مقارنة مع 36.9% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 34.4% في الربع الثاني من عام 2009. وارتبط معظم هذه الزيادة بزيادة الدعم الخارجي للموازنة، الذي حول جزء كبير منه إلى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وإلى خدمة الدين العام والأمن والنظام العام.

وبإسقاط مستويات الإنفاق على غير الأجور على مستوى العام ككل على افتراض بقائها بنفس وتيرة النصف الأول من العام، من المتوقع أن يأتي الإنفاق على هذا البند دون المبالغ المستهدفة في الموازنة بحوالي 2.7%، الأمر الذي يتيح إمكانية استخدام هذه النسبة للتعويض عن جزء من الزيادة في فاتورة الأجور والرواتب، أو لاستخدامها في دفع متأخرات مساهمة الحكومة في صندوق التأمين والمعاشات، أو لدفع بعض المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص.

وفي المقابل، سجل الإنفاق على **صافي الإقراض**[7] خلال الربع الثاني من عام 2010 انخفاضاً بحوالي 8.4% قياساً على الربع الأول من عام 2010، وبنحو 17.1% قياساً على الربع الثاني من عام 2009، لينخفض إلى 67.7 مليون دولار، مشكلاً 9% من النفقات الجارية، مقارنة مع حوالي 10.4% في الربع الأول من عام 2010، و12.7% من النفقات الجارية خلال الربع الثاني من عام 2009.

ويأتي هذا الانخفاض في إطار سياسة الحكومة الرامية إلى إنهاء صافي الإقراض بشكل كلي. ويذكر أن تقدماً ملحوظاً أحرز في هذا الشأن على مسارين متوازيين[8]: الأول، يتعلق باستهلاك الوقود في محطة توليد الكهرباء، حيث أخذت شركة توزيع الكهرباء في القطاع بتحمل مسؤولية دفعات الوقود وتوريد هذه الدفعات إلى الخزينة من خلال عائداتها.

[7] يمثل المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة سواء بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة، لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر من خلال المبالغ التي يتم تحويلها من الخزينة لصالح شركة الكهرباء الإسرائيلية من خلال الخصم من مستحقات السلطة الوطنية الفلسطينية لدى إسرائيل.

[8] أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2010، وزارة المالية.

والثاني، يتعلق بزيادة عمليات التحصيل الخاصة بفاتورة الكهرباء من قبل البلديات في الضفة الغربية، وذلك بتزايد استخدام عدادات الدفع المسبق، الهادفة تعزيز عمليات التحصيل وتقليص حجم صافي الإقراض.

شكل 3: هيكل النفقات الجارية

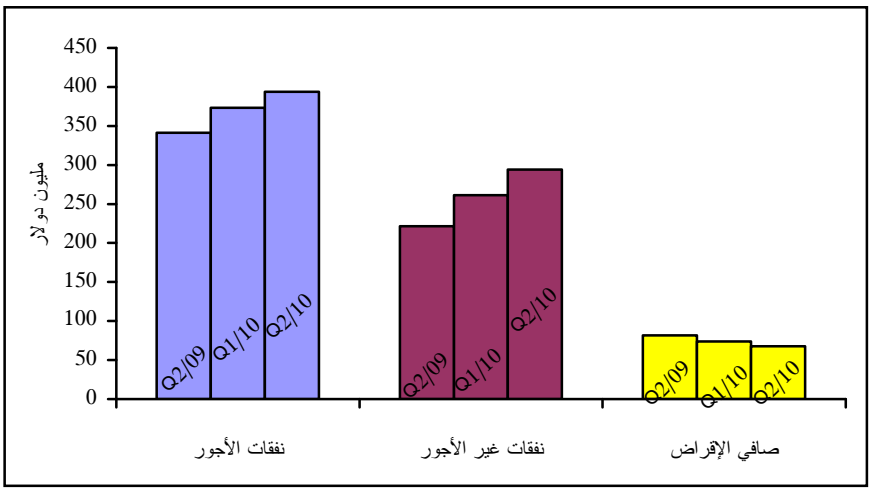

المصدر: جدول رقم (15).

من ناحية أخرى، شهدت **النفقات التطويرية** خلال الربع الثاني من عام 2010 ارتفاعاً بنحو 4.2% عما كانت عليه في الربع الأول من عام 2010. وبالرغم من ذلك، فقد تراجعت بنحو 15% قياساً على الربع الثاني من عام 2009، لتبلغ 52.5 مليون دولار. وقد تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي النفقات العامة إلى 6.5%، مقارنة مع 6.6% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 8.8% في الربع الثاني من عام 2009.

ويرتبط جزء من هذا التزايد بزيادة التمويل الخارجي المقدم للمشاريع التطويرية، الذي ساهم بحوالي 42.3% من مجمل الإنفاق التطويري الفعلي خلال الربع الثاني من عام 2010، مقارنة مع 4.4% في الربع الأول من نفس العام، وحوالي 20.6% خلال الربع الثاني من عام 2009.

يذكر في هذا الشأن، أن الانفاق التطويري إذا ما استمر خلال النصف الثاني من العام على نفس وتيرة النصف الأول، فمن المتوقع أن يشكل مجمل هذا الإنفاق على مدار العام حوالي 55% من المبالغ المستهدفة في الموازنة، الأمر الذي سيتسبب في مزيد من التأثيرات السلبية على مجمل التكوين الرأسمالي والنمو المستقبلي في الأراضي الفلسطينية، خاصة وأن الإنفاق التطويري الفعلي لم تتجاوز نسبته 3.1% من مجمل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، خلال الربعين الأول والثاني من عام 2010 على التوالي، مقارنة مع 4% في الربع الثاني من عام 2009.

بشكل عام، أظهرت الشهور الستة الأولى من العام الحالي زيادة في إجمالي الإنفاق فاقت مستوياتها خلال النصف الأول من العام الماضي بنحو 8.7%. ومع ذلك، لا تزال هذه النفقات تشكل نحو 42% من المبالغ المستهدفة في موازنة عام 2010. وإذا ما استمر الإنفاق خلال النصف الثاني من العام على نفس هذه الوتيرة، فمن المتوقع أن تكون النفقات الفعلية على مدار العام أقل من تلك المستهدفة في الموازنة بنحو 18%. وبذلك تكون الخزينة قد نجحت في محاولاتها الرامية إلى ترشيد النفقات العامة، وإعادة وضع المالية إلى مسارها الصحيح، آخذين بعين الاعتبار أن لا يؤثر ذلك على الخطط والمشاريع الواردة في مشروع الموازنة.

3-4 الفائض (العجز) المالي

انعكس التباين في وتيرة تزايد كل من النفقات الجارية والإيرادات المحلية (6.7% للنفقات الجارية، مقابل 1.9% للإيرادات الجارية)، على العجز في الموازنة الجارية. فقد

ارتفع العجز الجاري خلال الربع الثاني بنحو 15% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010، مقابل ارتفاع بحوالي 3.8% مقارنة مع الربع الثاني من عام 2009، ليصل إلى 300.1 مليون دولار، مشكلاً نحو 17.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 16.2% في الربع الأول من نفس العام، وحوالي 18.5% في الربع المناظر من عام 2009.

كما ارتفع العجز الكلي (الإنفاق الجاري والتطويري) قبل المنح والمساعدات خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 13.2% عما كان عليه في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 0.5% عما كان عليه في الربع الثاني من عام 2009، ليصل إلى 352.6 مليون دولار، مشكلاً ما نسبته 20.7% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 16.3% في الربع الأول من عام 2010، وحوالي 22.5% في الربع المناظر من عام 2009.

غير أن الدعم الخارجي الذي حصلت عليه الخزينة خلال الربع الثاني من عام 2010 قد أسهم في تقليص هذا العجز إلى 12.9 مليون دولار، مقارنة بعجز بلغ 101.6 و189.9 مليون دولار في الربع الأول من عام 2010، والربع الثاني من عام 2009 على التوالي. وبذلك فقد شكل هذا العجز ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2010، مقارنة مع عجز بنحو 6.3% في الربع الأول من عام 2010، وبنحو 12.2% في الربع الثاني من عام 2009.

جدول 19: مؤشرات العجز المالي والتمويل خلال عامي 2009 و2010

(مليون دولار)

البيـــان	2009				2010	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
العجز (الفائض) الجاري	**383.9-**	**289.1-**	**498.4-**	**199.7-**	**261.0-**	**300.1-**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[1]	26.4-	18.5-	31.8-	12.5-	16.2-	
العجز (الفائض) الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**392.6-**	**350.9-**	**552.2-**	**258.3-**	**311.4-**	**352.6-**
النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)[1]	27.0-	22.5-	35.5-	16.2-	16.3-	20.7-
العجز (الفائض) بعد المنح والمساعدات	**114.5-**	**189.9-**	**113.3-**	**35.8**	**101.6-**	**12.9-**
نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)[1]	7.9-	12.2-	7.2-	2.2	6.3-	0.8-
التمويل	**114.5**	**189.9**	**113.3-**	**35.8-**	**101.6**	**12.9**
صافي التمويل من المصارف المحلية	90.6	225.3	175.6-	35.5	97.7	23.3
الرصيد المتبقي	23.9	35.4-	62.3	71.3-	3.9	10.4-
الفجوة المالية	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**	**0.0**

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (3) العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس نقدي).

[1] تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معامل 1.2، الذي تم التوصل إليه من خلال قسمة الناتج الاسمي لعام 2009 (6,117 مليون دولار) على الناتج الحقيقي لنفس العام (5,147 ملون دولار). كما تم اعتبار هذا المعامل على أنه ثابت خلال الأرباع قيد الدراسة.

3-5 الدين العام

وفي سبيل تمويل هذا العجز (12.9 مليون دولار) لجأت الخزينة إلى النظام المصرفي الفلسطيني، حيث بلغ مجموع ما حصلت عليه من قروض وجاري مدين خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 23.3 مليون دولار. استخدمت في تسديد هذا العجز، والباقي استخدم لتسديد بعض متأخرات المدفوعات والإرجاعات الضريبية.

مع نقص موارد التمويل الذاتية للاقتصاد الفلسطيني من جهة، وتزايد الضغوط الإنفاقية من جهة ثانية، اضطرت الحكومة إلى الاعتماد بشكل متزايد على المصادر البديلة لسد هذه الثغرة، كالاقتراض الداخلي والخارجي على حد سواء. والجدير بالذكر أن المعونات الخارجية تساهم بشكل كبير في تقليص الفجوة بين مصادر التمويل والإنفاق.

خلال الربع الثاني من عام 2010، ارتفع الرصيد القائم من الدين العام بنحو 1.8% عما كان عليه في نهاية الربع الأول من عام 2010، ليصل إلى حوالي 1,845 مليون دولار، توزع بين دين داخلي بنسبة 42.3% (مقارنة مع 41.1% في الربع الأول من نفس العام) ودين خارجي بنسبة 57.7% (مقارنة مع 58.9% خلال نفس فترة المقارنة).

فقد ارتفع الدين المحلي خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 4.7% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام، ليصل إلى 780.7 مليون دولار. ساهمت المصارف المحلية بحوالي 86.8% من هذا الدين (مقارنة مع 84.6% في الربع الأول)، وبقيمة 677.3 مليون دولار[9]، على خلفية تزايدها في الربع الثاني بحوالي 12.3%. وتوزع دين الجهاز المصرفي بين قروض بنسبة 63.9%، وجاري مدين بنسبة 36.1%. كما ساهمت هيئة البترول بحوالي12.2%، مقارنة مع 14.4% في الربع الأول من العام، في حين بقيت مساهمة المؤسسات العامة الأخرى في حدود 1% من إجمالي الدين المحلي خلال فترة المقارنة.

في المقابل، طرأ تراجع طفيف بنحو 0.3% على الرصيد القائم من الدين الخارجي خلال الربع الثاني من عام 2010 مقارنة بما كان عليه في الربع الأول من نفس العام. وبذلك انخفض الدين الخارجي إلى 1,065 مليون دولار. توزع بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.7%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 33.2%، وقروض ثنائية بنحو 15.1%.

وشهد الربع الثاني من عام 2010 تراجعاً طفيفاً بنحو 0.1% في مساهمة المؤسسات المالية العربية مقارنة مع ما كان عليه الوضع في الربع الأول من نفس العام، لتنخفض مساهمتها في الدين الخارجي إلى 550.3 مليون دولار، توزعت بين كل من صندوق الأقصى بنحو 80.7%، والصندوق العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة 10%، والبنك الإسلامي للتنمية بنسبة 9.3%.

كما تراجعت مساهمة القروض الثنائية خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 2.2% عما كانت عليه في الربع الأول من نفس العام، لتنخفض إلى 161.1 مليون دولار، شاركت فيها كل من أسبانيا بحوالي 57.7%، وإيطاليا بنسبة 17.1%، والسويد بنحو14.3%، واليونان بنسبة 8%، والصين بحوالي 2.9%.

في المقابل، ارتفعت مساهمة المؤسسات الدولية والإقليمية خلال الربع الثاني من عام 2010 بنحو 0.4% عما كانت عليه في الربع الأول، لتصل إلى 353.1 مليون دولار، موزعة بين البنك الدولي بنسبة 86.6%، وبنك الاستثمار الأوروبي بنسبة 7.2%، ومنظمة الأوبك بنسبة 5.2%، والصندوق الدولي للتطوير الزراعي بحوالي 1%.

بشكل عام، شكلت الزيادة التي طرأت على الدين العام في الربع الثاني نحو 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي 22% من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، وما يزيد على 7% من الإيرادات المحلية للربع الثاني من عام 2010. وأضافت عبئاً إضافياً على المواطن الفلسطيني. كما بلغت خدمة إجمالي الدين العام خلال الربع الثاني من عام 2010 حوالي 1.9 مليون دولار.

3-6 التطورات المؤسسية

يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى تطورين أساسيين في مجال بناء القدرات والإصلاح، تمثل الأول منها في أنه وللمرة الأولى يتم تضمين البيانات المالية الشهرية جدول شامل ومفصل حول الدين العام للسلطة الوطنية الفلسطينية على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. أما التطور الثاني فيتمثل في الموافقة على خطة عمل لإصلاح المعاشات التقاعدية العامة من قبل مجلس الوزراء. وتهدف هذه الخطة إلى تقليل الالتزامات قصيرة الأجل للمعاشات التقاعدية، وبالتالي توفير بعض الموارد لوزارة المالية، وضمان الاستدامة المالية للصندوق على المدى المتوسط. كما تتضمن هذه الخطة جملة من الإصلاحات، بما في ذلك إلغاء التقاعد المبكر، ورفع سن التقاعد تدريجياً.

[9] استناداً إلى بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، ارتفعت مديونية القطاع العام الفلسطيني من المصارف بحوالي 186.8 مليون دولار، ليصل الرصيد القائم إلى حوالي 824.2 مليون دولار، منه 612.6 مليون دولار للسلطة الفلسطينية. هذا التباين في البيانات الواردة من وزارة المالية عن بيانات المصارف قد يكون بسبب اختلاف وقت التسجيل أو منهجية التسجيل ودرجة الشمول، أو إلى هذه العوامل مجتمعة.

جدول 20: الدين العام خلال عامي 2009 و2010

(مليون دولار)

البيان	الربع الرابع 2009	الربع الأول *2010	الربع الثاني 2010
الدين العام الداخلي	**644.79**	**745.43**	**780.69**
المصارف المحلية	**561.15**	**630.40**	**677.26**
قروض	304.20	411.68	432.63
جاري مدين	256.95	218.72	244.63
هيئة البترول	**78.37**	**106.99**	**95.50**
المؤسسات العامة الأخرى[1]	**5.27**	**8.04**	**7.63**
الضمانات	0.80	15.55	14.94
الدين العام الخارجي	**1086.93**	**1067.55**	**1064.60**
المؤسسات المالية العربية	**551.22**	**550.98**	**550.33**
صندوق الأقصى[2] [3]	444.09	444.09	444.09
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.71	54.38	54.78
البنك الإسلامي للتنمية[3]	52.42	52.51	51.46
المؤسسات الدولية والإقليمية	**370.58**	**351.81**	**353.14**
البنك الدولي[4]	308.22	305.95	305.91
بنك الاستثمار الأوروبي[3]	41.51	25.23	25.53
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.65	3.38	3.31
الأوبك[2]	17.20	17.25	18.39
القروض الثنائية	**165.13**	**164.76**	**161.13**
اليونان	12.85	12.85	12.85
أسبانيا[2]	92.95	92.95	92.95
إيطاليا[4]	29.75	29.67	27.53
الصين[2]	4.77	4.77	4.81
السويد[2]	24.81	24.52	22.99
إجمالي الدين العام القائم في نهاية الفترة	**1,731.72**	**1,812.98**	**1,845.29**

المصدر: وزارة المالية، جدول رقم (8) تقرير الدين العام (الداخلي والخارجي).

* تمثل بيانات شهر نيسان 2010.

[1] قروض من مؤسسة دار الأيتام إلى هيئة البترول.

[2] معلومات مؤقتة بحاجة إلى تأكيد.

[3] تتضمن ضمانات القروض.

[4] تتضمن الإقراض.

صندوق 3: الدول العربية ودعم الموازنة الفلسطينية

حذّرت مصادر رسمية فلسطينية ودولية من الضائقة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم لدعم الموازنة. ففي شهر آب من هذا العام أكد د.سلام فياض رئيس الوزراء الفلسطيني، و د.غسان الخطيب الناطق باسم الحكومة الفلسطينية، وأوسكار تارنكو مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، أن السلطة ستواجه أزمة سيولة خطيرة في حال عدم تسديد الجهات المانحة التزاماتها للخزينة الفلسطينية[10].

[10] http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=583213&issueno=11588

تشير بيانات وزارة المالية إلى أن عجز الموازنة خلال النصف الأول من العام 2010 بلغ 114 مليون دولار (انظر الجدول رقم 19). يعود ذلك إلى سببين. أولا، انخفاض الدعم الخارجي للموازنة عن الالتزامات التي تعهدت الدول المانحة بدفعها لنفس الفترة. ثانيا، زيادة الفجوة بين الإيرادات المحلية والنفقات الفعلية والمقدرة. لا تكمن الخطورة في العجز بحد ذاته فحسب، وإنما تكمن أيضا في أن عدداً من المانحين[11] دفعوا الالتزامات المستحقة عليهم في النصف الثاني من العام خلال النصف الأول بناء على طلب السلطة الوطنية الفلسطينية.

التزمت الدول العربية بدفع ما لا يقل عن 55 مليون دولار شهرياً خلال العام 2010. يشكل هذا المبلغ 53% من مجموع الالتزامات الشهرية لدعم الموازنة، وهذه النسبة هي الأعلى خلال السنوات الثلاث الأخيرة. إلا أن مجموع الدفعات التي تلقتها الموازنة فعليا من هذه الدول خلال الأشهر الستة الأولى من العام لم تتعد حاجز 60 مليون دولار (من مبلغ مستحق يعادل 330 مليون دولار)[12].

تكون الدول العربية عادة في مقدمة مساهمي الموازنة الفلسطينية، إلا أنها لم تسدد ما عليها من التزامات خلال النصف الأول من العام 2010. فقد دعمت الدول العربية الموازنة بقيمة 445 مليون دولار و461 مليون دولار في عامي 2008 و2009 التوالي. في تلك الفترة كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على رأس الدول المانحة، حيث دفعت الأولى 241 مليون دولار خلال العام 2009 مقابل 30 مليون دولار فقط خلال النصف الأول من 2010. كما أن الإمارات العربية المتحدة ساهمت بمبلغ 173 مليون دولار خلال عام 2009 في حين لم تساهم بأي مبلغ خلال النصف الأول من 2010.

أدى تأخر تسديد الدول المانحة لالتزاماتها إلى زيادة اقتراض السلطة الوطنية من البنوك التجارية، وبالتالي إلى زيادة الدين العام المحلي. فقد اقترضت السلطة الوطنية من المصارف مبلغ 121 مليون دولار خلال النصف الأول من العام 2010، بحيث وصل المبلغ الإجمالي للدين من المصارف المحلية إلى 665 مليون دولار. يذكر أن السلطة الفلسطينية عملت على تسديد جزء من الدين العام المستحق للبنوك عند تسديد 226 مليون دولار خلال 2008[13]، إلا أنه عاد للتراكم بعد اقتراض السلطة 175 مليون دولار في عام 2009 و121 مليون دولار خلال النصف الأول من 2010[14].

تحاول الحكومة الفلسطينية تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، وقد وضعت من ضمن أهدافها تقليص المساعدات إلى مليار دولار في العام 2011، مقارنة بمبلغ 1.2 مليار دولار في 2010 و1.8 مليار دولار في 2008. كما صرّح رئيس الوزراء سلام فياض أن الهدف متوسط الأمد يكمن في إنهاء الاعتماد على المساعدات الخارجية في النفقات الجارية بشكل كامل[15].

4- القطاع المصرفي[16]

يمكن تلخيص أهم التطورات التي حدثت على جانبي الأصول والخصوم للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، نهاية الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول من نفس العام على النحو التالي:

جانب الأصول

- تراجع صافي موجودات المصارف بنسبة 3%.
- تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 4.7%.
- نمو صافي التسهيلات الائتمانية بأكثر من 3%.
- تراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 12%.

[11] الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، النرويج، والاتحاد الأوروبي (الآلية الأوروبية). المصدر أعلاه

[12] يضاف إلى هذا المبلغ 50 مليون دولار دفعتها الكويت ولكن من خلال مساهماتها في البنك الدولي، يظهر هذا المبلغ في الجدول تحت مساهمات البنك الدولي في شهر أيار.
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:22577191~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html?cid=ISG_E_WBWeeklyUpdate_NL

[13] http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/table1_arb_4.pdf

[14] http://www.pmof.ps/news/plugins/spaw/uploads/files/accounts/2010/01/table1_arb.pdf

[15] http://www.alquds.com/node/283774

[16] البيانات الواردة في هذه الجزئية هي بيانات أولية قابلة للتعديل.

أما في جانب الخصوم:

- تراجع ودائع العملاء (الودائع غير المصرفية) بنسبة 1.8%.
- تراجع حقوق الملكية بنسبة 2.1%.
- تراجع أرصدة سلطة النقد والمصارف بنسبة 30.3%

1-4 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

جانب الموجودات

شهد صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تراجعا نهاية الربع الثاني من العام 2010 بنسبة 3%، بالمقارنة مع نهاية الربع الأول من العام نفسه. وجاء هذا التراجع ليعكس انخفاض معظم البنود الرئيسة في جانب الموجودات من الميزانية المجمعة للمصارف.

فقد تراجع بند الأوراق النقدية والمسكوكات بنسبة 15.6% نهاية الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام، كذلك تراجعت الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 4.7% خلال نفس الفترة. إلا أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن التراجع في هذا البند (الأرصدة الخارجية) يتماشى مع توجهات سلطة النقد التي طلبت من المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بضرورة خفض هذه الأرصدة. كذلك تراجعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 12% خلال نفس فترة المقارنة. وفي المقابل شهد صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة نمواً بنسبة 3% نهاية الربع الثاني مقارنة مع الربع الأول من نفس العام.

شكل 4 نسبة النمو في موجودات المصارف

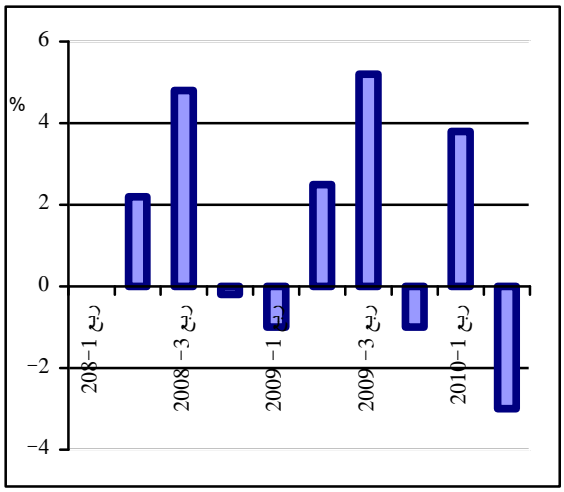

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 5: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الثاني 2010

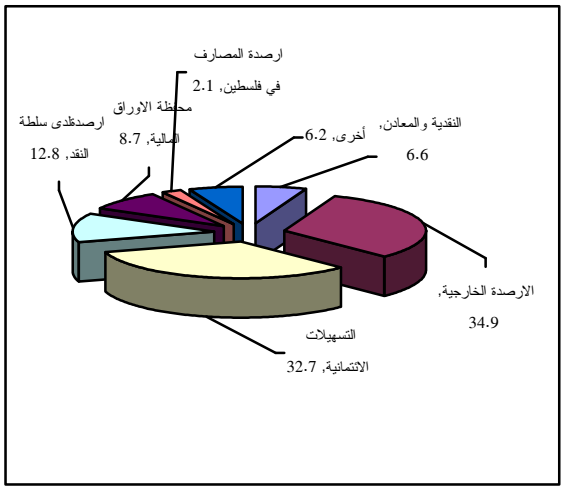

ويلاحظ أن بند التسهيلات الائتمانية قد تجاوز للمرة الأولى بند الأرصدة الخارجية للمصارف، وبذلك أصبحت التسهيلات الائتمانية المباشرة هي المكون الأكبر لموجودات المصارف، مشكلة ما نسبته 32.7% من تلك الموجودات في حين شكلت الأرصدة الخارجية ما نسبته 31.6% منها. وفي ذلك إشارة واضحة إلى وجود علاقة عكسية ما بين هذين البندين اللذين يشكلان مجتمعين نحو ثلثي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويظهر ذلك بوضوح في الشكل المبين أدناه.

وعند توزيع التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين الخاص والعام نهاية الربع الثاني من العام، يلاحظ تراجع حصة التسهيلات المقدمة للقطاع العام لصالح تلك المقدمة للقطاع الخاص. إذ بينما كانت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع العام من اجمالي التسهيلات الائتمانية 33.6% نهاية الربع الأول من العام تراجعت تلك النسبة لتصبح 31.9% نهاية الربع الثاني. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم تسهيلات القطاع العام هي في الأساس تسهيلات للسلطة الوطنية الفلسطينية، في حين لا تشكل التسهيلات الممنوحة للسلطات المحلية

ومؤسسات القطاع العام الأخرى سوى نسبة ضئيلة من إجمالي تسهيلات القطاع العام الفلسطيني. وقد يكون لتذبذب المساعدات الخارجية أثر في عدم استقرار نسب التوزيع في التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص.

شكل 6: التسهيلات الائتمانية والأرصدة الخارجية كنسبة من إجمالي الموجودات للفترة من الربع الأول 2008–الربع الثاني 2010

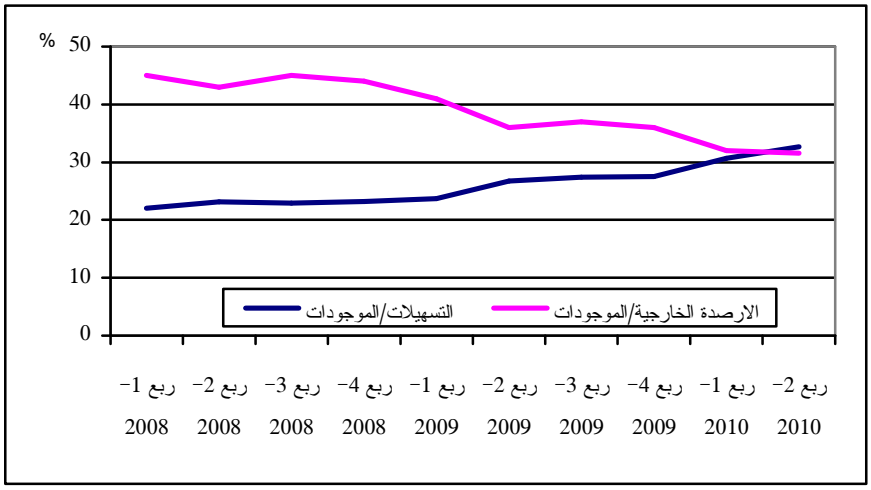

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

شكل 7: توزيع التسهيلات الائتمانية تبعاً للقطاع المستفيد نهاية الربع الثاني 2010

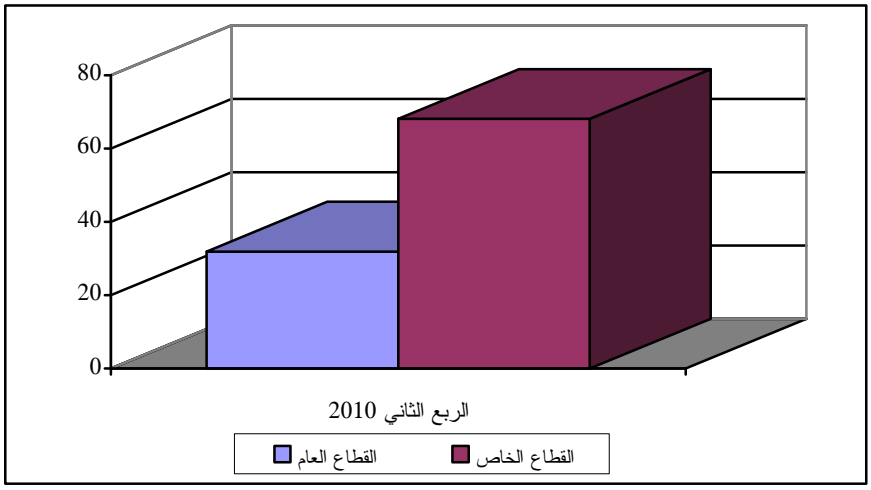

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

توزعت التسهيلات الائتمانية فيما بين المحافظات الفلسطينية نهاية الربع الثاني بنسبة 93% للضفة الغربية، و7% لقطاع غزة، وهي نفس النسبة التي كانت قائمة نهاية الربع الأول من العام. وهذه تعكس بصورة جلية مقدار التراجع في حصة قطاع غزة من إجمالي التسهيلات، حيث كانت هذه النسبة تزيد على 10% بداية العام 2009.

شكل 8: التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية للفترة من الربع الأول 2008– الربع الأول 2010

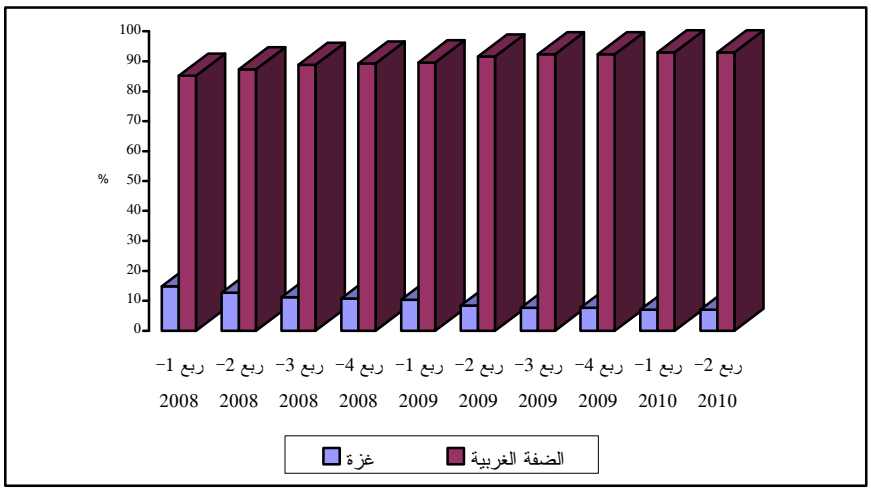

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

وتجدر الإشارة هنا إلى أن التسهيلات الممنوحة في الضفة الغربية تضم أيضاً التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية. مما يجعل هذه الحصة تبدو اكبر من حجمها الفعلي. إذ انه وفي حال استثناء تلك التسهيلات (التسهيلات الممنوحة للسلطة الوطنية + التسهيلات الممنوحة لغير المقيمين) من حصة الضفة الغربية، فان الحصة بالكاد تصل إلى 60% من إجمالي التسهيلات المقدمة من المصارف.

استمر التغير على هيكلية التسهيلات الائتمانية من حيث النوع، إذ ارتفعت حصة القروض على حساب حصتي الجاري مدين والتمويل التأجيري. وفي نهاية الربع الثاني من العام شكلت القروض ما نسبته 72.9% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، في حين لم تتجاوز تسهيلات الجاري مدين 26.8%، ونسبة ضئيلة (0.3%) للتمويل التأجيري.

شكل 9: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع نهاية الربع الثاني 2010

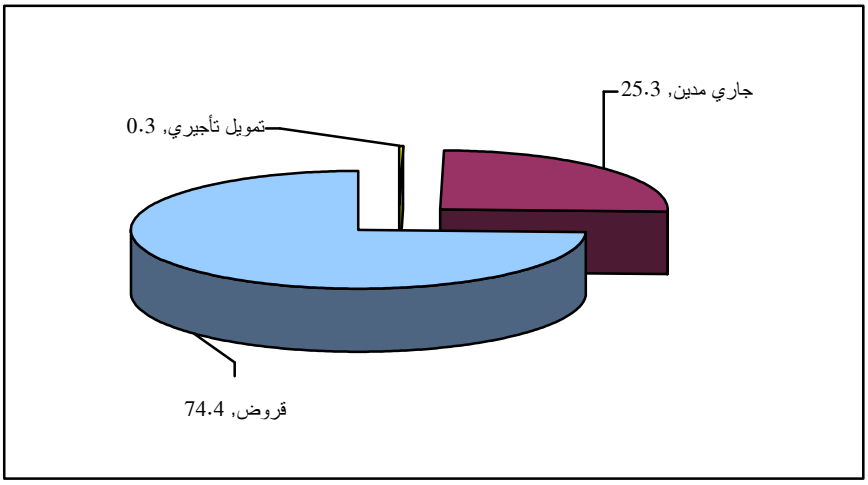

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

استمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الأراضي الفلسطينية، إذ وصلت إلى 64% في نهاية الربع الثاني من العام. أما نسبة التسهيلات بعملة الشيكل الإسرائيلي فبلغت نحو 26.6%. وبلغت نسبة التسهيلات المقدمة بعملة الدينار الأردني نحو 8.9%. أما نصيب العملات الأخرى فلا يزال منخفض للغاية ودون نسبة 0.5%.

شكل 10: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب العملة نهاية الربع الثاني 2010

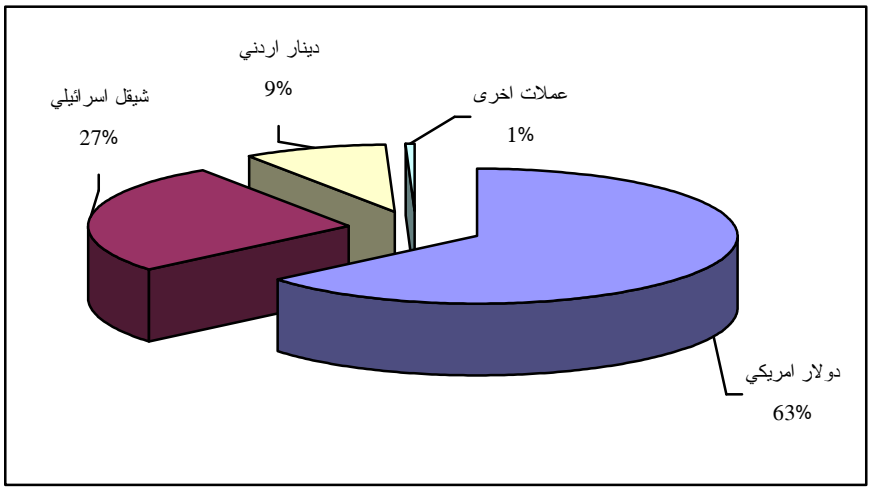

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

جدول 21: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة الربع الثاني 2008–الربع الثاني 2010

مليون دولار

بيان الميزانية	2008				2009				2010	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني**
حسب التوزيع الجغرافي									
الضفة الغربية*	1509.1	1603.1	1625.5	1650.7	1924.2	2087.3	2061.2	2408	2402.8
قطاع غزة	237.6	204.4	202.7	192.2	175.5	173.6	172.7	178.5	185.0
حسب الجهة المستفيدة									
قطاع عام	511.3	544.8	532.7	581.6	748.8	722.2	637.4	870.1	824.7
قطاع خاص مقيم	1140.5	1129.6	1165.9	1123.2	1216.2	1365.2	1448.6	1662.4	1712.5
قطاع خاص غير مقيم	95.3	133.1	129.6	138.1	134.7	151.0	147.9	54	50.6
حسب نوع التسهيلات									
قروض	1066.5	1109.2	1114.2	1159.0	1338.9	1500.2	1566.8	1873.6	1885.9
جاري مدين	669.3	687.8	703.7	673.6	750.7	753.3	659.3	705.1	694.0
تمويل تأجيري	10.8	10.5	10.3	10.3	10.2	7.5	7.8	7.9	7.9
حسب نوع العملة									
دولار أمريكي	1117.7	1163.1	1190.2	1225.9	1301.7	1388.6	1427.4	1602.4	1656.8
دينار أردني	151.1	146.2	147.5	142.5	200.3	208.5	218.0	220.9	229.7
شيقل إسرائيلي	463.1	483.9	474.3	460.6	582.7	650.7	579.0	753.4	688.5
عملات أخرى	14.7	14.3	16.2	13.8	15.0	13.1	9.5	9.8	12.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

* القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

** البيانات لغاية الربع الأول 2010 تعكس إجمالي التسهيلات (التسهيلات +المخصصات) بينما الربع الثاني 2010 يظهر صافي التسهيلات فقط.

جانب المطلوبات

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى حدوث تراجع بنسبة 1.8% على ودائع الجمهور نهاية الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع نهاية الربع السابق. وهذا من التباينات الاعتيادية التي تحدث بين الفينة والأخرى على بعض بنود الميزانية المجمعة، والتي قد يكون مصدرها بعض التغيرات الموسمية. تجدر الإشارة هنا إلى أن هذا البند يشهد مثل هذه التذبذبات بين الفينة والأخرى كما هو موضح في الشكل أدناه، إلا انه يتجه إلى الارتفاع بوجه عام عبر السنوات.

شكل 11: تطورات النمو في ودائع الجمهور خلال الفترة من الربع الأول 2008-الربع الثاني 2010

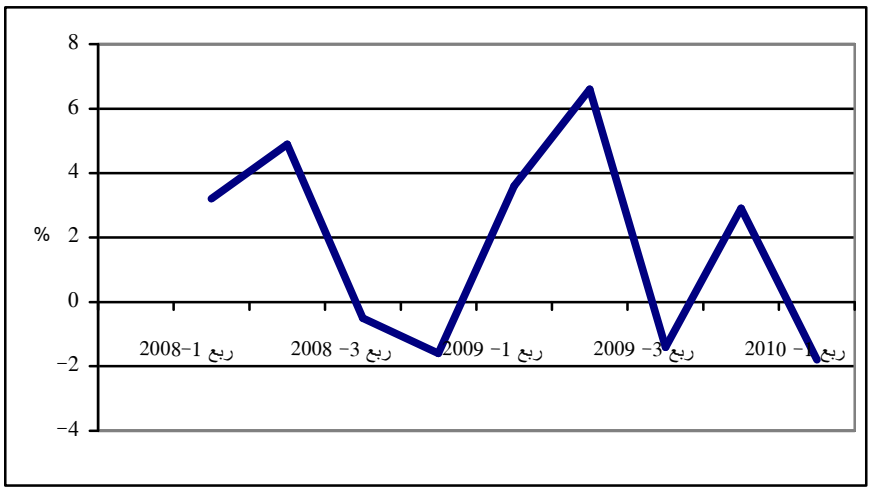

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

شكلت ودائع الجمهور ما نسبته 80.6% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام 2010، مسجلة بذلك زيادة في حصتها بما يقرب من 2 نقطة مئوية بالمقارنة مع نهاية الربع السابق. وبتوزيع هذه الودائع ما بين القطاعين العام والخاص، يتبين ثبات هذه النسبة عند حدودها المعتادة، نحو 90% من إجمالي ودائع الجمهور للقطاع الخاص، وحوالي 10% للقطاع العام. وتنقسم ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين وأخرى لغير المقيمين، إلا أن ودائع غير المقيمين لا تتجاوز نسبة 6.9% من إجمالي ودائع الجمهور.

وتوزعت هذه الودائع فيما بين المحافظات الفلسطينية بنسب 86.8% للضفة الغربية و13.2% لقطاع غزة في نهاية الربع الأول من العام الحالي، وتعكس هذه النسب استمرار تراجع حصة قطاع غزة لصالح الضفة الغربية، ويظهر ذلك من خلال المقارنة مع ما كان عليه الحال في الربع السابق، حيث كانت نسبة مشاركة قطاع غزة حوالي 13.9%.

يشار إلى أن التطورات السياسية والاقتصادية في قطاع غزة السائدة منذ عدة سنوات تؤثر سلبا على مجمل المؤشرات المصرفية في قطاع غزة. وعند مقارنة نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة في الضفة الغربية إلى ودائع الجمهور في الضفة الغربية، مع مثيلتها في قطاع غزة يظهر تفاوتاً، إذ بلغت النسبة في الضفة الغربية 29% مقارنة مع 22% لقطاع غزة[17].

[17] هذه النسبة لا تتضمن التسهيلات الممنوحة للقطاع العام الفلسطيني، والتي تحتسب عادة على أنها تسهيلات ممنوحة في الضفة الغربية.

شكل 12: قيمة التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثاني 2010.

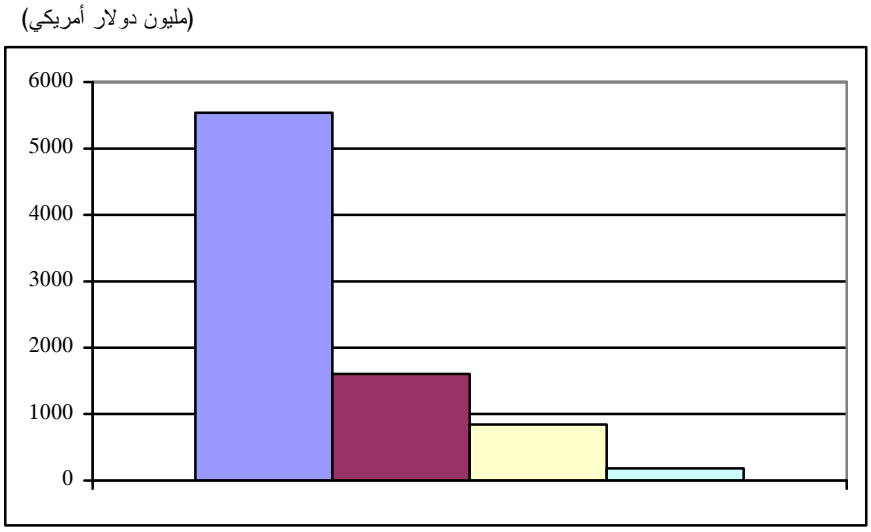

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

وبتوزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة، يتبين أن نحو 39.8% منها هي ودائع جارية تحت الطلب، و33.1% ودائع لأجل، و27.1% ودائع توفير. وبذلك تكون الودائع تحت الطلب قد ارتفعت بنحو نقطة مئوية واحدة عما كانت عليه في الربع السابق على حساب أنواع الإيداع الأخرى.

شكل 13: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2010

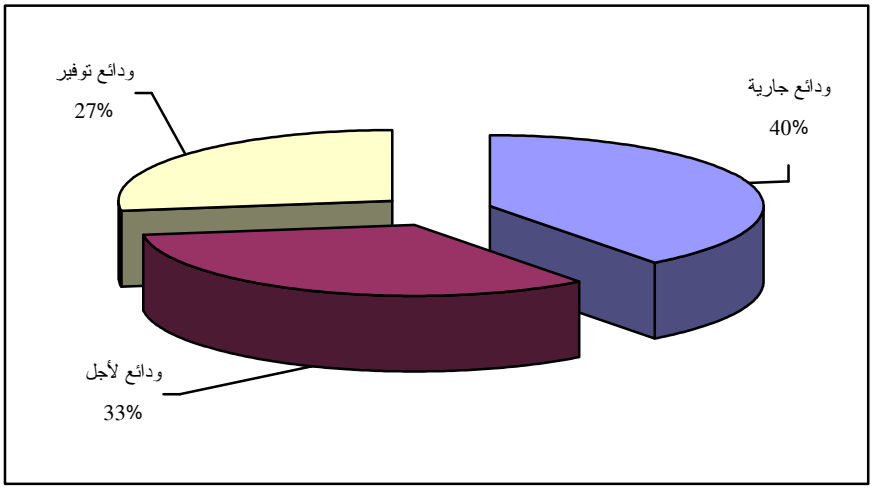

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف.

وفي نهاية الربع الثاني تباين توزيع إجمالي ودائع الجمهور بحسب نوع عملة الإيداع، فبينما سيطرت عملة الدولار الأمريكي على 41% منها، بلغ نصيب كل من الدينار الأردني والشيكل الإسرائيلي 28.2%، 25.2% على التوالي، و5.5% للعملات الأخرى. وهي نسب قريبة لتلك التي كانت سائدة نهاية الربع السابق.

شكل 14: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع العملة نهاية الربع الثاني-2010

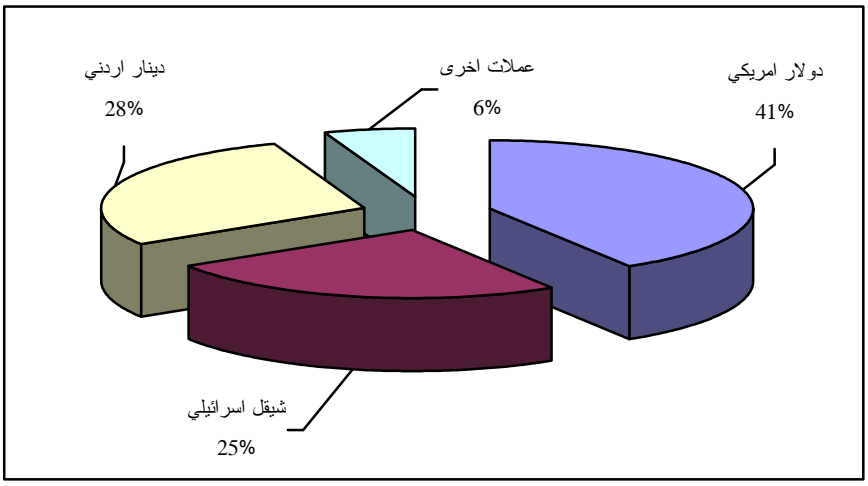

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

أما نسبة التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور، فقد شهدت تحسنا ملحوظا مع نهاية الربع الثاني من العام 2010، مقارنة مع نهاية الربع السابق. وتمثل ذلك التحسن بارتفاع النسبة من 39.8% نهاية الربع الأول إلى 40.6% نهاية الربع الثاني. ويعكس هذا الارتفاع نجاح سياسة سلطة النقد الهادفة إلى تخفيض أرصدة المصارف الخارجية وزيادة نسبة الائتمان المحلي.

شكل 15: التسهيلات الائتمانية إلى إجمالي ودائع الجمهور
للفترة من الربع الأول 2008-الربع الأول 2010

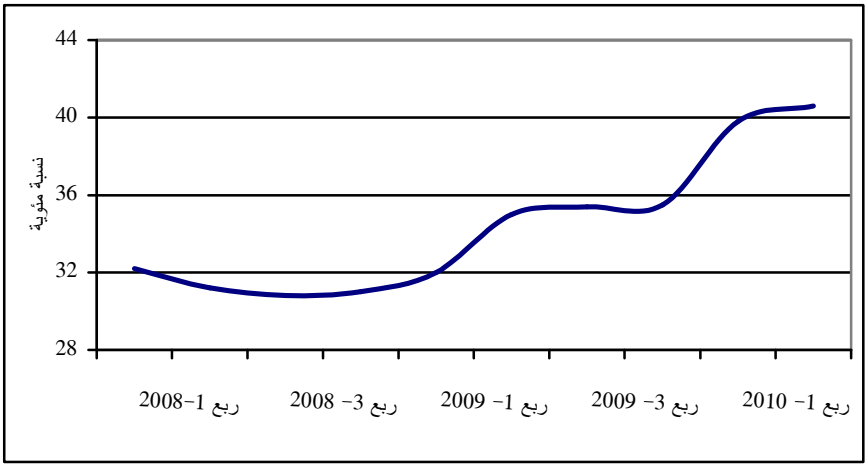

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية – الميزانية المجمعة للمصارف.

تراجع مجموع رأس المال ممثلا ببند حقوق الملكية بنسبة 2.1% نهاية الربع الثاني، مقارنة مع الربع السابق. وعند النظر إلى رأس المال المدفوع، المكون الرئيس لحقوق الملكية، نجد أن تراجعا طفيفا قد حدث عليه خلال فترة المقارنة بنسبة 0.4%.

وشهدت أرصدة سلطة النقد والمصارف تراجعا ملحوظا نهاية الربع الثاني من العام 2010، مقارنة مع نهاية الربع السابق، إذ بلغت نسبة هذا التراجع نحو 30.3%. إلا انه يجب ملاحظة أن هذا البند في الأساس لا يشكل أكثر من 4% من إجمالي مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، لذا فان التباينات التي قد تحدث عليه وان كانت كبيرة، فهي ذات اثر محدود على إجمالي المطلوبات.

شكل 16: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية
نهاية الربع الثاني 2010

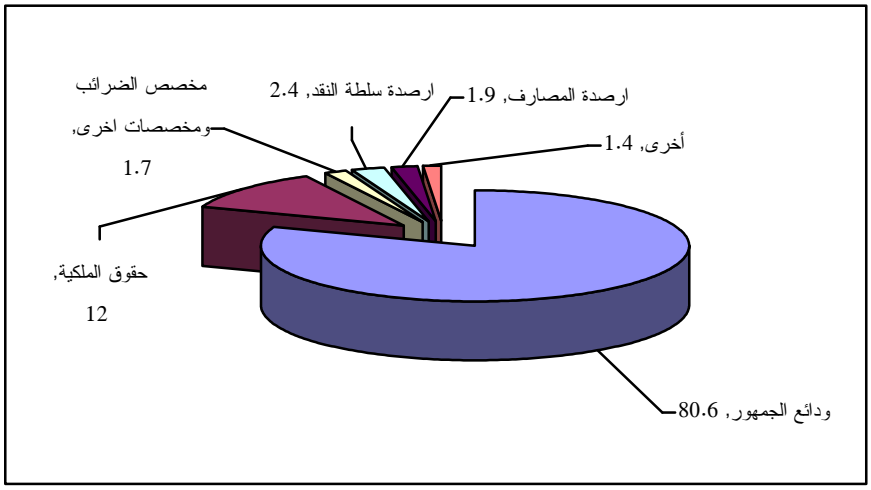

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف
المطلوبات الأخرى تشمل القبولات المنفذة والقائمة، أرصدة المصارف من خارج فلسطين.

جدول 22: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني الربع الأول 2008– الربع الثاني 2010

البيان	2008 مليون دولار أمريكي				2009 مليون دولار أمريكي				2010 مليون دولار أمريكي	
بيان الميزانية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النقدية والمعادن الثمينة	357.3	367.5	273.9	346.2	334.6	501.0	515.8	534.9	551.5	465.7
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	4492.9	4332.2	4708.9	4674.0	4513.5	4086.8	4265.3	4185.5	3935.8	3681.7
محفظة الأوراق المالية	185.7	217.9	214.4	206.6	233.1	429.7	467.5	535.6	685.6	689.3
التسهيلات الائتمانية المباشرة	1773.1	1746.6	1807.5	1828.2	1842.9	2099.7	2261.2	2233.9	2586.5	2587.7
القبولات المصرفية	3.4	4.2	4.3	6.2	3.2	3.5	4.2	3.9	3.6	4.9
الاستثمارات	190.1	188.6	173.5	144.6	188.1	172.8	165.7	162.2	127.6	133.7
الأصول الثابتة	218.3	224.4	225.9	237.3	243.9	252.8	255.9	267.9	140.0	142.8
الأصول الأخرى	250.4	236.0	249.3	197.3	213.2	208.7	220.9	167.3	205.8	209.2
مجموع الأصول (الإجمالي)	**7471.9**	**7308.3**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**	**7915.0**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	660.4	466.0	456.2	442.9	417.6	426.4	383.6	381.4	457.3	318.7
إجمالي ودائع الجمهور	5424.7	5599.0	5873.6	5846.9	5772.5	5988.7	6385.9	6295.3	6495.5	6379.7
القبولات المنفذة والقائمة	16.7	15.9	15.2	21.0	9.3	10.7	13.2	12.4	11.7	13.4
المطلوبات الأخرى	217.8	155.7	158.3	135.2	144.0	111.9	115.7	93.2	101.1	118.5
مخصص ضرائب وأخرى	390.0	320.3	337.5	341.5	346.3	337.2	346.6	341.4	126.8	134.8
حقوق الملكية	762.3	751.5	817.0	853.0	880.9	880.1	911.5	967.8	970.4	949.8
مجموع المطلوبات (الإجمالي)	**7471.9**	**73083**	**7657.6**	**7640.4**	**7570.7**	**7755.0**	**8156.5**	**8091.1**	**8249.1**	**7915.0**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف
ملاحظة: تم اعتماد صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي

تشير بيانات الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية للربع الثاني من العام 2010، أن المؤشرات الرئيسة لأداء القطاع المصرفي الفلسطيني قد شهدت تحسناً مقارنة مع ما كانت عليه نهاية الربع السابق. فقد ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية إلى كل من إجمالي الودائع والودائع غير المصرفية 38.6%، و40.6% على التوالي. كما ارتفعت نسبة التسهيلات إلى ودائع القطاع الخاص بحوالي 1.3 نقطة مقارنة بنهاية الربع السابق، لتصبح 30.7%. في حين تراجعت نسبة الأرصدة الخارجية إلى إجمالي الودائع بصورة طفيفة، من 37.7% في الربع الأول، إلى 37.3% في الربع الثاني. وارتفعت نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي الموجودات من 79 إلى 81% بين الربعين.

جدول 23: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة 2007-الربع الثاني 2010

نسبة مئوية

المؤشر	2007	2008	الربع الأول 2009	الربع الثاني 2009	الربع الثالث 2009	الربع الرابع 2009	الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010
التسهيلات/إجمالي الودائع	29.8	29.1	29.8	32.7	33.4	33.5	37.2	38.6
التسهيلات/الودائع غير المصرفية	33.3	31.3	32.0	35.1	35.4	35.5	39.8	40.6
تسهيلات القطاع الخاص/ودائع القطاع الخاص	27.8	24.7	24.1	24.6	26.6	27.9	29.4	30.7
تسهيلات القطاع الخاص المقيم/ودائع القطاع الخاص المقيم	26.9	22.8	22.3	23.3	25.4	26.8	30.3	32.2
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	55.0	52.1	52.4	42.5	43.2	42.3	37.7	37.3
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	73.1	76.6	76.2	77.2	78.4	77.8	78.7	80.6
التسهيلات الائتمانية/إجمالي الموجودات	24.3	24.0	24.3	27.0	27.7	27.6	31.4	32.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

ملاحظة: تم اعتماد صافي التسهيلات الائتمانية وكذلك صافي الموجودات في الربع الثاني 2010 في الجدول، لذا يرجى مراعاة ذلك عند إجراء عمليات المقارنة.

4-3 نشاط غرف المقاصة

تشير بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، إلى أن ارتفاعا ملحوظا قد طرأ على عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص بالعملات المختلفة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية نهاية الربع الثاني من العام الحالي، قياسا مع نهاية الربع السابق. فقد ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص بنسبة 8%، وارتفعت قيمتها بنسبة 5.8%. وقابل هذا الارتفاع (في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص) تراجع طفيف في نسبة الشيكات المعادة من حيث العدد والقيمة، مما عزز الصورة الايجابية لحركة مقاصة الشيكات وفق النظام الجديد، إذ أن نسبة الشيكات المعادة، سواء من حيث العدد أو القيمة، باتت متدنية مقارنة بالفترات السابقة.

تجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد قامت بإطلاق نظام جديد خاص بالشيكات المعادة، دخل حيز العمل اعتباراً من بداية العام 2010. ويتلخص النظام بوقف حسابات الشخص الذي يكرر كتابة شيكات دون رصيد. ويعتمد هذا النظام على عمليات تسجيل آلية وفقاً لتقارير صادرة عن غرف المقاصة في سلطة النقد، ودون تدخل من المصارف. ويمتاز هذا النظام بشمولية البيانات وحداثتها ودقتها، وتوحيد مراكز العميل متعدد الحسابات في أكثر من مصرف. ويهدف النظام للحد من ظاهرة الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد، والحفاظ على المكانة القانونية للشيك كأداة وفاء.

جدول 24: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من 2008-الربع الأول 2010

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد %	القيمة %
2008/Q1	603,281	1935.3	72,649	136.4	12.2	7.0
2008/Q2	647,267	2144.3	72,762	132.4	11.2	6.2
2008/Q3	686,097	2179.4	81,125	144.6	11.8	6.6
2008/Q4	717,579	2009.4	86,669	147.0	12.1	7.3
2009/Q1	668,531	1749.4	88,789	141.8	13.3	8.1
2009/Q2	741,186	2016.6	76,523	109.2	10.3	5.4
2009/Q3	813,545	2089.7	91,833	144.1	11.3	6.9
2009/Q4	845,135	2247.8	101,896	155.4	12.0	6.9
2010/Q1	817,520	2220.1	80,071	127.2	9.8	5.7
2010/Q2	882,782	2347.8	83,098	131.8	9.4	5.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

5- سوق فلسطين للأوراق المالية

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً مهماً في استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها في الأسهم والسندات التي يتم طرحها في سوق الأوراق المالية. كما توفر الأسواق المالية موارد مالية للشركات لتمويل مشاريعها، بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية يمكن ان يشكل حافزاً أمام هذه الشركات لتحسين أدائها الاقتصادي وزيادة ربحيتها من أجل المحافظة على أسعار أسهمها.

تمتاز السوق المالي الكفؤة بسرعة استجابة أسعار أسهم الشركات المدرجة فيه لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين عن الوضع المالي والإنتاجي الحالي والمستقبلي لهذه الشركات، بحيث أن سعر سهم الشركة في السوق المالية الكفؤة يعكس المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل بيانات تخص وضع الشركة المالي أو الإنتاجي. وللوصول إلى سوق مالي كفؤ، يتوجب توفر المعلومات عن السوق للجميع وفي نفس الوقت وبدون تكاليف عالية. فضلاً عن أنه يتوجب توفر إمكانية أمام المشترك في السوق على بيع وشراء كمية الأسهم التي يريدها بدون شروط وبسهولة، وتوفر عدد كبير من المشتركين بما يكفي لمنع تأثير تصرفات بعض المشتركين على أسعار الأسهم. ولرصد واقع سوق فلسطين الأوراق المالية والتطورات الحاصلة فيه، سوف نتطرق إلى المؤشرات المالية التالية:

مؤشرات حجم السوق المالي

- **الرسملة السوقية:** وتقاس من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد القومي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها. بلغت النسبة 46.4% في العام 2009[18]. وهو ما يعني أن قيمة رؤوس الأموال الموظفة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني تعادل تقريباً نصف قيمة الإنتاج الفلسطيني.

[18] نظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2009 متوفرة بالأسعار الثابتة فقط، تم احتساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

- **عدد الشركات المدرجة:** ويدل هذا المؤشر على عمق السوق وتنوعها. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في نهاية الربع الثاني من العام الحالي 41 شركة، منها أربع شركات موقوفة عن التداول.

1. مؤشرات السيولة:

- **قيمة الأسهم المتداولة** إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في سوق فلسطين للأوراق المالية للربع الثاني 2010، 10.5%، مقارنة مع 10% في الربع الأول 2010.
- **الدوران:** ويحسب عن طريق قسمة إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على إجمالي قيمة الأسهم المدرجة في السوق. وبلغت هذه النسبة في الربع الثاني 5.8% مقارنة بـ 5.5% في الربع الأول. وهذه النسبة متدنية، إما بسبب تخوف المستثمرين من تقلبات غير متوقعة للأسعار، أو بسبب تدني أعداد المستثمرين لأغراض المضاربة مقارنة بالمستثمرين لأغراض الادخار.

2. درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى قوة تأثير هذه الشركات على التغيرات في مؤشرات سوق الأوراق المالية وأهمها أسعار الأسهم. وتقاس هذه الدرجة بحساب حصة أكبر خمس أو عشرة شركات في قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية. حظيت أكبر خمس شركات في سوق فلسطين للأوراق المالية على 77.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. وهذا التركيز عال يتيح للشركات الخمس الكبرى القدرة على التأثير على مؤشرات سوق الأوراق المالية.

وفيما يلي شرح تفصيلي عن تطورات سوق فلسطين للأوراق المالية خلال الربع الثاني من العام 2010. تشير المؤشرات بشكل عام إلى ارتفاع في السوق خلال الربع الثاني مقارنة بالربع الأول من العام 2010. ارتفع عدد الأسهم المتداولة في السوق للربع الثاني بنسبة 38% ليصل إلى 85.5 مليون سهم (انظر شكل 17).

شكل 17: عدد الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010

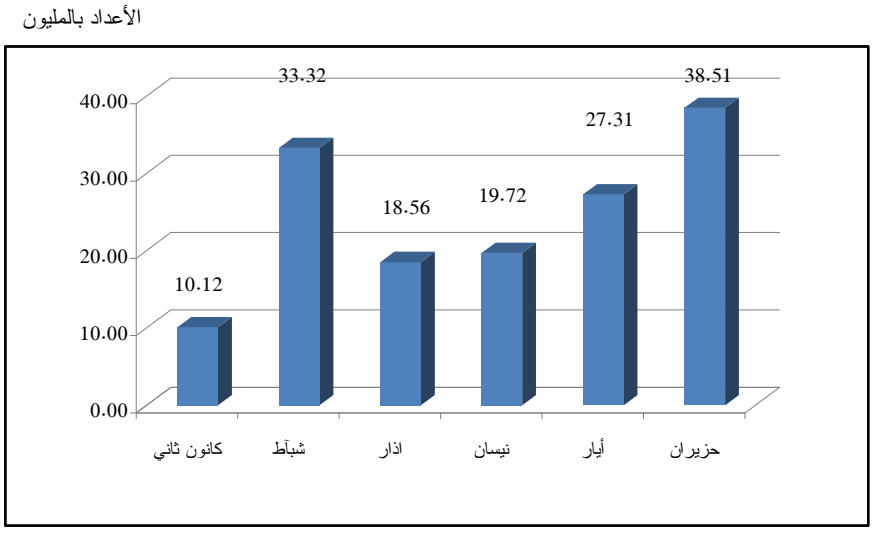

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

هذا الارتفاع في أعداد الأسهم المتداولة كان مصحوباً بانخفاض قيمتها خلال شهري نيسان وأيار، مقارنة بقيمها خلال أشهر الربع الأول. إلا أن القيمة عاودت الارتفاع في شهر حزيران لتسجل في الربع الثاني ارتفاعاً نسبته نحو 10% عن الربع الأول، وزيادة بنسبة 74% عن الربع الرابع 2009 (انظر شكل 18).

شكل 18: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية
خلال أشهر الربع الأول والثاني 2010

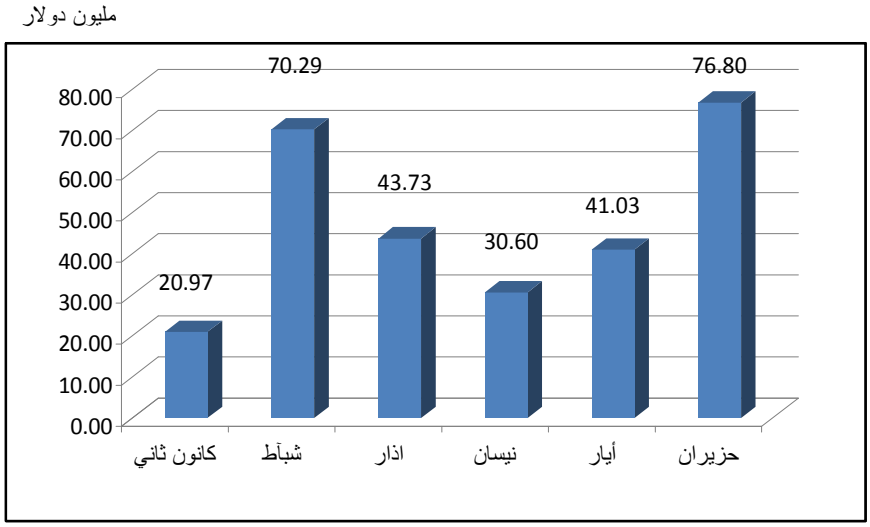

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

على الرغم من الارتفاع في قيمة الأسهم الكلية المتداولة إلا أن متوسط سعر السهم الواحد شهد انخفاضاً ملموساً من 2.18 إلى 1.74 بين الربعين (انظر الشكل 1). هذا يعني أن ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني جاء نتيجة زيادة عدد الأسهم المتداولة وليس زيادة قيمة السهم.

شكل 19: متوسط سعر السهم في سوق فلسطين للأوراق المالية
خلال الربع الأول والثاني 2010 والربعين السابقين من العام 2009

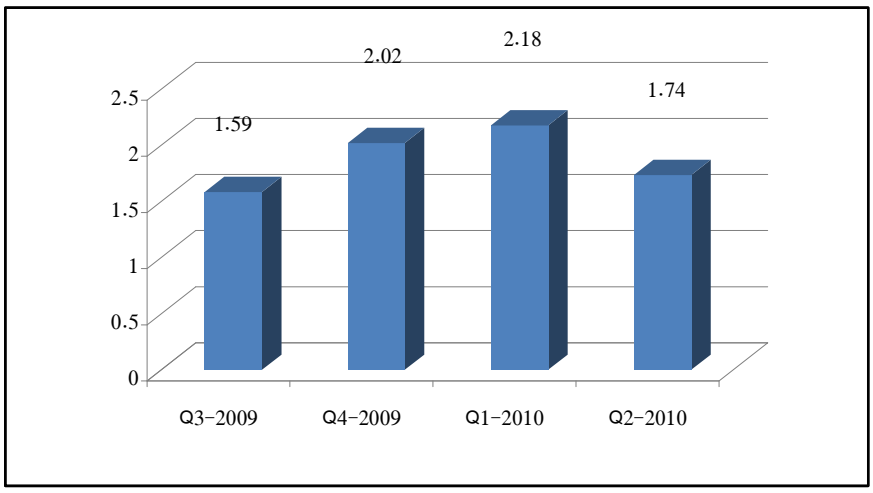

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثاني عند مستوى 515.48 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 2.52% مقارنة بالربع السابق، ومسجلاً كذلك ارتفاعاً بنسبة 4.6% مقارنة بنهاية العام السابق.(انظر شكل 20).

شكل 20: مؤشر القدس للربع الأول من العام 2010 والثلاثة أرباع السابقة من 2009

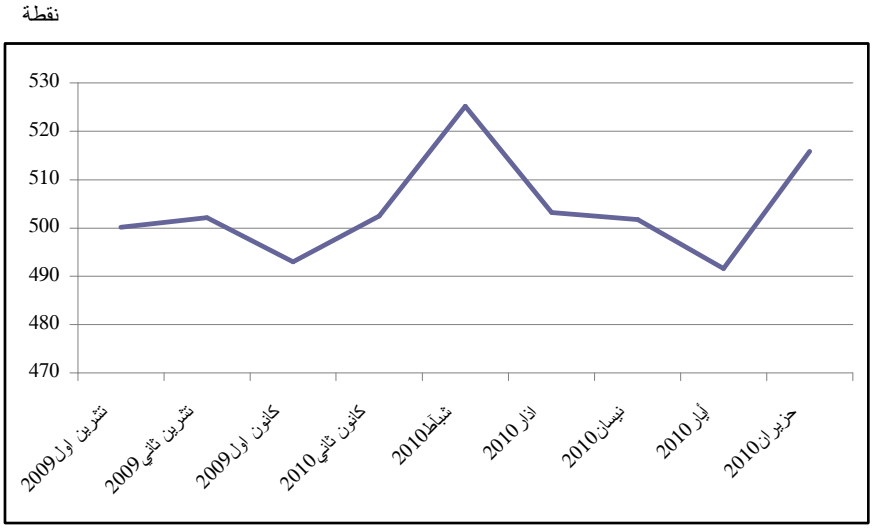

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

وعلى صعيد أداء الشركات، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في كل من نيسان، أيار وحزيران 39، 41، و41 على التوالي. وبلغ عدد الشركات التي تم تداول أسهمها في شهر نيسان 34 شركة، حققت 14 شركة منها ارتفاعا في أسعار أسهمها، في حين انخفضت أسعار أسهم 12 شركة أخرى، بينما لم يطرأ أي تغيير على أسعار أسهم باقي الشركات. وبالنسبة لشهر أيار، فقد ارتفعت أسعار أسهم 13 شركة، بينما انخفضت أسعار أسهم 19 شركة، واستقرت أسعار 5 شركات أخرى، وذلك من أصل 37 شركة تم تداول أسهمها. وفي شهر حزيران، ارتفعت أسعار أسهم 22 شركة، في الوقت الذي تراجعت فيه أسعار أسهم 13 شركة أخرى، واستقرت أسعار أسهم شركتين فقط، وذلك من أصل37 شركة تم تداول أسهمها في السوق (انظر جدول 25).

جدول 25: المؤشرات الرئيسية لسوق فلسطين للأوراق المالية
خلال أشهر الربع الأول من العام 2010، والأرباع الثلاثة السابقة

الفترة	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد جلسات التداول	مؤشر القدس (في نهاية كل شهر)	حجم التداول (قيمة الأسهم المتداولة) (مليون دولار)	عدد الأسهم المتداولة (مليون)
الربع الثاني 2009	2,390	65	524.85	145.5	54.64
الربع الثالث 2009	2,330	61	498.92	80.6	50.81
الربع الرابع 2009	2,390	60	493.00	85.29	42.18
الربع الأول 2010	2,420	63	510.26	134.98	62.00
نيسان 2010	2,440	21	501.72	30.60	19.72
أيار 2010	2,430	21	491.58	41.03	27.31
حزيران 2010	2,550	22	515.84	76.80	38.51
الربع الثاني 2010	2,550	64	503.04	148.43	85.54

المصدر: الموقع الإلكتروني لسوق فلسطين للأوراق المالية: www.p-s-e.com

أما على صعيد القطاعات، فقد حافظ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية في الربع الثاني2010 بقيمة 1160.6 مليون دولار، مشكلا بذلك ما نسبته 45.6% من إجمالي قيمة

الأسهم المدرجة في السوق. يليه قطاع المصارف بنسبة 22.5%، وبقيمة 571.9 مليون دولار. تلاه قطاع الاستثمار بنسبة 20%، وبقيمة 508 مليون دولار، ثم قطاع الصناعة وقطاع التأمين بنسبة 8.5% و3.4%، وقيمة 217.5 مليون دولار و87.4 مليون دولار، على التوالي (انظر شكل 21).

شكل 21: قيمة الأسهم المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني للعام 2010

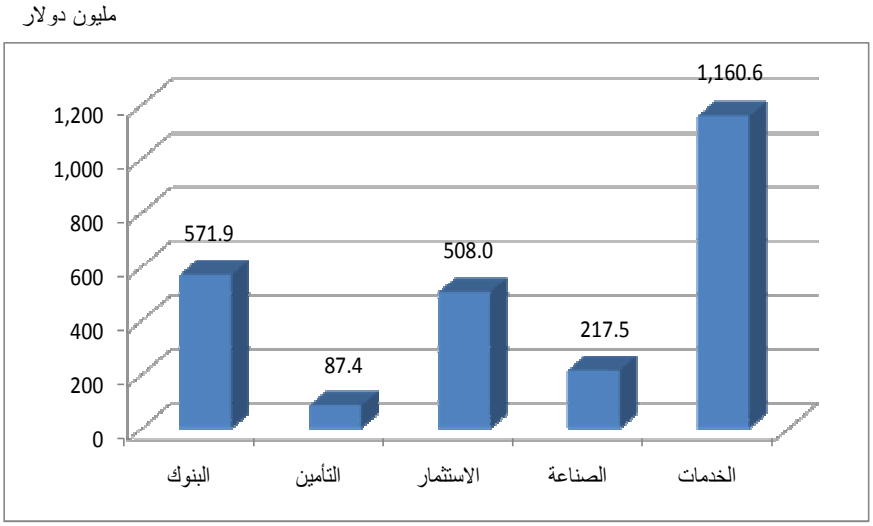

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com.

شكل 22: قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية حسب القطاع للربع الثاني 2010

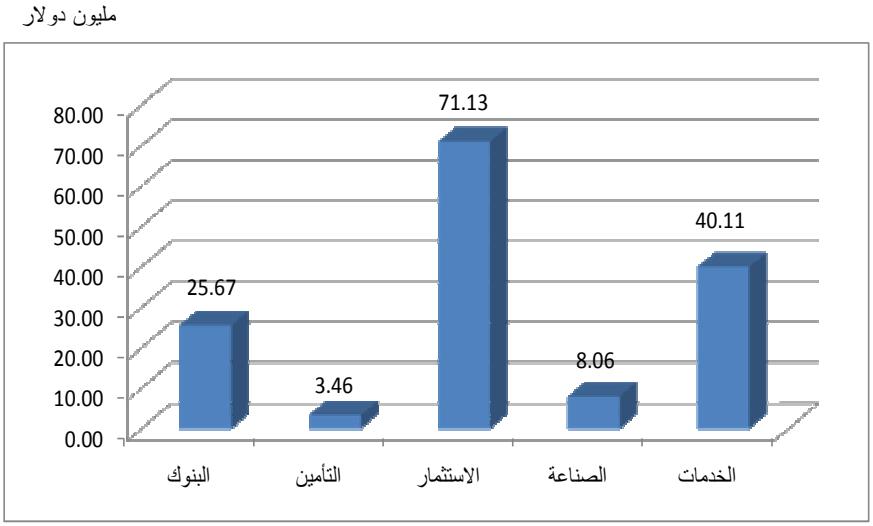

المصدر: سوق فلسطين للأوراق المالية www.p-s-e.com

وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة، فقد استحوذ قطاع الاستثمار على الحصة الكبرى من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية بقيمة 71.13 مليون دولار، مشكلاً بذلك (48%) من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في السوق. يليه قطاع الخدمات بقيمة 40.11 مليون دولار (27% من قيمة الأسهم المتداولة)، ثم قطاع المصارف بقيمة 25.67 مليون دولار ونسبة 17.3%، ثم قطاع الصناعة بقيمة 8.06 مليون دولار ونسبة 5.4%. وبلغت حصة قطاع التأمين 3.46 مليون دولار من التداول.

6- مؤشرات الاستثمار

6-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قوانين مختلفة تطبق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. يتناول هذا العدد الشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام 2010 في الضفة الغربية فقط[19]. شهد عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعا بحوالي 28% مقارنة بالربع السابق. إذ تم تسجيل 428 شركة من بداية شهر نيسان وحتى نهاية شهر حزيران،مقارنة مع 334 شركة خلال الربع السابق (انظر جدول 26). وقد شهد رأس المال ارتفاعاً أيضاً نتيجة الزيادة في أعداد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية، حيث بلغ مجموع رأسمال الشركات الجديدة المسجلة حوالي 73.3 مليون دينار أردني بزيادة قدرها 68% عن الربع السابق. (انظر جدول 27).

جدول 26: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال العامين 2008-2010

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010
الربع الأول	247	454	334
الربع الثاني	334	412	428
الربع الثالث	315	349	
الربع الرابع	287	438	
مجموع العام	**183,1**	**653,1**	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، للأعوام 2008-2010

وعند مقارنة توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة على القطاعات الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2010 مع مثيلاتها في الربع الأول من العام 2010، يلاحظ بعض الاختلاف في توزيع رؤوس أموال الشركات المسجلة قطاعياً (انظر شكل 23). استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة بنسبة 41% (مقارنة مع 21.2% في الربع السابق)، تلاه قطاع التجارة والذي انخفضت نسبته من إجمالي رؤوس الأموال المسجلة من 46% إلى 27.5%. انخفضت أيضاً نسبة رؤوس الأموال المسجلة في قطاع الصناعة من إجمالي رؤوس الأموال من 10% في الربع الأول من العام 2010 إلى 8% في الربع الثاني من العام 2010.

أما حصة قطاع الإنشاءات فقد ارتفعت من 15.8% إلى 16.8%. أما القطاعات الباقية فكانت حصتها: قطاع الصحة (2%)، قطاع الزراعة (2.4%)، قطاع السياحة (1.8%) (انظر شكل 23). يبدو أن انخفاض المخاطر الاستثمارية في مجال الخدمات مقارنة مع القطاعات الأخرى ساهمت في تركز الاستثمارات في هذا القطاع.

أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للشركات المسجلة في الربع الثاني من العام 2010، يلاحظ أن هناك تغيراً واضحاً في توزيع رأس المال على أنواع الشركات المختلفة مقارنة بالربع الأول. ارتفعت حصة الشركات المساهمة الخصوصية إلى ما يقارب53.6% مقارنة مع 51% في

[19] تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع متوفرة في الأعداد السابقة من المراقب الاقتصادي والاجتماعي. الأرقام تقتصر على الضفة الغربية نظراً لأنه لا تتوفر لدى وزارة الاقتصاد في رام الله معلومات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة في الربع الثاني من العام 2010.

الربع السابق. في حين انخفضت حصة الشركات العادية من 48% خلال الربع السابق إلى 29.2% خلال الربع الحالي. الملاحظة الأهم أنه خلال الربع الثاني من العام 2010، تم تسجيل 8 شركات مساهمة خصوصية أجنبية، أدت إلى ارتفاع نسبتها بشكل ملحوظ من مجموع رؤوس الأموال المسجلة إلى ما يقارب 17.2% مقارنة مع 1% في الربع السابق. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى تسجيل "شركة صقر الإمارات الكهروميكانيكية" وهي شركة مساهمة خصوصية أجنبية بلغت قيمة رأسمالها نحو 9.6 مليون دينار أردني.

شكل 23: توزيع رأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني من العام 2010 (%)

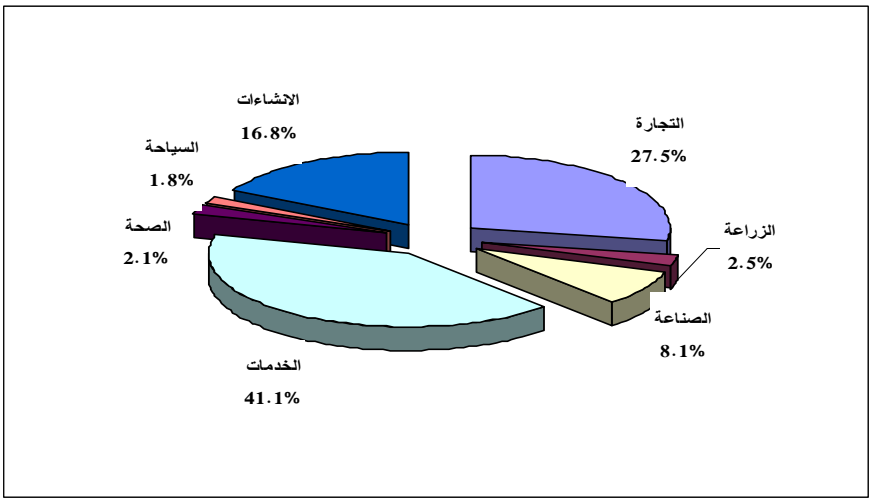

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010

جدول 27: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من العام 2010

دينار أردني

السنة	الكيان القانوني							المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	عادية أجنبية	مساهمة عامة أجنبية	عادية محدودة	
الربع الأول 2009	22,179,040	69,548,440	0	1,603,770	0	0	100,000	93,431,250
الربع الثاني 2009	15,076,424	197,102,459	0	413,528,125	0	0	0	625,707,0
الربع الثالث 2009	17,987,800	22,895,540	0	300,000	0	0	0	41,183,340
الربع الرابع 2009	30,384,000	32,396,000	0	1,173,000	0	0	0	63,952,600
مجموع العام 2009	**85,627,264**	**321,942,439**	**0**	**416,604,499**	**0**	**0**	**100,000**	**824,274,202**
الربع الأول 2010	20,808,628	22,224,935	0	595,376	0	0	0	43,628,940
الربع الثاني 2010	21,399,180	39,354,540	0	12,604,830	0	0	0	73,358,550

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

أما فيما يتعلق بتوزيع الشركات المسجلة على المحافظات فقد أشارت بيانات الربع الثاني 2010 أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة –كما في الأرباع الماضية– كانت في محافظات رام الله والبيرة والخليل ونابلس، وبنسبة 39%،

13.6% و10.3% على التوالي. ويعزى سبب ارتفاع عدد الشركات المسجلة في هذه المحافظات إلى وجود بنية تحتية قوية في هذه المحافظات مقارنة بالمحافظات الأخرى. من ناحية أخرى هناك أيضاً ثبات في حصة محافظة جنين من الشركات الجديدة المسجلة؛ نحو 10%، خلال الأرباع الأخيرة.

أما الشركات الجديدة المسجلة في ضواحي مدينة القدس، فبلغت 5.8% من العدد الكلي للشركات الجديدة المسجلة. وفيما شكلت نسبة الشركات الجديدة في محافظة بيت لحم 8.9%. وبلغت النسبة 3.5% في محافظة أريحا والأغوار التي تتميز بطابع زراعي (كما طولكرم وقلقيلية)، ولم يتم تسجيل أي شركة جديدة في مدينة طوباس (انظر جدول 28).

جدول 28: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2009 والربع الثاني من عام 2010

المحافظة	الربع الأول 2009		الربع الثاني 2009		الربع الثالث 2009		الربع الرابع 2009		الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	144	31.7	152	37	123	28.2	138	13.5	113	34	167	39
الخليل	91	20	58	14.1	51	15.5	88	20.1	54	16.2	58	13.6
نابلس	66	14.5	63	15.3	71	22.1	99	22.6	49	14.7	44	10.3
طولكرم	22	4.8	19	4.6	4	0.7	16	3.7	8	2.4	16	3.7
جنين	57	12.6	42	10.2	47	14.7	40	9.1	34	10.2	40	9.3
أريحا والأغوار	7	1.5	7	1.7	6	2.4	6	1.4	4	1.2	15	3.5
ضواحي القدس	18	4	12	2.9	14	3.3	12	2.7	15	4.5	25	5.8
بيت لحم	33	7.3	35	8.5	19	9.4	23	5.3	23	6.9	38	8.9
قلقيلية	9	2	10	2.4	10	2.7	12	2.7	16	4.8	11	2.6
سلفيت	7	1.5	13	3.2	4	1.0	3	0.7	9	2.7	14	3.3
طوباس	–	–	–	–	–	–	–	–	8	2.4	0	0
المجموع	454	100	412	100	349	100	437	100	333	100	428	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات، 2010.

شكل 24: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الأول لعام 2010 (%)

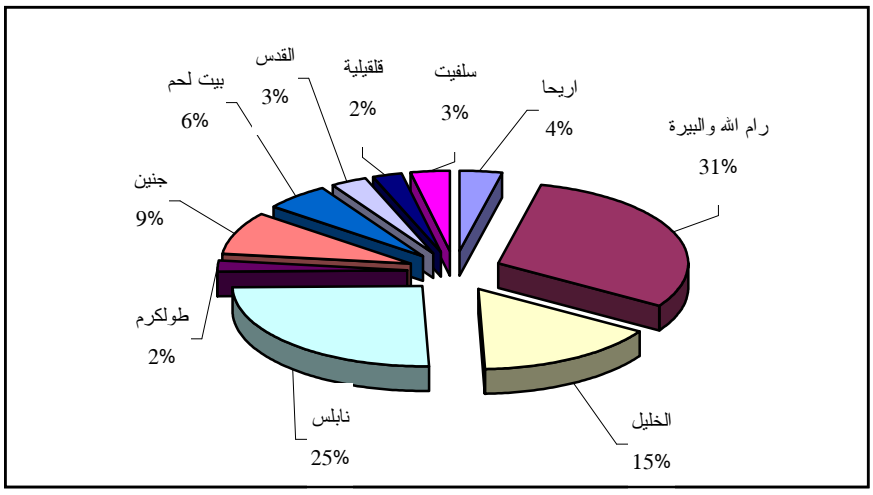

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة تسجيل الشركات 2010.

6-2 رخص الأبنية

إن عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري في قطاع الإنشاءات. ويتأثر عدد رخص الأبنية الصادرة بشكل كبير بالعوامل الجوية والأجواء المناخية وحالة الطقس خلال الفترة الزمنية. ولذلك هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة. يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. ويتوجب أخذ هذا بعين الاعتبار عند المقارنة الفصلية. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص بنائها.

تشير إحصاءات رخص الأبنية إلى ارتفاع عدد رخص البناء خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2009 بنسبة 33% في الضفة الغربية. ولا تتوفر بيانات حول رخص البناء في غزة.

بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من العام 2010 حوالي 664 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 27% عن الربع المناظر من العام 2009. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة بشكل كبير خلال الربع الثاني من العام 2010 إلى 1,976 وحدة سكنية مقارنة مع 1,485 وحدة سكنية في الربع الثاني من العام السابق، بارتفاع مقداره 33%. كذلك ارتفعت مساحة تلك الوحدات بنسبة 21%. كما وارتفع عدد الوحدات السكنية القائمة المرخصة إلى 420 وحدة في الربع المناظر من العام 2009 (انظر جدول 29).

جدول 29: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الأراضي الفلسطينية خلال الأرباع: الأول 2009- الربع الثاني 2010

		الربع الأول 2009*	الربع الثاني 2009*	الربع الثالث 2009*	الربع الرابع 2009*	الربع الأول 2010*	الربع الثاني 2010*
مجموع الرخص الصادرة		**1,219**	**1,309**	**1,296**	**1,482**	**1,528**	**1,741**
مبنى سكني		1,052	1,144	1,135	1,296	1,330	1,470
مبنى غير سكني		167	165	161	186	198	271
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**469.2**	**522.9**	**510.3**	**593.7**	**531.4**	**663.9**
الوحدات السكنية المرخصة							
وحدات جديدة	عدد	1,266	1,485	1,311	1,668	1,513	1,976
	مساحة (ألف م^2)	245.6	311.2	241.4	297.8	293.2	375.6
وحدات قائمة	عدد	261	322	495	423	461	420
	مساحة (ألف م^2)	74.3	85.6	88.5	74.5	95.4	74.4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.
* الأرباع للضفة الغربية فقط ولا تشمل قطاع غزة.

6-3 استيراد الإسمنت

تتشابه العوامل التي توثر في رخص الأبنية مع تلك التي تتعلق بكمية الاسمنت المستوردة، لذا فإن ما ينطبق على إحصاءات رخص الأبنية ينطبق إلى حد ما على إحصاءات الاسمنت. تشير البيانات إلى ارتفاع كمية الأسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2010 بنسبة 9.5% مقارنة بالربع الأول من العام 2009 لتبلغ نحو 301,385 طن[20]. وازدادت كمية الاسمنت المستورد خلال الربع الثاني إلى 368,665 طن بزيادة مقدارها 22% عن الربع الاول. ويعزى ذلك إلى حلول فصل الصيف وبالتالي انتعاش حركة الإنشاءات.

[20] بيانات كمية الأسمنت المستورد إلى قطاع غزة غير متوفرة

جدول 30: كمية الاسمنت المستوردة الى الضفةالغربية للربعين الاول والثاني من العامين 2009 و2010

الفترة	الكمية
الربع الأول 2009	275,269
الربع الثاني 2009	361,430
الربع الأول 2010	301,385
الربع الثاني 2010	368,665

المصدر: الشركة الفلسطينية للخدمات التجارية

4-6 النشاط الفندقي

شهد النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن منذ بداية العام 2007. وفي الربع الثاني من العام 2010، سجل النشاط الفندقي ارتفاعا بعدد النزلاء مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ولا يزال قطاع السياحة يعاني من التذبذب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب استمرار اجراءات التقييد الإسرائيلية، والاضطرابات الأمنية المختلفة.

بلغ إجمالي عدد الفنادق في الأراضي الفلسطينية 126 فندقاً، تشمل الفنادق العاملة والمغلقة مؤقتاً. ويختلف عدد الفنادق العاملة منها حسب الشهر، فقد كان هناك 94 فندقاً عاملاً في شهر حزيران 2010، يتوفر فيها 4,804 غرفة، وتضم 10,266 سريراً (انظر شكل 25). وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010 ما مجموعه 140,009 نزيلاً، منهم 9.6% من الفلسطينيين، و41.7% من دول الاتحاد الأوروبي. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010 يتبين أن هناك ارتفاعا في عدد النزلاء بنسبة 13.7%، وبالمقارنة مع الربع الثاني 2009 فقد ارتفع عدد النزلاء بنسبة 42.3%.

شكل 25: عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الربع الثاني، 2007-2010

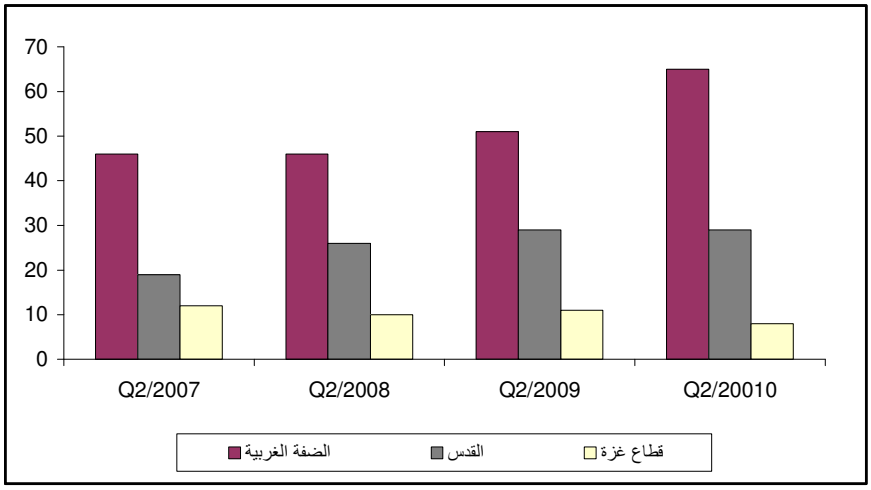

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009. مسح النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. الربع الثاني 2007-2010.

بلغ متوسط إشغال الغرف في الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 1,648 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 34.3% من الغرف المتاحة، (انظر شكل 26). يتركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 46.0% من مجموع النزلاء، يليها فنادق جنوب ووسط الضفة الغربية وبنسبة 35.4% و16.3% على التوالي. أما نسبة نزلاء الفنادق في شمال الضفة الغربية فقد بلغ 2.1%، في حين بلغت 0.2% في فنادق قطاع غزة.

شكل 26: نسبة إشغال الغرف الفندقية خلال الربع الثاني، 2007-2010

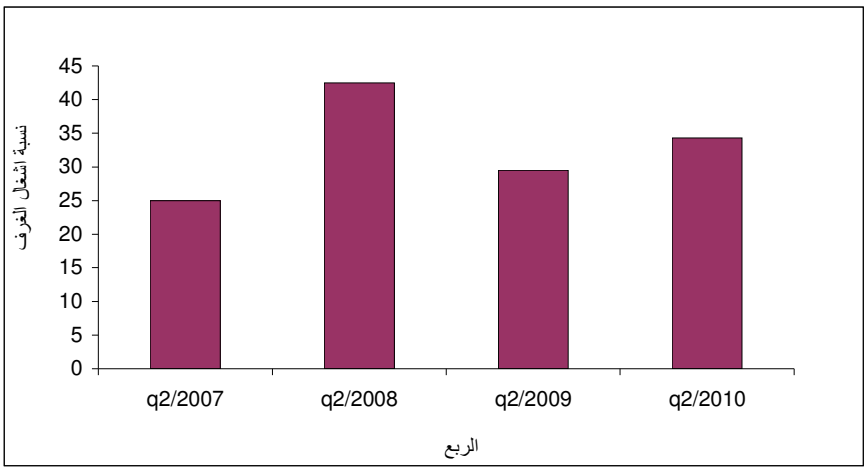

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الأول 2007-2010.

بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 318,371 ليلة خلال الربع الثاني 2010. وشكلت ليالي المبيت للنزلاء الفلسطينيين ما نسبته 9% والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي 44% من إجمالي عدد ليالي المبيت، بينما بلغت نسبة ليالي المبيت للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 13%. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع ذات الربع من العام 2009 يتبين أن هناك ارتفاعا بعدد ليالي المبيت خلال الربع الثاني بنسبة 32.7%، أما بالمقارنة مع الربع الأول من العام 2010، فقد شهد عدد ليالي المبيت ارتفاعاً بنسبة 12%.

بلغ معدل مدة الإقامة خلال الربع الأول في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.3 ليلة لكل نزيل، ووصل أعلى معدل لمدة الإقامة للنزلاء 2.8 ليلة لكل نزيل وذلك في جنوب الضفة الغربية. أما في مناطق شمال ووسط الضفة الغربية فقد بلغت 1.6، و2.2 ليلة لكل نزيل على التوالي. وبلغ متوسط مدة الإقامة في منطقة القدس 1.9 ليلة لكل نزيل، وفي منطقة غزة 1.4 ليلة لكل نزيل (انظر جدول 31).

جدول 31: نسبة التغير في المؤشرات الفندقية خلال الربع الثاني 2010، مقارنة مع الربع الأول 2010، والربع الثاني 2009

المؤشر	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الأول 2010	نسبة التغير(%) مقارنة مع الربع الثاني 2009
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	*(1.1)	3.3
متوسط عدد العاملين خلال الربع	*(5.3)	14.6
عدد النزلاء	13.7	42.3
عدد ليالي المبيت	11.8	32.7
متوسط إشغال الغرف	6.0	30.2
متوسط إشغال الأسرة	10.6	32.7
نسبة إشغال الغرف %	10.6	16.3
نسبة إشغال الأسرة %	15.2	18.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية- الربع الثاني 2010.

* الأرقام بين الأقواس سالبة

صندوق 4: الاستثمارات الأجنبية في فلسطين

قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بإجراء مسح للاستثمارات الأجنبية هو الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية. وغطى المسح جميع الشركات الهادفة للربح في الأراضي الفلسطينية (باستثناء المؤسسات غير المالية في قطاع غزة) الفترة 2008-2009.

ميز المسح بين المستثمر المباشر (الذي يمتلك 10% أو أكثر من رأسمال المؤسسة التي استثمر فيها) ومستثمر الحافظة (أقل من 10% من رأسمال المؤسسة). وغطى المسح أنواع الاستثمار الأجنبي المختلفة: استثمار في العملة والودائع، في القروض، الائتمانات التجارية، إضافة إلى أصول والتزامات أخرى.

توصل المسح إلى أن إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية في فلسطين بلغ 1,586 مليون دولار في نهاية العام 2009. وهذا رقم يزيد بمقدار 18% عن الاستثمارات الأجنبية في العام الذي سبقه 2008. ولقد بلغت أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر 1,157 مليون دولار في العام 2009. في حين بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية في الحافظة 338 مليون دولار.

بالمقابل بلغت الاستثمارات الفلسطينية في الخارج 5,278 مليون دولار في نهاية 2009. وتوزعت هذه بين استثمارات مباشرة (457 مليون) واستثمارات حافظة (187 مليون)، إلى جانب مبلغ كبير نسبياً للودائع في الخارج (2,908 مليون دولار).

ويستفاد من المسح أيضاً أن الأصول الاحتياطية الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية بلغت 1,027 مليون دولار في العام 2009، بزيادة بمقدار 4.8% عن مستواها في العام الأسبق.

النتائج الرئيسية لمسح الاستثمارات الاجنبية عام 2009

مليون دولار

المؤشر	2008	2009
أرصدة الاستثمارات المباشرة الفلسطينية في الخارج	389.4	457.6
أرصدة الاستثمارات الحافظة الفلسطينية في الخارج	221.3	178.5
الاستثمارات الأخرى	3,723.0	3,615.0
منها أرصدة الودائع الفلسطينية في الخارج	3,321.6	2,908.3
أرصدة الأصول الاحتياطية	980.1	1,027.2
مجموع الأصول*	**5,313.8**	**5,278.3**
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية	858	1,157.4
أرصدة استثمارات الحافظة الأجنبية في المؤسسات الفلسطينية	326.7	338.2
الاستثمارات الأخرى:	159.1	90.5
منها ارصدة ودائع غير المقيمين في فلسطين	142.7	73.8
مجموع الخصوم**	**1,343.8**	**1,586.1**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النشرة الإلكترونية، العدد 50.

* الأصول: الاستثمارات الفلسطينية في الخارج

** الخصوم: الاستثمارات الاجنبية في المؤسسات الفلسطينية

من ناحية أخرى، شهد سوق الاستثمارات الأجنبية في الضفة الغربية حراكاً مهماً في أواسط العام 2010. إذ أعلنت شركة""أبراج كابيتال" كبرى شركات الاستثمار في الشرق الأوسط عن افتتاح مكتب لإدارة صندوق لها في رام الله في شهر آب. وهذا المكتب هو الثامن للشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. و سيكون من مهمة هذا المكتب إدارة صندوق استثمار قامت شركة أبراج بتأسيسه بالتعاون مع

صندوق الاستثمار الفلسطينيPIF . وتم إطلاق اسم "صندوق النمو الفلسطيني" PGF على هذا الصندوق الذي يبلغ رأس ماله 50 مليون دولار أمريكي.[21] ولقد ساهم صندوق الاستثمار الفلسطيني بمبلغ 15 مليون دولار و بنك فلسطين ب 5 مليون في رأس مال الصندوق.

يهدف صندوق النمو الفلسطيني إلى تعريف وإدارة و تنفيذ مشاريع دعم واستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة SMEs في الأراضي الفلسطينية. ويطمح الصندوق إلى دعم و/أو تأسيس 20–25 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً خلال السنوات الأربع القادمة.[22]

من ناحية ثانية تخطط شركة "سراج" إلى إطلاق صندوق خاص بها للاستثمار في الأراضي الفلسطينية. ومن المعلوم أن "سراج" هي شركة تابعة لمجموعة "مسار" الدولية. وهي بدورها شركة قابضة مقرها في رام الله ولها 15 فرعاً في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإضافة إلى أوروبا الشرقية. وتصب نشاطات الشركة الرئيسية في مجال خدمات التنمية العقارية والمالية والاستثمارية فضلاً عن نشاطات تنمية الأعمال التجارية.[23]

7- الأسعار والقوة الشرائية[24]

7-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع السابق. وهذا الارتفاع المتهاود في الرقم القياسي هو استمرار للنزعة منذ بداية العام 2010. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني من العام 2010 هي ارتفاع أسعار مجموعة "السلع والخدمات المتنوعة" إذ ازدادت أسعار هذه المجموعة بنسبة 1.54%. كذلك ارتفاع أسعار النقل والمواصلات (بنسبة 1.11%). كما سجلت مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية ارتفاعاً بنسبة 0.81%. وارتفعت أسعار مجموعة خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق بنسبة 0.74%. أما أسعار مجموعة المواد الغذائية فقد شهدت انخفاضاً مقداره 0.49% (انظر جدول 32). من الجدير بالذكر أن انخفاض مؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق الفلسطينية ما هو إلا مرآة لمؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية. إذ انخفض مؤشر أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية من 169 نقطة خلال الربع الاول من العام 2010 إلى 164 نقطة خلال الربع الثاني من العام نفسه[25].

وعلى مستوى أسعار بعض السلع الاستهلاكية، فقد شهدت تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2010. يستعرض الجدول (33) حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة بالربع السابق:

[21] انظر: http://www.abraaj.com/mediacenter/Files/Abraaj-Capital-Opens-Palestine-Office_ara.pdf

[22] انظر: http://www.pif.ps/index.php?lang=eng&page=1274182035136

[23] انظر: http://www.massar.com/aboutus.php

[24] قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، عملاً بالمعايير الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2004. وقد تم اختيار تلك السنة على أساس كونها الأكثر استقراراً من بين السنوات عقب الانتفاضة الثانية. كما تم استخدام تصنيف آخر للسلع وهو تصنيف "الاستهلاك الفردي حسب الغرض" الصادر عن الاتحاد الأوروبي (COICOP) الذي يعتمد تصنيف المجموعات إلى اثنتي عشرة مجموعة رئيسية بدلاً من عشر مجموعات، إضافة إلى تغير توزيع بعض السلع داخل بعض المجموعات.

[25] منظمة الغذاء والزراعة، http://www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex/en/

جدول 32: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع الأول من العام 2010 والربع المناظر من العام السابق (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	نسب الربع الثاني 2010 عن الربع الأول 2010	نسب الربع الثاني 2010 عن الربع الثاني 2009
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(0.49)	2.88
المشروبات الكحولية والتبغ	0.03	8.17
الأقمشة والملابس والأحذية	0.81	4.42
المسكن ومستلزماته	0.17	7.19
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	0.04	3.95
الخدمات الطبية	(0.07)	1.45
النقل والمواصلات	1.11	3.47
الاتصالات	0.05	(2.52)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.09	1.83
خدمات التعليم	0.01	8.63
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	0.74	3.43
سلع وخدمات متنوعة	1.54	4.49
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	0.06	3.77

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

جدول 33: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثاني 2010 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثاني عن الربع الأول (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	4.37
أسعار الوقود المنزلي	0.17
الخضراوات	0.50
اللحوم الطازجة	0.91
السكر	(4.88)
الأرز	(6.42)
الدواجن الطازجة	(1.26)
الطحين	(1.24)
منتجات الألبان والبيض	(0.20)
الفواكه الطازجة	(2.41)

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سجلت أسعار المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات أعلى نسبة ارتفاع خلال الربع الثاني وصلت إلى 4.37%. بينما سجل الارز والسكر اعلى نسبة انخفاض خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة مع الربع السابق وصلت إلى 6.42% و4.88% على التوالي. تجدر الإشارة إلى ان أسعار السكر في السوق العالمية انخفضت من 334 نقطة

خلال الربع الاول 2010 إلى 224 نقطة خلال الربع الثاني. كما انخفضت أسعار الحبوب في السوق العالمية من 164 إلى 153 نقطة خلال الفترة نفسها.

7-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) ارتفاعاً بنسبة 0.73% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع الأول (انظر شكل 28). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 1.68%، والتي تشكل 35% في سلة أسعار المنتج. كذلك ارتفعت أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.24%، والتي تشكل 63.5% من سلة أسعار المنتج. بينما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر انخفاضاً مقداره 1.09% خلال الربع الثاني من العام 2010 بالمقارنة مع الربع الأول، والتي تشكل 1.30% في سلة أسعار المنتج.

يعود السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار بعض الأنشطة الرئيسية لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محليا والسلع المصدرة بنسبة 0.79% 0.31% على التوالي. وتجدر الإشارة أن أسعار المنتج خلال الربع الثاني 2010 ارتفعت بمقدار 3.13% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي.

شكل 28: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار المنتج في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 – الثاني 2010 (سنة الأساس 2007=100)

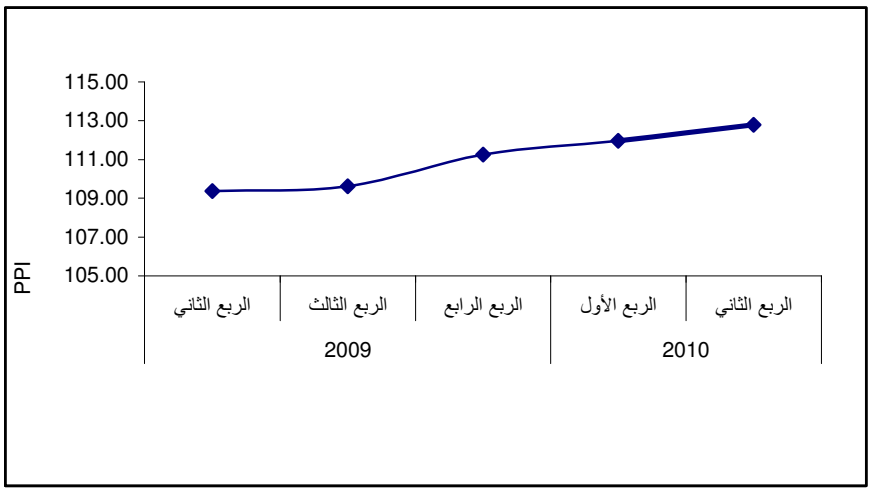

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار المنتج، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

أما أسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ ويشمل سعر الجملة ضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) فقد سجل ارتفاعاً بمقدار 0.39% خلال الربع الثاني من العام 2010 مقارنة بالربع الأول (انظر شكل 29). نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 0.91%، والتي تشكل 29% في سلة أسعار الجملة. كذلك ارتفعت أسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.18%، والتي تشكل 70% في سلة أسعار الجملة. بينما شهدت أسعار سلع التعدين والمحاجر انخفاضاً مقداره 0.46% خلال الربع الثاني من العام 2010 بالمقارنة مع الربع الأول، والتي تشكل أهميتها النسبية 0.90% في سلة أسعار الجملة. سجل فهرس سعر الجملة ارتفاعاً بمقدار 3.23% بين الربع الثاني من العام الحالي والربع المناظر في العام السابق.

يعود السبب الرئيسي لارتفاع أسعار بعض الأنشطة الرئيسية لارتفاع أسعار كل من السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة بنسبة 0.39% 0.21% على التوالي. أي ان ارتفاع أسعار المنتجات المحلية الصنع كان أعلى من المنتجات المستوردة.

شكل 29: الاتجاه العام لحركة الأرقام القياسية لأسعار الجملة في الأراضي الفلسطينية للأرباع: الثاني 2009 – الثاني 2010 (سنة الأساس 2007= 100)

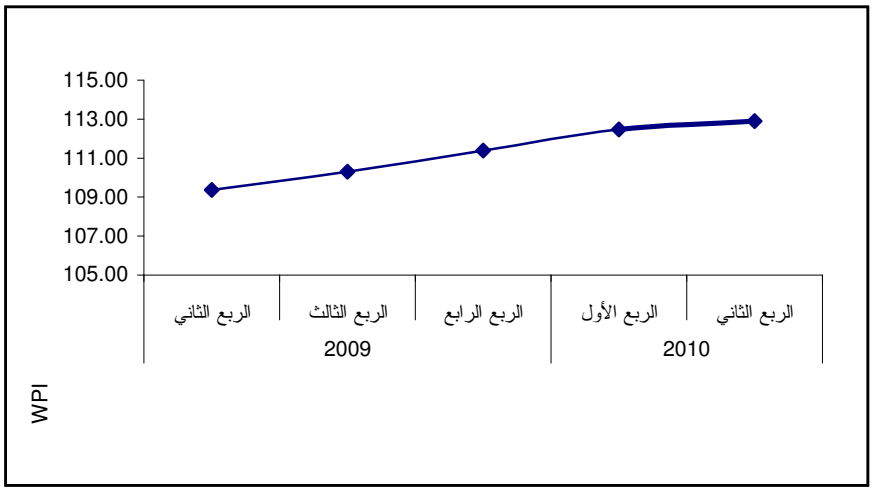

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
ملاحظة: قام الجهاز المركزي للإحصاء بتحديث سنة الأساس في حساب الرقم القياسي لأسعار الجملة، عملاً بالتوصيات الدولية، حيث تم الانتقال من سنة 1996 إلى سنة 2007.

3-7 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء في الأراضي الفلسطينية. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2010 ارتفاعاً بنسبة 1.83% مقارنة مع الربع الاول. وهذا الرقم أعلى من الزيادة في الربع الاول والتي بلغت أقل من نصف في المائة (انظر جدول 34)[26].

جدول 34: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
كانون ثاني 2010	107.72	0.24	
شباط 2010	108.00	0.26	
آذار 2010	108.17	0.16	
متوسط الربع الأول 2010	107.97		0.49
نيسان 2010	110.55	2.20	
أيار 2010	110.04	(0.47)	
حزيران 2010	109.23	(0.73)	
متوسط الربع الثاني 2010	109.94		1.83

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.
* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

[26] بيانات قطاع غزة غير متوفرة

جدول 35: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2010 والربع الثاني من العام 2010 (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
كانون ثاني 2010	106.02	(0.14)	
شباط 2010	105.72	(0.29)	
آذار 2010	106.79	1.01	
متوسط الربع الأول 2010	106.18		0.52
نيسان 2010	107.93	1.07	
أيار 2010	107.99	0.05	
حزيران 2010	107.59	(0.37)	
متوسط الربع الثاني 2010	107.84		1.56

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

4-7 أسعار العملات وعلاقتها بالقدرة الشرائية

لا تزال حركة أسعار صرف العملات الرئيسة المتداولة في السوق الفلسطيني تتسم بتذبذب نسبي واضح. إذ استعاد الدولار خلال الربع الثاني من 2010 ما يعادل 2.9% من قيمته مقابل الشيكل، وذلك وعلى عكس الربع الأول من نفس العام الذي فقد فيه نحو 1.2% من قيمته أمام الشيكل. ونظراً لارتباط الدينار الأردني بنظام الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي، فقد انعكس التحسن النسبي في وضع الدولار على وضع الدينار الذي استعاد هو الآخر ما يعادل 3.1% من قيمته مقابل الشيكل مقارنة مع الربع الأول الذي فقد فيه ما يعادل 1.3% من قيمته. أما على المستوى النصف سنوي، فقد استعاد الدولار نحو 1.7%، والدينار الأردني حوالي 1.8% من قيمتهما أمام الشيكل. الأمر الذي أسهم في تحسن نسبي في القدرة الشرائية لكل من الدولار والدينار في السوق الفلسطيني خلال تلك الفترة.

ترتبط القدرة الشرائية لعملة إذن عكسياً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، وطردياً بسعر صرفها[27]، فعلى سبيل المثال تنخفض قدرة وحدة العملة على الشراء كلما ارتفع (CPI)، أي شراء كميات أقل من السلع والخدمات بوحدة العملة. في حين تزداد قدرة وحدة العملة على الشراء كلما زاد سعر صرف الدولار، أي شراء كميات أكبر من السلع والخدمات بوحدة العملة. وفي المحصلة، فإن القدرة الشرائية للدولار أو الدينار تعتمد (في ظل افتراض ثبات الدخل) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) المقاس بالشيكل الإسرائيلي، وسعر صرف العملة مقابل الشيكل الإسرائيلي، في حالة الأراضي الفلسطينية. وعليه يمكن قياس القوة الشرائية للعملة بشكل دوري منتظم، شهري أو ربع سنوي، من خلال جمع نسب التغير في الأشهر المكونة للفترة المعنية.

شهد الربع الثاني من 2010 تحسناً نسبياً في القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 2.5%، مقارنة مع تراجع بحوالي 0.9% في الربع الأول من عام 2010، وتراجع بنحو 6.2% في الربع الثاني من عام 2009. كما طرأ تحسن نسبي أيضاً على القوة الشرائية للدينار الأردني، التي

[27] تعرّف القدرة الشرائية بأنها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه من نقود". وتعتمد هذه القدرة الشرائية على دخل المستهلك والتغير فيه، وعلى التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار "سلة" من السلع والخدمات الأساسية الذي يتم من خلالها احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك– CPI). وفي حالة فلسطين، يستخدم المواطن الفلسطيني عملات الشيكل، والدولار، والدينار لغايات التداول، في حين يقاس الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) بالشيكل، وبالتالي فإن سعر صرف عملتي الدولار والدينار مقابل الشيكل يؤثر أيضاً في تحديد القوة الشرائية (القدرة الشرائية للعملة= التغير في سعر صرف العملة – التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI).

ارتفعت خلال الربع الثاني من عام 2010 بحوالي 2.7%، مقارنة مع تراجع بنحو 1% في الربع الأول من نفس العام، وتراجع بنحو 5.8% في الربع الثاني من عام 2009. وهذا يعني أنه أصبح بإمكان المواطن الذي يتعامل في السوق الفلسطيني بالدولار الأمريكي و/أو الدينار الأردني الحصول على كميات أكبر من السلع والخدمات خلال الربع الثاني بنفس الدخل الذي كان متاحاً له في الربع السابق.

بشكل عام، شهدت الشهور الستة الأولى من العام الحالي تحسناً نسبياً في القدرة الشرائية لكل من الدولار الأمريكي والدينار الأردني بما يعادل 1.6% للدولار، وحوالي 1.7% للدينار الأردني (انظر الجدول 36).

جدول 36: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي والتغيير في القوة الشرائية

الشهر	التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) (%)	الدولار الأمريكي			الدينار الأردني		
		متوسط سعر الصرف (شيقل)	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف (شيقل)	معدل التغير (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
كانون الأول 2007	0.34	3.8952	(0.85)	(1.19)	5.5241	(0.96)	(1.30)
كانون الأول 2008	0.52-	3.8276	(1.32)	(0.80)	5.4427	(0.51)	0.01
كانون الثاني 2009	0.71-	3.9012	1.92	2.63	5.5107	1.08	1.79
شباط	0.02-	4.1074	5.29	5.31	5.7726	4.92	4.95
آذار	1.05	4.1626	1.34	0.29	5.8710	1.71	0.65
نيسان	0.22-	4.1877	0.60	0.82	5.8972	0.45	0.67
أيار	0.41	4.0736	(2.73)	(3.13)	5.7456	(2.57)	(2.98)
حزيران	0.35	3.9276	(3.58)	(3.93)	5.5678	(3.09)	(3.44)
تموز	0.60	3.8989	(0.73)	(1.33)	5.4997	(1.22)	(1.82)
آب	1.11	3.8291	(1.79)	(2.90)	5.4006	(1.80)	(2.91)
أيلول	0.54	3.7701	(1.54)	(2.08)	5.3174	(1.54)	(2.08)
تشرين الأول	0.05-	3.7242	(1.22)	(1.17)	5.2530	(1.21)	(1.16)
تشرين الثاني	0.63	3.7710	1.26	0.63	5.3189	1.26	0.63
كانون الأول	0.58	3.7874	0.43	(0.15)	5.3476	0.54	(0.04)
كانون الثاني 2010	0.06	3.7173	(1.85)	(1.91)	5.2430	(1.96)	(2.02)
شباط	0.27-	3.7480	0.83	1.10	5.2864	0.83	1.10
أذار	0.03-	3.7431	(0.13)	(0.10)	5.2794	(0.13)	(0.10)
نيسان	0.05	3.7086	(0.92)	(0.97)	5.2308	(0.92)	(0.97)
أيار	0.08	3.7880	2.14	2.06	5.3427	2.14	2.06
حزيران	0.24	3.8512	1.67	1.43	5.4422	1.86	1.63

المصدر: تم احتساب الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* الأرقام بين الأقواس هي سالبة.

شكل 30:التغير الشهري في القوة الشرائية للدولار والدينار في الأراضي الفلسطينية

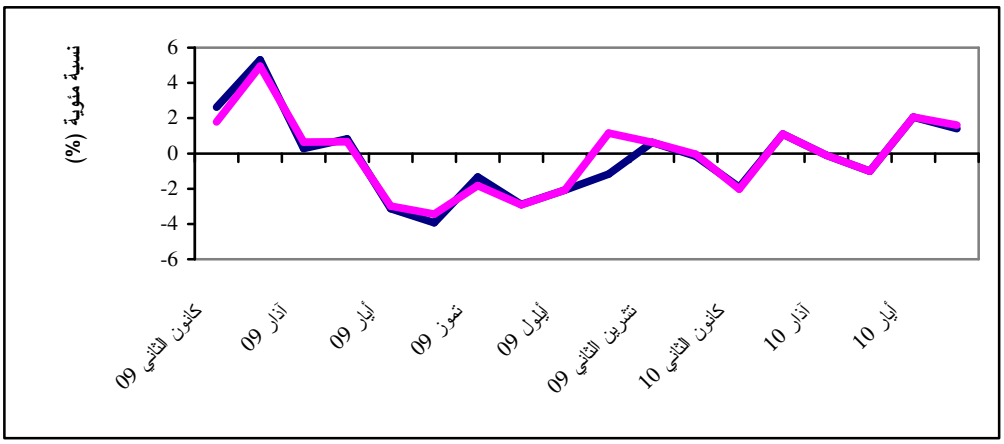

المصدر: احتسبت الأرقام بناء على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

صندوق 5: صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع

نشرت مجلة "تطورات اقتصادية حديثة" التي يصدرها "بنك إسرائيل"، وهو البنك المركزي في إسرائيل، دراسة تحلل أرقام صادرات إسرائيل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة[28]. وتدعي الدراسة أن أخذ القيمة الأسمية لصادرات إسرائيل إلى أراضي السلطة الفلسطينية يعطي انطباعاً خاطئاً حول أهمية هذه الصادرات بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. ذلك لأن دور هذه الصادرات في خلق قيمة مضافة وفي تشغيل اليد العاملة في إسرائيل محدود للغاية.

بلغت قيمة إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية بطبيعة الحال) نحو 3.2 مليار دولار (12 مليار شيكل) في العام 2008. وهذا الرقم تم التوصل إليه على أساس حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية كما تقول الدراسة. ولكن نسبة كبيرة من هذه الصادرات هي مجرد إعادة تصدير (أي بضائع وسلع مستوردة أصلاً إلى إسرائيل وليست مصنوعة في إسرائيل)، ونسبة أخرى كبيرة هي بضائع وسلع ذات قيمة مضافة متدنية. ولهذه الأسباب تقترح الدراسة أن تقدير القيمة المضافة محلياً للصادرات الإسرائيلية إلى الفلسطينيين يعطي فكرة أكثر دقة عن أهمية التجارة مع الضفة والقطاع للاقتصاد الإسرائيلي.

تقول الدراسة أن 58% من القيمة الإجمالية للصادرات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع (7 مليار شيكل) هي عبارة عن مبيعات لشركات تجارية إسرائيلية (20% من الصادرات هي عبارة عن نفط ومشتقاته). أما صادرات الكهرباء والماء فلقد استقطعت 12% من إجمالي الصادرات. في حين بلغت حصة الشركات الصناعية نحو 15% فقط (انظر الشكل).

توصلت الدراسة إلى أن مبيعات الشركات الصناعية والزراعية والمصرفية بالإضافة إلى شركات النقل والمواصلات الإسرائيلية للضفة والقطاع في 2008 لم تولّد قيمة مضافة للاقتصاد الإسرائيلي تزيد على 0.15% من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل. أما بالنسبة للشركات الصناعية فقط فلقد أدت صادراتها إلى الضفة والقطاع إلى توليد قيمة مضافة تبلغ 0.6% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الصناعي الإسرائيلي (نحو 540 مليون شيكل). هذه القيمة المضافة المحدودة نسبياً ترجمت نفسها بأقل من 3,000 فرصة عمل للاقتصاد الإسرائيلي.

وتتابع الدراسة، لتأكيد ضآلة اعتماد إسرائيل على التصدير للضفة والقطاع، إلى أن نسبة المبيعات للضفة والقطاع من إجمالي مبيعات الشركات الإسرائيلية هي أقل من 1%. الاستثناء الوحيد هو مبيعات الكهرباء والماء حيث تمثل الصادرات للضفة والقطاع 4.8% من

[28] ''Recent Economic Developments'', No. 128, May-August 2010. Bank of Israel.

إجمالي مبيعات هذا القطاع. ولكن الدراسة تقول أن مبيعات الماء والكهرباء إلى الفلسطينيين تشكل عبئاً لأن طاقة الإنتاج في هذه المجالات محدودة.

يجدر الانتباه إلى أن الأرقام التي توصلت إليها الدراسة ليست دقيقة، لا بل إن هامش الخطأ فيها قد يكون كبيراً. ذلك لأن الدراسة تفترض ضمناً أن كامل مبيعات الشركات التجارية الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع هي عبارة عن سلع وبضائع مستوردة من الخارج. أي أنها لا تأخذ بالاعتبار أن الشركات التجارية الإسرائيلية تبيع بضائعاً إسرائيلية الصنع أيضاً (زراعية وصناعية وخدمات) إلى الضفة والقطاع. كذلك لا تأخذ الدراسة بعين الاعتبار دور المبيعات التجارية في خلق فرص عمل وقيمة مضافة في إسرائيل. من جهة ثانية هناك البضائع والسلع التي تستوردها الضفة والتي لا تمر عبر قنوات المقاصة وهي على الأرجح كبيرة. أخيراً، صحيح أن صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع تمثل حصة ضئيلة من إجمالي صادراتها (نحو 3% خلال 2001–620)، ولكن هذه النسبة أعلى (أو قريبة جداً) من حصة دول مثل ألمانيا أو المملكة المتحدة أو هولندا أو فرنسا من الصادرات الإسرائيلية. ولا شك أن المبيعات للضفة والقطاع أكثر أهمية مما تدعي الدراسة بالنسبة لبعض النشاطات الاقتصادية الفرعية في إسرائيل، خصوصاً نشاطات التقنية المتدنية والتي ما تزال تتمتع ببعض الحمائية التجارية.

توزيع صادرات إسرائيل إلى الضفة والقطاع حسب شركات الإنتاج (%)
(اجمالي الصادرات في 2008 بلغ 12 مليار شيكل)

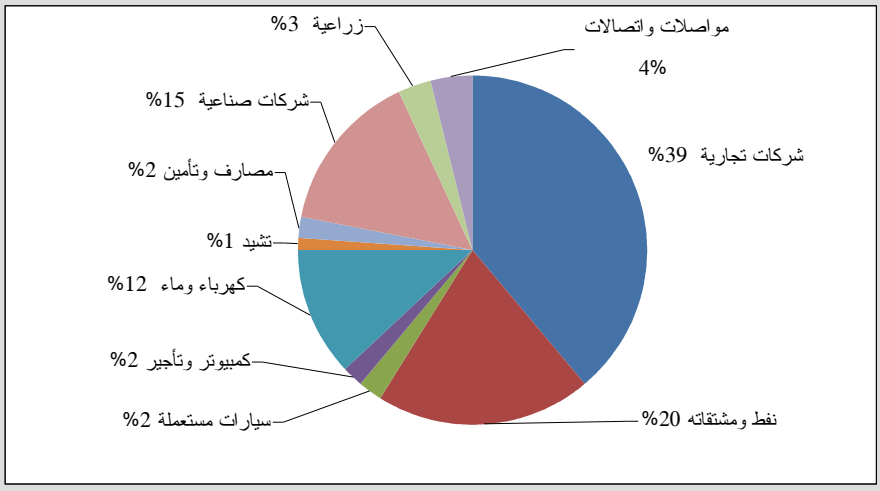

المصدر: ''Recent Economic Developments'', No. 128, May-August 2010. Bank of Israel

8- البيئة القانونية والتشريعية

كان النصف الثاني من العقد الحالي، فترةً معقدةً ومليئةً بالإشكاليات السياسية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية. فعلى إثر الانتخابات التشريعية في العام 2006، والتي أفضت إلى حصول حركة حماس على أغلبية برلمانية، قامت إسرائيل باعتقال عدد كبير من النواب المنتخبين، مما شكل عقبة كبيرة وجدية أمام ممارسة المجلس التشريعي لدوره وصلاحياته. حال اعتقال عدد كبير من النواب دون الوصول إلى النصاب القانوني المطلوب لعقد الجلسات. ثم جاء الانقسام السياسي الفلسطيني ليقوض عمل المجلس بشكل تام. ودار–ولا زال يدور– جدال سياسي وقانوني كبير حول قانونية عقد الجلسات، وفترة ولاية المجلس وصلاحياته، وغير ذلك من الأمور.

وطوال فترة الانقسام، حاول بعض النواب تفعيل دور المجلس، وعقدوا اجتماعاً في مقر المجلس في مدينة رام الله، حضره ممثلو الكتل البرلمانية–ما عدا نواب كتلة التغير والإصلاح– وتم الاتفاق على تشكيل ثلاث هيئات (هيئة ممثلي الكتل والقوائم، الاجتماع الدوري العام، مجموعات العمل البرلمانية)[29]، وتوزيع المهمات والنشاطات فيما بينها. ولكن نشاطات هذه اللجان اقتصرت على عقد لقاءات مع بعض الوزراء وممثلي السلطة التنفيذية لمناقشة بعض القضايا الملحة. لكن هذه الجهود لم تتمكن من إيجاد صيغة لتفعيل الدور التشريعي للمجلس.

واستمرت الأمور على هذا الحال، حتى انتهت قانوناً فترة ولاية المجلس مطلع العام الحالي. وخلال فترة تعطل عمل المجلس ومن ثم انتهاء ولايته، لجأ رئيس السلطة التنفيذية إلى استخدام صلاحياته الدستورية المنصوص عليها في المادة (43) من القانون الأساسي المعدل لعام 2003، حيث تعطيه هذه المادة صلاحية إصدار قرارات لها قوة القانون، في غير أدوار انعقاد المجلس التشريعي وفي حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير، على أن تعرض على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها لإقرارها. لكن، يرى بعض الحقوقيين والمتابعين للشأن السياسي والتشريعي (يشاركهم في الرأي بعض أعضاء الكتل البرلمانية[30]) بأن "هناك حالة من التوسع والتساهل في سن القوانين وإصدارها في غياب البرلمان، بالرغم من انتفاء متطلبات الضرورة الملحة التي لا تحتمل التأخير التي يؤكد عليها القانون الأساسي كشرط لإصدار قوانين استثنائية من قبل السلطة التنفيذية"[31]، مما يمكن اعتباره خروجاً عن روح القانون الأساسي.

ولربما نجد في فترة الربع الثاني من هذا العام ما يدلل على حالة التوسع والتساهل المشار إليها سابقا. أصدر رئيس السلطة 7 قرارات لها قوة القانون في الفترة من آذار– حزيران 2010. أهمها القرار بقانون بشأن حظر منتجات المستوطنات الذي يهدف إلى مكافحة منتجات وخدمات المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية، ودعم وترويج المنتجات الوطنية بدلاً منها. وقد أناط القرار بالمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك مهام الإشراف على تنفيذه، كما استحدث القانون "صندوق الكرامة الوطنية لتمويل التمكين الذاتي ومكافحة وحظر منتجات المستوطنات". والقرار بقانون بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع حيث استبدل مسمى قانون الكسب غير المشروع بقانون مكافحة الفساد كما عدل القانون كل من المواد (3)، (6)، (8)، المتعلقة بعمل وهيكلية واختصاصات هيئة الكسب غير المشروع، كما عدل كل من المادة (1) و(2) والتي تحدد الخاضعين لإحكام القانون. وفيما يلي جدول يوضح هذه القرارات بقوانين وتاريخ صدورها:

قرار بقانون	تاريخ الصدور
قرار بقانون رقم (1) لسنة 2010 بشأن المصادقة على تعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع	2010/03/09
قرار بقانون رقم (2) لسنة 2010 بشأن المصادقة على قرار تحديد الراتب والحقوق المالية لرئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية	2010/03/17
قرار بقانون رقم (3) لسنة 2010 بشأن الموازنة العامة للسنة المالية 2010	2010/03/31
قرار بقانون رقم (4) لسنة 2010 بشأن حظر ومكافحة منتجات المستوطنات	2010/04/26
قرار بقانون رقم (5) لسنة 2010 بشأن المصادقة على تعيين رئيس ديوان الموظفين العام	2010/04/26
قرار بقانون رقم (6) لسنة 2010 بشأن سلطة الأراضي	2010/05/19
قرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005	2010/06/20

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظومة القضاء والتشريع الفلسطيني "المقتفي"

[29] الموقع الإلكتروني للمجلس التشريعي الفلسطيني (الضفة الغربية) http://www.pal-plc.org

[30] مقابلة هاتفية مع خالدة جرار، نائب في المجلس التشريعي الفلسطيني

[31] الزعبي، هيثم، السلطة التنفيذية وصون العهدة التشريعية، جريدة القدس، 22 أيار 2010، العدد 14644.

9- الاجراءات الفلسطينية

9-1 الشهداء والجرحى والمعتقلون

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين خلال أشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010 أربعة وعشرين شهيداً. وقد بلغ عدد الجرحى في هذه الفترة 142 جريحاً، 82 منهم في الضفة الغربية، و60 في قطاع غزة. أما المعتقلون، فقد بلغ عددهم 706 منهم 702 في الضفة الغربية، و4 في قطاع غزة (انظر جدول 37).

سقط أربعة شهداء في الضفة الغربية ، وعشرون في قطاع غزة خلال الأشهر الثلاثة. ثلاثة من شهداء الضفة سقطوا في شهر حزيران. أحدهم هو الشهيد أمجد محمد خضر أبو خضير (30 عاماً) من بلدة شعفاط شمال القدس، متزوج وله 4 أبناء، ويعمل في مصنع للعصير والصودا في القدس الغربية. حيث سقط الشهيد في الثاني من حزيران في إطلاق نار متعمد من قبل متطرف يهودي[32]. أما الثاني فهو الأسير محمد عبد السلام عابدين من القدس، الذي استشهد في سجن معبار الرملة في الحادي عشر من شهر حزيران، بعد أكثر من عام قضاه في السجون عانى خلاله من التعذيب والإهمال الطبي المتعمد.[33] أما الثالث فهو المواطن زياد محمد بدوي الجولاني (41 عام) من مخيم شعفاط والذي اغتيل برصاصتين من مسافة قصيرة جدا في وادي الجوز وذلك يوم الجمعة 2010/6/11 خلال مصادمات مع قوات خاصة بعد صلاة الجمعة.[34] الشهيد الرابع من الضفة سقط في شهر تموز واصيب آخر بجراح برصاص قوات الاحتلال على مدخل مستوطنة بركان المحاذية لقرية حارس بمحافظة سلفيت فجر يوم الخميس 2010/7/22، بعد ان اطلقت قوات الاحتلال النار عليهم. وكان الجانب الاسرائيلي قد رفض تسليم الجانب الفلسطيني جثه هذا الشهيد، وتبين فيما بعد أن الشهيد هو بلال محمود أبو لبدة (25 عاما) من محافظة قلقيلية.[35]

أما شهداء قطاع غزة فقد بلغ عددهم 13 شهيدا في شهر حزيران، و4 في شهر تموز، وشهيدين في شهر آب. وتبعاً لمنظمة التضامن الدولية فإن شهداء شهر حزيران هم:[36]

الإسم	العمر	الإسم	العمر
شعيب الاسطل	20	هايل القاضي	
حمادة شهوان	19	حمادة ثابت	20
عرفات عيد		محمد أبو صهيبان	20
فايز الفيلي	21	بسام إبراهيم بدران	32
محمد قويدر	28	إبراهيم الوحيدي	25
عامر عطوة أبو حدايد	23	مواطن أخر مجهول الهوية	
علاء غنام			

شن الطيران الاسرائيلي ليل الخميس 2010/6/24 ثلاث غارات جوية على قطاع غزة اوقعت احدهم جريحا فلسطينيا في غارة على مدينة رفح, جنوب قطاع غزة على الحدود مع مصر، واستهدفت الغارتان الأخريان اللتين لم توقعا ضحايا المطار القديم في جنوب قطاع غزة وبيت حانون بالشمال[37]. وفي يوم الثلاثاء 2010/7/13 استشهدت فلسطينية وجرح عدد من الأشخاص إثر قصف مدفعي لمنزل بمنطقة حجر الديك شرقي مخيم البريج وسط قطاع غزة[38]. وقد قصفت طائرات تابعة لقوات الاحتلال يوم الاثنين 2010/8/2 فجرا منزل قيادي في كتائب القسام في دير البلح وسط قطاع غزة، حيث أسفر القصف عن إصابة 42 مواطنا بجروح بين طفيفة ومتوسطة.[39]

32 http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=167302
33 http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=85288&Itemid=0
34 http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=19070&table=pa_documents&CatId=214
35 http://www.prealmedia.com/ar/index.php?news=25038
36 http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=19070&table=pa_documents&CatId=214
37 http://www.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=86280&Itemid=111
38 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9F96AF2D-7AA2-4888-ABEA-9EFED7F50802.htm
39 http://www.alquds.com/node/277855

جدول 37:الانتهاكات الإسرائيلية في الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010

الحدث	حزيران		تموز		آب		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
الشهداء	3	14	1	4	0	2	24
الجرحى	34	18	29	29	19	13	142
المعتقلون	253	2	231	2	218	0	706
المجموع	290	34	261	35	237	15	872

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للأشهر: حزيران وتموز وآب، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

9-2 عوائق الحركة والتنقل

قامت قوات الاحتلال بوضع الحواجز الدائمة والمؤقتة، وإغلاق المعابر بين محافظات قطاع غزة وإسرائيل، وإغلاق المنافذ الدولية. بلغ عدد الحواجز في الضفة الغربية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب 557، 613، 484 حاجزاً على التوالي. وبلغ عدد المرات التي تم فيها إغلاق المعابر بين محافظات قطاع غزة وإسرائيل 94 مرة في شهر حزيران، و101 في تموز، و96 مرة في آب. أما المنفذ الدولي بين غزة ومصر فقد تم إغلاقه بمعدل 30 مرة في كل شهر من حزيران وتموز وآب. (انظر جدول 38)

جدول 38:الإغلاق الكلي للمنافذ والمعابر مع إسرائيل خلال الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010

العوائق	حزيران	تموز	آب	المجموع
إغلاق المعابر بين غزة وإسرائيل	94	101	96	291
إغلاق المنافذ الدولية بين غزة ومصر	30	31	31	92
المجموع	124	132	127	383

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للأشهر: حزيران وتموز وآب، الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية

http://www.Nad-plo.org:

9-3 الاعتداءات على قطاعي التعليم والصحة

بلغت الاعتداءات على قطاعي الصحة والتعليم في كل من الضفة الغربية والقدس الشرقية في شهر حزيران 5 اعتداءات، تمثلت بمداهمة جامعة القدس في بلدة أبو ديس في محافظة القدس، ومدرستين في قرية نحالين في محافظة بيت لحم، وتمركز قوات الاحتلال قرب مدرسة أثناء تقديم الإمتحان في قرية خُرسا بمحافظة الخليل، وإخطار بهدم مدرسة متنقلة في قرية النويعمة بحافظة أريحا. أما في شهر تموز، فقد تم الاعتداء على القطاع التعليمي مرة واحدة تمثلت بمداهمة المدرسة الشرعية في مدينة الخليل. ولم يسجل إعتداءات على القطاع الصحي الفلسطيني، كما لم يسجل اعتداءات على القطاع التعليمي في شهر آب، في حين تم الاعتداء على القطاع الصحي مرة واحدة (توقيف سيارة إسعاف وإعتقال جريح بداخلها) بمحافظة قلقيلية في شهر آب.

9-4 الاعتداءات على الممتلكات والمنازل والاجهزة الأمنية الفلسطينية

قامت قوات الاحتلال باحتلال 34 منزلاً خلال أشهر حزيران وتموز وآب وجميعها في الضفة الغربية (12 منزلاً في حزيران، 9 في تموز، و13 في آب). كما تم هدم 14 منزلا خلال نفس الفترة. كان هناك أيضاً حوادث اعتداء على الممتلكات والمنازل والأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث تم الاعتداء 85 مرة على قوات الأمن الفلسطينية، و276 مرة على ممتلكات فلسطينية خلال نفس الفترة.

شملت الاعتداءات على الاجهزة الامنية في شهر حزيران على سبيل المثال، 7 إبلاغات لعسكريين لمراجعة المخابرات الإسرائيلية، وتمركزت قوات الاحتلال 21 مرة قرب مقرات ودوريات أمنية فلسطينية، وتم إحتجاز دوريات أمنية وإعاقة عملها وتنفيذ مهماتها ثمان مرات.

جدول 39:اعتداءات سلطات الاحتلال على الممتلكات الفلسطينية والأجهزة الأمنية خلال الأشهر حزيران وتموز وآب من العام 2010

الحدث	حزيران		تموز		آب		المجموع
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	
احتلال منازل	12	0	9	0	13	0	34
هدم منازل	1	1	11	0	1	0	14
تحرش بالأجهزة الأمنية	36	0	27	0	22	0	85
اعتداءات على ممتلكات	66	11	128	11	58	2	276

المصدر: تقارير مجموعة الرقابة الفلسطينية الشهرية(2010) للأشهر: حزيران وتموز وآب،
الموقع الإلكتروني لمجموعة الرقابة الفلسطينية:http://www.Nad-plo.org

9-5 اعتداءات المستوطنين

واصل المستوطنون اعتداءاتهم بحق المواطنين الفلسطينيين، ووصل عدد الاعتداءات في الأشهر الثلاثة 176 اعتداء كلها في الضفة الغربية. بلغت في شهر حزيران 52 اعتداء، تضمنت إطلاق نار باتجاه أطفال وقتل واحد وجرح آخر، ودهس طفل ومواطن، وإطلاق نار باتجاه مواطنين، ورشق حجارة وإقتحام بلدة عقربا وعدة مناطق، وأعمال تجريف في منطقتي القدس وبيت لحم جزء منها لبناء وحدات استيطانية.

تم تسجيل 74 اعتداءً من قبل المستوطنين في شهر تموز، تضمنت دهس مواطنين والضرب المبرح لمواطنين وعمال، ورشق حجارة والاستيلاء على منزل بالقدس، وإحراق أشجار وإطلاق نار عشوائي مرتين، ومصادرة أراض بمحافظتي القدس والخليل لتعديل مسار الجدار الفاصل، وتجريف أراض بمحاذاة الطريق الرئيس قلقيلية-نابلس.

بلغ عدد الاعتداءات في شهر آب 39، شملت اطلاق نار باتجاه مواطنين، وضرب مواطنات وأطفال، ومتضامنين كندي ودنماركي، ورشق حجارة باتجاه منازل مواطنين، وإتلاف مزروعات، ومحاولة إقامة بؤرة استيطانية، وتجريف 18 دونم من أراض زراعية.

9-6 الاعتداءات في القدس

استمرت قوات الاحتلال في تشديد إجراءاتها على الحواجز المقامة على مداخل مدينة القدس ومداخل المسجد الأقصى، وإغلاق التلة الواقعة بين قريتي بدو وبيت إكسا. وتواصل قوات الإحتلال إغلاق المدخل المؤدي إلى قرية جبع بالسواتر الترابية والمكعبات الإسمنتية، وتغلق بوابة الجدار العازل والتي تفصل ضاحية البريد عن بلدة الرام. وفي يوم 2010/5/28 أغلقت قوات الإحتلال المدخل الشرقي لقرية

بيت إكسا المؤدي إلى مدينة القدس بواسطة بوابة حديدية، وأبلغت المواطنين بالمرور عبر حاجز قلنديا إلى مدينة القدس. وتعتبر قوات الإحتلال حاجز قلنديا "معبراً حدودياً"، وتسمح بدخول سكان مدينة القدس فقط. وتواصل قوات الاحتلال إغلاق حاجز البوابة في بلدة أبو ديس، ويمنع المرور عبر بوابة الشياح بين السواحرة الشرقية والغربية، وما زال العمل بمقاطع الجدار العازل في محيط مدينة القدس مستمراً.

بتاريخ 2010/6/18 إقتحمت قوات الاحتلال قرية بيت صفافا، وسلمت إخطارات بهدم 4 منازل بحجة عدم الترخيص تعود للمواطنين: تهاني محمد سليمان صلاح، إسماعيل علي صلاح وشقيقيه محمود ومحمد. وفي تاريخ 2010/6/22 دخلت مجموعة من المستوطنين وبحماية قوات الإحتلال إلى باحات المسجد الأقصى في البلدة القديمة بمدينة القدس، واعتدت قوات الإحتلال بالضرب على عدد من المواطنين أثناء محاولتهم التصدي لإعتداء المستوطنين. وبتاريخ 2010/7/2 أصدرت قوات الإحتلال أمراً عسكرياً بتمديد إبعاد المواطن الشيخ عكرمة صبري– رئيس الهيئة الإسلامية العليا، عن المسجد الأقصى ومنعه من الدخول إليه لمدة 6 أشهر وللمرة الثانية على التوالي.

بتاريخ 2010/7/4 أجبرت قوات الإحتلال المواطن نايف حامد كستيرو، على هدم إضافة بناء بمساحة 49م^2 أضيفت إلى منزله، بحجة عدم الترخيص في منطقة عقبة السرايا في البلدة القديمة بمدينة القدس، تجنباً لدفع غرامة مالية باهظة بالإضافة إلى تكاليف الهدم في حال تم تنفيذه من قبل طواقم بلدية الإحتلال. وفي 2010/7/13 هدمت قوات الإحتلال 2 من المنازل بحجة عدم الترخيص في منطقة الصلعة الواقعة بين حيي سلوان وجبل المكبر بمدينة القدس يعودان لـــ: أحمد موسى مشاهرة وعامر الطويل. وبتاريخ 2010/7/20 الساعة 22:20 أطلقت قوات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس الرصاص المعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز المسيل للدموع بإتجاه المواطنين، بحجة رشق الحجارة، مما أدى إلى جرح اثنين من المواطنين. وفي تاريخ 2010/8/19 إعتدى أحد المستوطنين المتطرفين في حي الشيخ جراح بمدينة القدس، على طفل وذلك برشقه بالحجارة، وعلى الأثر تدخلت قوات الإحتلال، واعتقلت 2 من المواطنين أثناء محاولتهما التصدي لإعتداء المستوطن.

10- أوضاع الشباب في الأراضي الفلسطينية

10-1 الواقع الديمغرافي

بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية (15-29 سنة) في منتصف العام 2010 نحو 29%، بحسب التقرير الذي نشره جهاز الإحصاء المركزي في نهاية آب من العام الجاري. كما بلغت نسبة الذكور إلى الإناث بين الشباب 104.4 ذكور لكل 100 أنثى، ويظهر التوزيع العمري للسكان أن الشعب الفلسطيني شعب فتي، حيث أن الهرم السكاني هرم ذو قاعدة عريضة (ارتفاع نسبة صغار السن) ورأس مدبب (ضآلة نسبة كبار السن)، مما يعني أنه ولسنوات طويلة قادمة سيبقى المجتمع فتيا.

تشير البيانات أن 92.3% من إجمالي عقود الزواج المسجلة للإناث كانت في الفئة العمرية (15-29 سنة)، مقابل ما نسبته 81.5% للذكور لنفس الفئة العمرية، أي أن نسبة أكبر من الإناث تتزوج في سن أصغر. ومن جانب آخر تظهر البيانات أن نسبة وقوعات الطلاق للذكور في نفس الفئة العمرية بلغت 55.9% من إجمالي وقوعات الطلاق للعام 2008، مقابل 77.6% للإناث، أي أن نسبة عالية من طلاق الإناث يحدث للشابات.

طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الأراضي الفلسطينية (عدد الولادات لكل انثى) حيث بلغ 4.6 مولودا في العام 2007 مقابل 6.0 مولودا في العام 1997، وهذا انخفاض كبير في واقع الأمر. وتساهم الإناث في الفئة العمرية (25-29 سنة) بنسبة 26.5% من معدل الخصوبة الكلية وهي الفئة العمرية الأعلى مساهمة.

10-2 مؤشرات التعليم

تشير البيانات إلى ارتفاع معدلات التعليم بين أوساط الإناث الشابات (15-29سنة) بالمقارنة مع مثيلتها بين أوساط

الذكور. فقد بلغت نسبة الإناث اللواتي أنهين مرحلة التعليم الجامعي الأولى (بكالوريوس) 10%، في حين أن نسبة الذكور 8% خلال العام 2009. كما تشير البيانات المتوفرة لعام 2009 أن حوالي 45.4% من الشباب (15–29 سنة) ملتحقون بالتعليم بواقع 86.5% في الفئة العمرية (15–17 سنة)، و50.9% للفئة العمرية (18–22 سنة)، و11.6% في الفئة العمرية (23–29سنة). أما بالنسبة لمعدلات التسرب (سواء التحق وترك التعليم أو لم يلتحق بالتعليم أبدا) للشباب للذكور قد بلغت 32.8 %، في حين بلغت 25% للإناث.

واستكمالا لموضوع التعليم، تظهر البيانات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات أن تطورا ملحوظا قد طرأ على مؤشرات استخدام الحاسوب، حيث ارتفعت نسبة الشباب الذين يستخدمون الحاسوب من 47.6% للعام 2004 إلى 87.9% للعام 2009. وفيما يتعلق بالهاتف النقال فتشير البيانات إلى ارتفاع نسبة الشباب الذين يمتلكون هاتف نقال، حيث بلغت 63.2% للعام 2009، مقابل 34.9% للعام 2004. وتتفاوت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل ملحوظ حيث بلغت 72.7% للذكور، و53.3% للإناث في العام 2009.

10–3 مؤشرات سوق العمل

تشير بيانات الربع الأول لعام 2010 إلى أن 33% من الشباب (15–29 سنة) نشيطون اقتصاديا (عمال وعاطلين). كما بلغ معدل البطالة بين الشباب لنفس الفترة 32.2%، وسجل أعلى معدل للبطالة بين الأفراد في الفئة العمرية (20–24 سنة) بواقع 35.7%، مقابل 28.1% بين الأفراد (25–29 سنة).

احتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى لدى الشباب من حيث استيعابه لطاقات العمل، حيث تشير البيانات إلى أن حوالي ثلث الشباب (15–29 سنة) يعملون في قطاع الخدمات بفروعه المختلفة أي ما نسبته (33.8%)، يليه قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي شغل ما نسبته 21.7%.

10–4 الشباب والانتفاضة

بلغ عدد الشهداء الكلي في الأراضي الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى حتى نهاية عام (2009) 7,235 شهيدا، منهم 5,222 في الفئة العمرية (15–29 سنة)، أي أن حوالي 72.2% من الشهداء هم من الشباب. ويزيد عدد الشهداء في قطاع غزة عن ما هو في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الشهداء في قطاع غزة للفئة العمرية (15–29 سنة) 3,647 شهيدا، مقابل1,522 شهيدا في الضفة لنفس الفئة العمرية.

11– الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية

قام مركز المعلومات الصحية الفلسطيني التابع لوزارة الصحة بإصدار التقرير الصحي في الضفة الغربية لمنتصف العام 2010. يستعرض التقرير مجمل الأوضاع الصحية في الأراضي الفلسطينية. فيما يلي نستعرض بعض المؤشرات:

11–1 المواليد الأحياء والمواليد الأموات:

بلغ عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال النصف الأول من هذا العام 21,296 مولودا، منهم 10,956 ذكور(51.4%)، و10,340 إناث (48.6%). كان أعلى عدد للمواليد الأحياء المبلغ عنهم في محافظة نابلس وبلغ 4,312 ، تلتها محافظة الخليل 4,053. وكان أقل عدد للمواليد الأحياء المبلغ عنهم في محافظة طوباس وبلغ 465 مولودًا. تشير البيانات إلى أن 50.7% من الولادات تمت في المستشفيات الحكومية، و47.9% تمت في المستشفيات الخاصة، و1.4% من الولادات تمت في البيوت. وبلغ عدد المواليد الأموات المبلغ عنهم 106، منهم 49 ذكر و57 أنثى، وقد تم التبليغ عن 37 مولودا في محافظة نابلس، فيما لم يتم التبليغ عن أي مولود ميت في كل من محافظتي القدس وبيت لحم (انظر جدول 40).

جدول 40: توزيع المواليد الأحياء والمواليد الأموات حسب المحافظة والجنس خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	المواليد الأموات			المواليد الأحياء		
	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	المجموع
القدس	0	0	0	344	409	753
جنين	13	11	24	1593	1667	3260
طوباس	3	1	4	229	236	465
طولكرم	1	3	4	788	788	1576
قلقيلية	3	2	5	602	657	1259
سلفيت	1	0	1	375	404	779
نابلس	20	17	37	2069	2243	4312
رام الله والبيرة	8	4	12	1134	1189	2323
بيت لحم	0	0	0	930	1004	1934
اريحا	0	1	1	281	301	582
الخليل	8	10	18	1995	2058	4053
المجموع	57	49	106	10340	10956	21296

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الـصحي – المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2010.

11-2 الوفيات بين السكان:

بلغ العدد الكلي للوفيات المبلغ عنها 3,426 حالة وفاة، منها 1,817 ذكور و1,609 إناث. سجلت محافظة الخليل أعلى عدد للوفيات المبلغ عنها حيث وصلت إلى 764 حالة وفاة وبنسبة 22.3%، بينما سجلت محافظة أريحا أدنى عدد للوفيات المبلغ عنها وهي 44 حالة وفاة وبنسبة 1.3% (انظر جدول 41). أما بالنسبة لأسباب الوفاة الرئيسية خلال النصف الأول من العام2010، فقد كان السبب الأول أمراض القلب، يليها أمراض الدماغ الوعائية ثم السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي والشيخوخة.

جدول 41: الوفيات بين السكان حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	عدد الوفيات
القدس	121
جنين	518
طوباس	109
طولكرم	321
قلقيلية	140
سلفيت	91
نابلس	617
رام الله والبيرة	494
بيت لحم	207
اريحا	44
الخليل	764
المجموع	3426

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الصحي –المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2010.

11-3 حوادث السير

بلغ عدد الإصابات الناتجة عن حوادث السير والتي سجلت في وزارة الصحة 3,474 إصابة، منها 2,628 إصابات ذكور، و846 الإناث. توزعت هذه الإصابات ما بين 25 حالة وفاة، و73 إصابة شديدة و51 إعاقة مختلفة. وقد حازت محافظة رام الله والبيرة على أعلى عدد من إصابات حوادث السير المسجلة حيث وصلت إلى 700 إصابة، تلتها محافظة الخليل بـــ 690 إصابة، بينما سجلت محافظة طوباس أدنى نسبة لإصابات حوادث السير المسجلة وقد بلغت 23 إصابة. فيما لا تتوفر تقارير بشأن حوادث السير في محافظة القدس(انظر جدول 42).

جدول 42: توزيع إصابات حوادث السير حسب المنطقة ونوع الإصابة خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	وفاة	إصابة	المجموع
القدس			0
جنين	5	431	436
طوباس	2	21	23
طولكرم	5	250	255
قلقيلية	2	201	203
سلفيت	0	90	90
نابلس	6	623	629
رام الله والبيرة	2	698	700
بيت لحم	1	301	302
اريحا	0	146	146
الخليل	1	656	657
جنوب الخليل	1	32	33
المجموع	25	3449	3474

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الصحي –المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2010.

11-4 التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة

بلغ عدد تحويلات وزارة الصحة للعلاج في المرافق الصحية خارج وزارة الصحة 25,802 تحويلا. 68% من هذه التحويلات كانت في مناطق الضفة الغربية، و32% منها كان في مناطق قطاع غزة. احتلت محافظة غزة المرتبة الأولى من حيث عدد التحويلات حيث بلغ عددها 7,866 تحويلا، أي ما نسبته 30.5% من تحويلات وزارة الصحة (انظر جدول 43). بلغت تكلفة حالات شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة خلال النصف الأول من هذا العام 157.6 مليون شيكل. وكانت الأورام هي السبب الأول للتحويلات خارج وزارة الصحة، تلاها أمراض العيون وأمراض المسالك البولية والأمراض الباطنية وجراحات الأعصاب.

جدول 43: توزيع التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة حسب المحافظة خلال النصف الأول من العام 2010

المحافظة	دخول وإقامة	استشارات وفحوصات	المجموع
الضفة الغربية	**13,608**	**3,917**	**17,525**
القدس	3,591	676	4,267
جنين	1,056	329	1,385
طوباس	149	59	208
طولكرم	691	291	982
قلقيلية	372	133	505
سلفيت	321	80	401
نابلس	1,537	594	2,131
رام الله والبيرة	1,894	613	2,507
بيت لحم	1,248	255	1,503
اريحا	270	93	363
الخليل	2,461	792	3,253
غير ذلك	4		4
غير معروف	14	2	16
قطاع غزة	**8,093**	**184**	**8,277**
غزة	7,866	173	8,039
خان يونس	57	7	64
المنطقة الوسطى	31		31
شمال غزة	114	1	115
رفح	19	2	21
غير ذلك	6		6
غير معروف		1	1
المجموع	**21,701**	**4,101**	**25,802**

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقريـر الـصحي – المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2010.

صندوق 6: التقدم نحو تحقيق الأهداف الانمائية للألفية في الاراضي الفلسطينية

شكّل إعلان الألفية في العام 2000 تحولاً مهماً في آلية عمل الأمم المتحدة، وفي قدرتها على ترجمة أهدافها ورسالتها إلى حقائق فعلية على الأرض. ورغم أن فلسطين ليست عضواً في الامم المتحدة، إلا أنها وقعت على الإعلان، والتزمت بالعمل على تحقيق الاهداف الواردة في الاعلان. وصدر مؤخراً (أيلول، 2010) التقرير الفلسطيني الثالث، بعد تقريري العامين 2002 و2005، والذي يقيَم سير العمل ودرجة تحقيق الاهداف الانمائية. وكانت فلسطين من بين الدول التي وقع عليها الاختيار لعرض تقرير سير العمل في انجاز الأهداف في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول 2010. وشكّل هذا الاختيار فرصة لطرح قضايا التنمية في الأراضي الفلسطينية في هذا المحفل الدولي.

يأتي إعداد وإصدار التقرير الفلسطيني في ظل بيئة تنموية مقيِدة ومعيقة للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة الواردة في إعلان الالفية بحلول العام 2015. ومن المعيقات الرئيسية التي حدت من توفير البيئة التنموية المناسبة سياسات الاحتلال الاسرائيلي، واستمرار سيطرته على الموارد الطبيعية وتجزئة المناطق الفلسطينية، والحد من حرية الحركة للأفراد والسلع. كما ساهم استمرار حالة الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الإبطاء من عجلة التنمية وتراجع في عدد من المؤشرات التنموية في السنوات الخمس الاخيرة.

دلّت نتائج التقرير على حدوث تحسن ملموس في سير العمل في الضفة والقطاع نحو تحقيق 6 من الأهداف في اعلان الألفية. إذ تزايدت معدلات الالتحاق بالتعليم الاساسي، وتحسن واقع المرأة الفلسطينية في المجال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وتراجع معدل الوفيات بين الاطفال دون سن الخامسة، وتحسنت المؤشرات الخاصة بالصحة النفاسية للأمهات، ومكافحة الامراض المعدية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. في المقابل، حصل تراجع في المؤشرات المتعلقة بهدفي القضاء على الفقر، والوضع البيئي. ولقد توصل التقرير الى أنه بافتراض زوال الاحتلال الاسرائيلي، فإن هناك احتمالية كبيرة لتحقيق 7 أهداف في نهاية 2015. إلا أنه من غير المرجح تحقيق الهدف المتعلق بتحسن الوضع البيئي، حيث يرتبط هذا الهدف بالتغيرات المناخية العالمية.

وتُوضح النتائج التفصيلية، وجود تباين بين المناطق الفلسطينية في مستوى التقدم المحرز مقارنة بالتقدم على المستوى الوطني، حيث يظهر التقدم أبطأ في المؤشرات التنموية في قطاع غزة، والمناطق (ج)، والتجمعات القريبة من جدار الفصل، والقدس الشرقية. وفي الوقت نفسه، فإن التراجع في المؤشرات كان أسرع في تلك المناطق بالنسبة للأهداف التي التي تراجع سير العمل باتجاه تحقيقها.

تظهر النتائج تراجع المؤشرات المتعلقة بالهدف الاول (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، حيث اتسعت دائرة الفقر، واستمرت الاسباب المؤدية له، ومن أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتذبذب المناخ الاستثماري وضعف قدرة الحكومة ومحدودية مواردها، لإنشاء شبكة حماية اجتماعية وتمويل برامج مكافحة الفقر. وانعكس انتشار الفقر في تراجع الامن الغذائي للفلسطينيين.

واستنتج التقرير أنه رغم التقدم المتحقق في معظم الأهداف المنشودة، إلا أن التحدي الابرز الذي يواجهه الفلسطينيون في المرحلة المقبلة يكمن في الحفاظ على المكتسبات والانجازات التي تحققت في عدد من المجالات والأهداف التنموية. ومن المهم أن يتبع ذلك تطوير الاهتمام بنوعية المؤشرات التي تنعكس على الخدمات المقدمة وعلى تحقيق الرفاه الاجتماعي. ومثال ذلك الاهتمام بتقديم خدمات تعليم وصحة نوعية وذات جودة عالية للمواطنين.

12- قضايا اقتصادية
التقلبات الإقتصادية (3)
السياسات الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الإقتصادية

تحدثنا في الحلقة السابقة من سلسلة "التقلبات الإقتصادية" عن أن فترة نصف القرن الماضي قد شهدت ظهور عدة تيارات فكرية في مجال الإقتصاد الكلي. ورأينا أن لكل واحد من تلك التيارات تفسيره المختلف لأسباب حدوث التقلبات الإقتصادية. ولكل تيار موقفه المختلف فيما يخص دور الدولة في معالجة ما ينتج عن التقلبات من مشاكل الإنكماش الإقتصادي والبطالة أو مشاكل التضخم والأزمات المالية. وخلصنا إلى القول أنه على الرغم من الفروقات الكثيرة الموجودة بين تلك التيارات إلا أن كل واحد منها ينتمي إما إلى مرجعية المدرسة الكلاسيكية أو المدرسة الكينزية. المدرسة الأولى ترى أن الاقتصاد الحر قادر على التعامل لوحده مع التقلبات الإقتصادية وأن تدخل الدولة يؤدي إلى زيادة أضرار تلك التقلبات وليس إلى تقليصها. في حين ترى المدرسة الكينزية أنه إذا تم ترك التقلبات الإقتصادية لإليات السوق وحدها فإن فترات الكساد أو التضخم قد تأخذ وقتاً طويلاً وتلحق أضراراً كبيرة يمكن تجنبها عن طريق تفعيل السياسات المالية والنقدية للدولة. ومن المعروف أن توجه المدرسة الكلايسكية كان يمثل التيار الرئيسي في الفكر الإقتصادي الغربي حتى حدوث أزمة "الكساد العظيم " في ثلاثينات القرن الماضي. وأن أحد نتائج تلك الازمة كان ظهور الإتجاه الكينزي الذي أصبح يمثل التيار الرئيسي في الدوائر الأكاديمية الأمريكية والأوروبية ويسترشد به صناع السياسات الإقتصادية منذ مطلع الأربعينيات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي. ولكن عادت طروحات التوجه الكلاسيكي بعد ذلك التاريخ لتصبح التوجه الرئيسي في الاقتصاد وظلت كذلك حتى السنوات الأخيرة من العقد الأول من القرن الواحد وعشرين ابان ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

سنعرض في الفقرة الأولى من هذه الحلقة إلى نقاط الإختلاف الجوهرية بين التوجهين الكلاسيكي والكينزي، وهي النقاط التي تشكل الخلفية النظرية لمواضيع الخلاف حول دور الدولة في النشاط الإقتصادي وحول فعالية سياساتها الإقتصادية. وفي الفقرة التالية سنتعرض للعناصر الرئيسية التي شكلت مضمون التوجه الكلاسيكي الجديد الذي هيمن على الإقتصاد على إتساع العالم في العقود الثلاثة الماضية في سياق أيديولوجية "الليبرالية المحدثة"(Neoliberalism). ونتعرض في الفقرة الثالثة إلى الأضرار التي لحقت بالإقتصاد العالمي من جراء تبني تلك الأيديولوجية، وهي الإيديولوجية التي كانت مسؤولة إلى حد بعيد عن الأزمة العالمية التي إستفحلت في 2008 ومازالت تداعياتها تتفاعل حتى اليوم.

نظرية للسعر ونظرية للدخل

يرتكز التوجه الكلاسيكي في الاقتصاد الكلي على الاعتقاد بأن النظام الرأسمالي، إذا كان حراً، فإنه قادر على تحقيق التشغيل الكامل لليد العاملة في ظرف "توازن مستقر" (Stable Equilibrium)[40]. وتعبير "التشغيل الكامل" في المدرسة الكلاسيكية يعني "أن كل من هو مستعد للعمل وفق الأجر السائد في السوق يجد عملاً"، أي أنه من الممكن حدوث بطالة طوعية (Unemployment Voluntary)، ولكن من غير الممكن حدوث بطالة قهرية (Unemployment Involuntary) لمدة طويلة. والتوازن المستقر يعني أنه إذا حدث، ولإي سبب كان، إنحراف عن وضع التوازن، فإن في تركيبة النظام آلية داخلية تعمل على إستعادة التوازن. هذا يعني أن البطالة تحدث فقط عندما يكون الإقتصاد في وضع غير متوازن وتنتهي عندما يستعيد الإقتصاد وضعه المتوازن. وأن الآلية الداخلية التي تضمن "استقرار التوازن" هي آلية الأسعار في الأسواق الثلاثة: الأجور في سوق العمل ، وسعر الفائدة في سوق الإئتمان، والأسعار في سوق السلع والخدمات. وعندما تحدث بطالة عن العمل بسبب وجود وضع غير متوازن في أحد الاسواق، فإن سعر ذلك السوق يرتفع إذا كان عدم التوازن ناجماً عن وجود فائض طلب في السوق، وينخفض إذا كان عدم التوازن ناشىء عن وجود فائض في العرض. وفي كلتا الحالتين يتم إستعادة التوازن والقضاء على البطالة.

لا يعترض التوجه الكينزي على الاعتقاد الكلاسيكي بقدرة آلية السعر في كل سوق من الأسواق الثلاثة على أخذ هذا السوق إلى حالة الاستقرار المتوازن، ولكنه يعترض على الاعتقاد بأن تحقيق التوازن المستقر في الأسواق الثلاثة يعني بالضرورة تحقيق وضع التشغيل

[40] معنى الحرية هنا هو ان تكون آليات الأسعار حرة وتتحرك بتأثير قوى العرض والطلب وأن يقتصر دور الحكومة على إنتاج السلع العامة وضمان حرية التنافس في الأسواق.

الكامل لليد العاملة. فالاتجاه الكينزي يرى أن لكل سعر في الأسواق الثلاثة وجهان: السعر هو" تكلفة" للبعض وهو في ذات الوقت "دخل" للبعض الأخر. ولذلك فإن إنخفاض الأجر مثلاً يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج وبالتالي يزيد كمية العمال المطلوبة من ناحية، ولكنه في ذات الوقت يمثل إنخفاضاً في دخل العمال وبالتالي انخفاضا في حجم الطلب على السلع والخدمات. يرى الاتجاه الكينزي أن آلية الأجور لا تضمن حدوث التشغيل الكامل. فالتشغيل الكامل بحاجة إلى مقدار معين من الإستثمار وبالتالي مقدار معين من الطلب على السلع والخدمات، أي مقدار معين من الدخل. ولذلك فإن الاتجاه الكينزي مبني على أساس أن المتغير الأساسي في الاقتصاد الكلي هو"الدخل" وليس "السعر". كما يرى الإتجاه الكينزي أن الذي يحدد الدخل هو حجم الطلب الكلي الفعال (أي الإستهلاك العام + الإستثمار العام + الإنفاق الحكومي + صافي الصادرات)، وأن هناك في أي وقت مقدار معين "للطلب الكلي الفعال" يكون ملائماً لتحقيق التوظيف الكامل لليد العاملة وأن أي مقدار أقل من ذلك يتسبب في حدوث بطالة عن العمل وأي مقدار أكبر من ذلك يتسبب في التضخم.

تمكنت المراكز الأكاديمية في بريطانيا والولايات المتحدة في مطلع الخمسينات من تكوين نموذج نظري جديد يجمع بين الإتجاهين الكلاسيكي والكينزي، فيما أصبح يعرف باسم نموذج "التوليفة النيوكلاسيكية" (The Neoclassical Synthesis)[41]. وهذه التوليفة عبارة عن نموذج لنظرية عامة تحدد آليات النشاط الاقتصادي وفق التوصيف الكينزي في الأمد القصير ووفق التوصيف الكلاسيكي على الأمد الطويل. أي أن عمليات التكيّف التي تحدث في فترات الإنتقال من وضع توازني إلى اخر تتم على الأمد القصير وفق الألية الكينزية (أي وفق رد فعل الكميات: تغيير في الدخل والتشغيل)، وتتم على الأمد البعيد وفق الآلية الكلاسيكية (أي بواسطة رد فعل الأسعار: تغيير في أسعار السلع والخدمات وسعر الفائدة ومعدل الأجور).

وفي أواخر الخمسينات تمت إضافة ملحق هام لنموذج التوليفة النيوكلاسيكية هو نموذج "منحنى فيلبس" (Phillips Curve) الذي يقول بوجود علاقة مفاضلة (Trade-Off) بين هدف تقليص معدل البطالة وهدف تقليص معدل التضخم والذي تمت صياغته بعد إكتشاف علاقة عكسية بين معدل البطالة عن العمل ونسبة تغير الإجور الإسمية في بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بالاقتصاد البريطاني والاقتصاد الأمريكي.

ولقد أوجد هذا النموذج بيئة مساعدة لصناع السياسات الإقتصادية حيث أنه أصبح بإلإمكان معرفة "ثمن" سياسة تقليص معدل البطالة عن العمل مقدراً بزيادة محددة في معدل التضخم، وكذلك معرفة "ثمن" تقليص معدل التضخم مقدراً بزيادة محددة في معدل البطالة .

كان نموذج "التوليفة النيوكلاسيكية"، من حيث تأثيره على صياغة السياسات الإقتصادية، أقرب إلى الإتجاه الكينزي منه إلى الإتجاه الكلاسيكي نظراً لأن السياسات الخاصة بالتقلبات الإقتصادية هي سياسات تتعلق بالأمد القصير. ولذلك يمكن القول، كما ذكرنا في السابق، أن الاتجاه الكينزي ظل هو الإتجاه المهيمن في الإقتصاد منذ مطلع الأربعينات وحتى منتصف السبعينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي يطلق عليها إسم العصر الذهبي للاقتصاد الكلي. لأنها كانت فترة نمو اقتصادي متواصل في معظم البلدان الصناعية والبلدان النامية. وقد انتهت تلك الفترة عندما أخذت معظم البلدان الصناعية تعاني من مشكلة مزدوجة هي مشكلة "الركود والبطالة عن العمل" المصحوبة بمشكلة الارتفاع المتواصل للأسعار والتضخم التي دعيت مشكلة الركود التضخمي (Stagflation).

نظرية لليمين ونظرية لليسار

انفرط الإجماع الأكاديمي حول نموذج التوليفة النيوكلاسيكية لإنها لم تقدم السياسات الملائمة لمعالجة مشكلة الركود التضخمي. وظهرت تيارات فكرية جديدة بعضها يدعم الاتجاه الكلاسيكي والآخر يدعم الاتجاه الكينزي.

كان تيار المدرسة النقدية (Monetarism) أول من ظهر كتيار يعمل على تحديث التوجه الكلاسيكي القائل بضرورة تكريس حرية السوق وتقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى أقل الحدود. تميز هذا التيار بالمقولات الأربعة التالية:

- ليس هناك جدوى من استعمال السياسة المالية لأن تمويل الإنفاق الحكومي بالاقتراض من السوق (عجز الموازنة) يقود إلى المنافسة مع القطاع الخاص في سوق الإئتمان. ويؤدي إلى رفع سعر الفائدة وتقليص الإستثمار الخاص (Crowding-Out Effect).

2 يعود الفضل في صياغة نموذج"التوليفة النيوكلاسيكية"بشكل رئيسي إلى إستاذ الاقتصلد في جامعة أكسفورد جون هيكس (1904–1989) وإستاذ الاقتصاد في معهد ماستتشسوتس للتكنولوجيا بول ساموبلسون (1915–2009)

- السياسة النقدية فعالة ولكن ليس من المفيد استعمالها بحسب مقتضى الحال (Discretionary Use) لأن تأثيرها يحدث بعد فترة زمنية غير معروفة بدقة. وغالباً ما يظهر تأثيرها في الوقت الخاطئ . ولهذا فمن الضروري أن يقلع البنك المركزي عن الإستعمال الحر لأدوات السياسة النقدية ويلتزم بزيادة الكتلة النقدية بنسبة معينة ثابتة، وتكون تلك النسبة على علاقة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبشكل يضمن وجود السيولة المناسبة لتحقيق إستقرار مستوى الأسعار العام .
- المفاضلة بين هدف تقليص معدل البطالة وتقليص معدل التضخم وفق منحنى فيلبس تصح في الأمد القصير فقط، في الفترة التي يتصرف بها المشتركون في النشاط الإقتصادي على أساس أن الاسعار مستقرة. ولكن عند حدوث أي نسبة من التضخم كثمن لسياسة تقليص معدل البطالة فإن توقعات المشتركين في النشاط الإقتصادي تصبح توقعات تضخمية مما يعمل على زيادة معدل التضخم بشكل مستمر.
- استبدلت المدرسة النقدية مفهوم التشغيل الكامل (Full-Employment) بمفهوم جديد هو مفهوم معدل البطالة الطبيعي (Natural Rate of Unemployment). ويعرّف هذا بأنه معدل البطالة الذي يكون فيه معدل التضخم الفعلي مساوياً لمعدل التضخم المتوقع. وأن أية محاولة لتقليص ذلك المعدل عبر استعمال الدولة لسياسات التوسع لا يمكن أن تحقق سوى نجاحاً مؤقتاً لا يمكن أن يستمر في الأمد الطويل.

يتضح من هذه النقاط أن المدرسة النقدية عارضت كل الإطروحات الكينزية وأعادت تكريس الإعتقاد بقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التشغيل الكامل بدون تدخل الدولة. كما أكدت أن التدخل لا يحقق التشغيل الكامل ولكنه يكرس التضخم. ولقد خرج من عباءة المدرسة النقدية تياران أعادا صياغة نظرية المدرسة الكلاسيكية القديمة وفق مفاهيم وأدوات تحليل جديدة، وهذان التياران هما؛ تيار التوقعات العقلانية (Rational expectations)، وتيار دورة العمل الحقيقية (Real business Cycle). وأصبح من المتعارف عليه تسمية المساهمات النظرية لهذين التيارين باسم "مدرسة الكلاسيكية الجديدة"(New Classical)

وفي المقابل عكف بعض المفكرين الأقتصاديين على تحديث نظرية كينز وبناء النماذج النظرية التي تقبل وتفترض السلوك العقلاني للمشتركين في النشاط الاقتصادي، ولكن تؤكد في الوقت ذاته أن التصرف العقلاني يمكن أن يقود إلى انكماش اقتصادي لا يمكن التخلص منه بدون تدخل الدولة. ومن أهم هذه النماذج:

- نموذج "فشل التنسيق" (Coordination Failure) الذي يؤكد على أن التقلبات الاقتصادية قد تنشأ بسبب أن المشتركين في النشاط الإقتصادي يفشلوا في تنسيق خططهم مع بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك منشأة إقتصادية تقوم بتسريح بعض عمالها لأن القائمين عليها يتوقعون حدوث انكماش اقتصادي يؤدي إلى تقليص حجم الطلب على منتوجاتها، فإن ذلك يقود إلى التقليص الفعلي في حجم الطلب العام وحدوث إنكماش فعلي وفق الظاهرة المعروفة باسم "نبوءة ذاتية التحقيق"(Self-fulfilling prophecy). كذلك فإن انكماشاً إقتصادياً قد يحدث لأن الاقتصاد قد استقر على ما يسمى "توازن بقعة الشمس" (Sunspot Equilibrium)، أي أن التوازن حصل بتأثير متغير عشوائي براني لا علاقة له بالمتغيرات الاقتصادية الرئيسية، ولكن بعض المشتركين في النشاط الاقتصادي يعتقدون بأهميته[42].
- نموذج التباطؤ (Hysteresis) الذي يؤكد أن التغيرات في الطلب العام ليس لها تأثيرات في الأمد القصير ولكن في الأمد البعيد أيضاً. أي أن تأثيراتها لا تقتصر على معدل البطالة الحاضر ولكنها تتجاوزه إلى التأثير في معدل البطالة الطبيعي (Natural Unemployment). وهناك نوعان من نماذج التباطؤ هذه؛ الأول هو "نموذج المدة" (Duration Model) والذي يبين أن الذين يفقدون عملهم لمدة طويلة يفقدون بعض رأسمالهم البشري مما يجعل عودتهم للعمل أمراً صعباً وهو ما يزيد من معدل البطالة الطبيعي. والنموذج الثاني من نماذج التباطؤ هو نموذج "الداخل –الخارج" (Insider-Outsider Model) الذي يبين أن الذين يحتفظون بأعمالهم، في أوقات الإنكماش الاقتصادي، يحولوا دون انخفاض الأجور وبالتالي يتمكنوا من تعطيل آلية زيادة التشغيل عن طريق تخفيض الأجور.

3 يعود إستعمال تعبير "بقع الشمس"إلى القرن التاسع عشر، حيث كان بعض المفكرين الإقتصاديين يحاولون معرفة ما إذا كان للبقع على سطح الشمس تأثير على الطقس والزراعة وبالتالي على أسعار القمح والمحاصيل الزراعية. وكان الإقتصادي المشهور وليم جوفينز(1835–1882) يحاول أن يصيغ نظرية لدورة العمل مبنية على أساس بقع الشمس. وفي عام 1983 نشر الأستاذان كارل شيل وديفد كاس مقالاً إكتسب شهرة أكاديمية كبرى بعنوان "هل هناك أهمية لبقع الشمس؟"وفي عام 2007 نشر الأستاذ كارل شيل مقالاً بعنوان "توازن بقع الشمس"والفكرة الرئيسية هي حصول توازن بتأثير "عامل عشوائي خارجي"أنظر : Carl Schell and David Cass (1983) "Does Sunspot Matters?" Journal of Political Economy 91(21),193-228, and Carl Schell (2007) " Sunspot Equilibrium" New Pulgrave Dictionary of Economics>

يطلق على أصحاب هذه النماذج اسم تيار "الكينزية المحدثة" (Neo-Keynesian). وهناك تياران أخران هما تيار "الكينزية الجديدة"(New Keynesian) وتيار"ما بعد كينز" (Post Keynes). وكل هذه التيارات تشترك في الاعتقاد بأن هناك عوامل عدم استقرار في طبيعة النظام الرأسمالي وأن الدولة هي الطرف الوحيد الذي يملك القدرة على الحد من أضرار تلك العوامل.

وهكذا نرى أن نصف القرن الماضي قد شهد تواجد توجهان في علم الاقتصاد، واحد يرى أن أفضل وضع للنظام الرأسمالي هو الوضع الذي ترفع فيه الدولة يدها عن النشاط الإقتصادي والثاني الذي يرى أن تطور النظام الرأسمالي بدون أزمات يحتاج لدور نشيط وفعال من قبل الدولة.

وفي العقود الثلاثة الأخيرة، وفي الأجواء اليمينية التي تكرست على اتساع العام في سياق أيديولوجية الليبرالية المحدثة كانت السيطرة شبه الكاملة للاتجاه الأول. وبسبب ذلك حدثت تغيرات كبيرة في مواقف أكثر دول العالم تجاه دور الدولة في معالجة مشاكل التقلبات الإقتصادية. وهذا ما سنتناوله في الفقرة التالية.

السياسات الاقتصادية في مناخ حقبة الليبرالية المحدثة

شملت حزمة السياسات الاقتصادية المعروفة باسم سياسات الليبرالية المحدثة، والتي ارتكزت على الأطروحات النظرية لمدرسة الكلاسيكية الجديدة، على ثلاثة عناصر رئيسية هي تحرير التجارة الخارجية عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية، وتحرير أسواق المال من كل القيود والضوابط المنظمة لعملية إصدار وبيع الأصول المالية، وحصر هدف السياسات الاقتصادية للدولة في تحقيق هدف واحد هو تحقيق استقرار الأسعار. وفي نفس الوقت تم منح البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية تمكنه من الامتناع عن تمويل عجز ميزانية الحكومة. وما يهمنا هنا بشكل خاص هو العنصر الأخير الذي له علاقة مباشرة بموضوع السياسات الاقتصادية الملائمة لمعالجة مشاكل التقلبات الإقتصادية.

جدول(1) العلاقة بين التضخم والنمو في بعض البلدان (1965-2004)

	تضخم قليل		تضخم معتدل		تضخم كبير	
البلد والسنة	تضخم	نمو	تضخم	نمو	تضخم	نمو
البرازيل						
1980-1965			36.2	7.9		
1986-1981					150.4	2.2
1995-1987					1187.8	2.0
2003-1996	8.5	1.7				
تشيلي						
1971-1965			25.7	4.6		
1977-1972					269.9	(0.6)
1985-1978			26.9	3.5		
1994-1986			18.9	7.4		
2003-1995	4.8	4.5				
اسرائيل						
1970-1965	4.7	8.0				
1978-1971			30.3	5.5		
1985-1979					181.5	4.0
1996-1986			17.9	5.4		
2003-1997	3.8	2.2				
تركيا						
1970-1968	5.4	4.7				

	تضخم قليل		تضخم معتدل		تضخم كبير	
البلد والسنة	تضخم	نمو	تضخم	نمو	تضخم	نمو
1977-1971			17.5	6.1		
1980-1978					71.4	(0.5)
1987-1981			37.9	5.8		
2001-1988					72.8	2.8
2003-2002			35.1	6.9		

المـــصدر: Shari Spiegel (2007): Macroeconomic and Growth Policies. UNITED NATIONS, Department for Economic and social affairs (UNDESA).

قامت البنوك المركزية للدول التي تبنت حزمة سياسات الليبرالية المحدثة بإصدار تشريعات جديدة تم فيها تحديد وظيفة البنك المركزي وفق التوجه الجديد. وكانت نيوزيلندا هي أول دولة أصدرت في آذار 1989 تشريعاً ينص على استقلالية البنك المركزي ويؤكد على أن " *الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي هي تأمين استقرار المستوى العام للأسعار* ". وفي عقد التسعينات صدرت مراسيم مشابهة في بريطانيا (1997) وفي اليابان (1997) ثم في الاتحاد الأوروبي (1999). وقد قامت بلدان أخرى كثيرة في أوروبا واسيا وأمريكا اللاتينية في إصدار تشريعات مماثلة وخصوصاً بعد أن أصبح موضوع استقلال البنك المركزي واقتصار وظيفته على تحقيق استقرار الأسعار جزءاً من حزمة السياسات التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية طوال عقد التسعينات وأصبحت تعرف باسم سياسات "إجماع واشنطن".

كان من نتيجة تبني الكثير من البنوك المركزية لهدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية نجاح كثير من البلدان في تخفيض معدل التضخم وتحقيق التوازن في ميزانية الحكومة وفي ميزان المدفوعات. ولكن تكلفة ذلك النجاح كانت مرتفعة جداً، وخصوصاً في البلدان النامية. وتبلورت تلك الكلفة في تقلص الإنتاج ومعدلات البطالة العالية. ولقد أرجع الكثير من الاقتصاديين أسباب ذلك الفشل إلى أن تلك الدول ركزت كل اهتمامها على هدف استقرار الأسعار مع أن ما هو مهم في آخر المطاف هو الاستقرار الحقيقي في الإنتاج والتشغيل الذي يؤدي إلى تحفيز الإستثمار وتحقيق النمو المستدام.

وتبين من الدراسات الحديثة حول الموضوع أن هناك إشكاليتين في موضوع تبني البنك المركزي لهدف "استقرار الأسعار" كهدف رئيسي لسياسته النقدية.

الإشكالية الأولى هي أن تعبير "استقرار الأسعار" غير واضح وغير محدد. ليس هناك خلاف على ضرورة إتباع السياسات اللازمة لمحاربة ارتفاع الأسعار في مناخ التضخم المفرط (Hyperinflation)، نظراً لأن ذلك النوع من التضخم له تكلفة إقتصادية هائلة. إذ أنه يعمل على إيقاف النمو الاقتصادي وفي أحيان كثيرة يؤدي إلى الإنزلاق نحو الكساد. ولكن عندما يتعلق الوضع بمعدل تضخم معتدل أو معدل تضخم قليل فإن تكلفة التضخم تكون أقل بكثير. وليس هناك من دليل على أن ذلك النوع من التضخم يؤثر سلباً على النمو الإقتصادي. بل على العكس، هناك دلائل كثيرة على أن اتباع سياسات نقدية انكماشية لتخفيض معدل ذلك النوع من التضخم يقود في أغلب الأحيان إلى تكلفة اقتصادية (تراجع في النمو وزيادة في البطالة) تزيد عن تكلفة التضخم ذاته.

يعرض جدول(1) لتجارب عدة بلدان مرت في نصف القرن الماضي بفترات من التضخم المفرط وفترات من التضخم المعتدل وفترات من التضخم الضئيل. ويظهر في الجدول أن فترات التضخم المفرط تصاحبت مع معدلات نمو متدنية لا بل وأحياناً سالبة (ما عدا إسرائيل في فترة 1979-1985). ويظهر أيضاً أن فترات التضخم المعتدل تصاحبت في أحيان كثيرة مع معدلات نمو عالية (البرازيل في فترة 1965-1980، وتشيلي في فترة 1986-1996، وتركيا في فترة 2002-2003).

باختصار إذن، هناك خلاف بين الاقتصاديين حول معنى "استقرار الأسعار" إذ أنه من الممكن اعتبار الكثير من أوضاع التضخم المعتدل على أنها أوضاع "أسعار مستقرة" ما دام المشتركين في النشاط الاقتصادي يتعاملون مع تلك الأسعار كمؤشرات موثوقة يعتمد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والإستهلاك.

أما الأشكالية الثانية فهي أن البنك المركزي لا يستطيع الاستمرار بتحقيق هدف استقرار الأسعار، حتى عندما يتبنى البنك تعريفاً محدداً لذلك الهدف. وهذا ما أثبتته تجارب كل البنوك المركزية التي تبنت الهدف منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي. ففي دراسة مشهورة قام بها بينيامين برناركي (قبل أن يصبح حاكم البنك المركزي الأمريكي)، أظهر فيها أن كل البنوك المركزية التي تبنت هدف استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، بدون أي إستثناء، إنما فعلت ذلك في الأمد المتوسط والأمد الطويل، بينما ظلت تمارس استعمال أدوات السياسة النقدية من أجل تحقيق أهداف أخرى على الأمد القصير، وخصوصاً تلك التي تتعلق باستقرار سعر الصرف وهدف تحقيق معدل مقبول من النمو، وهدف استقرار السوق المالي[43]. كما أن كل تلك البنوك المركزية، لم تتمكن من النجاح بتحقيق هدف استقرار الأسعار على الأمد البعيد. وهذا ما حصل مع البنك المركزي الكندي الذي تخلى عن الهدف في فترة الانكماش الاقتصادي في مطلع الثمانينات عندما زاد معدل البطالة عن 10%. وهو أيضاً ما حصل مع البنك المركزي البريطاني في مطلع التسعينات أثناء أزمة الإسترليني. وهو أيضاً ما حصل بعد ذلك في عام 2008–2009 مع كل البنوك المركزية في أمريكا وأوروبا وبعض البلدان النامية أثناء إستفحال الأزمة المالية العالمية.

من هاتين الإشكاليتين يتضح لنا أن تبني البنك المركزي في أي بلد لهدف "استقرار الأسعار" هو تبني لمفهوم غير محدد وغير ممكن. إن الهدفين اللذين يتوجب على السياسات الاقتصادية الكلية، بما فيها السياسة النقدية، تحقيقهما هما: النمو الحقيقي وعدالة التوزيع. أما الأهداف الإسمية مثل استقرار الأسعار وميزان المدفوعات وسعر الصرف، فهي أهداف ثانوية ليس لها قيمة بحد ذاتها وإنما تكتسب قيمتها من كونها مؤشرات عن أحوال الأهداف الحقيقية.

ولقد عبر عن هذا التوجه تقرير منظمة الأونكتاد لعام 2010 بالقول:"إن السياسة النقدية المكرسة بشكل دائم لمحاربة التضخم تضر بهدف خلق فرص عمل جديدة وتحقيق نمو مستدام. ولهذا فإن حزمة السياسات التي تم تقديمها في العقود الثلاثة الماضية للبلدان النامية على أنها السياسات الوحيدة المناسبة، وتعرف باسم "إجماع واشنطن"، هي سياسات يجب تغييرها واستبدالها بسياسات تضع الأولوية على محاربة البطالة عن العمل"[44]

جدول(2) معدل البطالة عن العمل في مناطق العالم المختلفة

المنطقة	1980	1990	2002	2007	2009
أمريكا الشمالية	7.2	5.9	6.0	4.8	9.1
أوروبا	5.8	9.7	7.5	6.9	8.8
شرق آسيا	4.9	2.5	2.6	2.9	3.4
جنوب آسيا	6.1	10.4	10.3	9.1	9.8
جنوب شرق آسيا	2.9	3.8	7.7	6.6	5.7
غرب آسيا	9.0	9.0	11.1	9.6	12.0
شمال أفريقيا	8.7	11.1	13.5	9.8	9.7
الصحراء الأفريقية	7.3	7.9	8.4	7.9	8.3
أميركا اللاتينية	6.2	5.8	11.1	7.9	8.3

المصدر: هذه الأرقام مأخوذة من تقرير التجـــارة والتنميـــة 2010 لمنظمة الأنكتاد.

وليس هناك منطقة في العالم تحتاج إلى انتهاج سياسات اقتصادية كلية جديدة أكثر من المنطقة العربية. فلقد قادتها حزمة سياسات الليبرالية المحدثة إلى أن تكون المنطقة التي تعاني من أعلى معدل بطالة عن العمل في العالم كما هو واضح في جدول (2).

4 Bernanke.B, and Miskhin.F,) "Inflation Targeting : A New Framework of Monetary Policy". *Journal of Economic Perspectives.* Number 2, Spring 1997, p.97-116.

5 UNCTAD: Trade and Development Report,2010 P148